



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري - قسنطينة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



قسم: علوم اقتصادية
الفرع: ماستير أحادي
التخصص: نقود و مؤسسات مالية

أثر تغير سعر صرف الدولار والأورو على ميزان المدفوعات الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستير أحادي

تحت إشراف:
الأستاذ: د. يحيوش حسين

➤ من إعداد:
➤ زياني رحمة
➤ جليخ رشيدة

أعضاء اللجنة

الجامعة الأطلية	الرتبة	الصفة	اسم ولقب الخبير
جامعة منتوري قسنطينة	أستاذ محاضر	مشرفا	د. يحيوش حسين
جامعة منتوري قسنطينة		ممتحنا	

دورة جوان 2011



شكر وتقدير

في الحديث القدسي:

"إِذَا حَشَرَ اللَّهُ الْخَلَائِقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ: لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ اصْطَنَعَ إِلَيْهِ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِهِ مَعْرُوفًا هَلْ شَكَرْتَهُ؟ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، عَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْكَ فَشَكَرْتُكَ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: لَمْ تَشْكُرْنِي إِذَا لَمْ تَشْكُرْ مَنْ أَجْرَيْتُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ"

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ
المشرف الدكتور يحيوش حسين على قبوله الإشراف على المذكرة،
وعلى النصائح القيمة والتوجيهات المنيرة التي قدمها لأجل تقويمها فله
منا جزيل الشكر والتقدير.

المقدمة

تتميز المعاملات الاقتصادية في وقتنا الحاضر باندماج أكثر للاقتصاديات النامية في الاقتصاد الرأسمالي مما يجعلها أكثر تأثراً بمختلف التغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

هذه المعاملات تتطلب وجود عملة دولية لها وزن اقتصادي عالمي معترف بها من طرف جميع الدول، وقد احتل الدولار الأمريكي هذه المكانة حيث تم اعتماده كوحدة دفع عالمية وتجسد ذلك في اتفاقية "بريتن وودز" سنة 1944 التي أقرت ثبات سعر الصرف، وان الدولار الأمريكي هو العملة الارتكازية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب، فأصبح بذلك الدولار العملة الهيمنة في الاقتصاد العالمي حيث يتم بموجبها ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى، فقامت العديد من الدول بربط عملاتها بالدولار أو بسلة عملات يمثل الدولار فيها وزنا نسبيا كبيرا. حتى السبعينيات أين زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي صاحبه الانخفاضات المتتالية في أسعار صرف الدولار مؤديا بذلك انهيار نظام "بريتن وودز" سنة 1971.

في ظل هذه الظروف برزت فكرة إنشاء نظام نقدي أوروبي موحد أو ما يعرف بالوحدة النقدية الأوروبية الذي اعتمد "الأورو" كعملة تحكم معاملات داخل دول الاتحاد الأوروبي وكذلك بين بقية دول العالم، حيث أصبح "الأورو" المرشح الأول لإزاحة الدولار من ريادة النظام النقدي المالي الدولي.

وكرر فعل لانعكاسات العولمة والانفتاح بين الدول، أصبحت الاقتصاديات النامية أكثر تأثراً بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية "الدولار والأورو" وكمثباتها من الدول النامية تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات المسعرة بالدولار الأمريكي أما بالنسبة للواردات فهي تتعامل بالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوروبي أي يتم تسوية مدفوعاتها بالأورو.

ونتيجة لاختلاف العملات المستخدمة في تسعير كل من الصادرات والواردات فإن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات عرضة للتأثر بالتقلبات المستمرة لهاتين العملتين، الذي ينعكس على عدة مؤشرات اقتصادية من أهمها ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي للبلد في المدى القصير، حيث يحتل أهمية كبيرة نظرا للرابطة القوية بينه وبين مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وانطلاقاً من المعطيات السابقة نطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف كل من الدولار والايورو على ميزان

المدفوعات الجزائري ؟

ولغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي تستعين بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بميزان المدفوعات ؟ وما هو هيكله ؟
- ما هي مختلف الأوضاع التي مر بها ميزان المدفوعات ؟
- ما مدى ارتباط ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات أسعار صرف الدولار والايورو؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نفترض ما يلي:

- عانى ميزان المدفوعات الجزائري من اختلالات عديدة نتيجة لعوامل مختلفة منه تذبذب سعر الدولار والايورو .
- تتأثر كل حسابات ميزان المدفوعات بنفس الدرجة بتغير أسعار صرف الدولار مقابل الأورو.
- يسبب الانخفاض في سعر صرف الدولار العجز في ميزان المدفوعات الجزائري.

لقد وقع اختيارنا على موضوع "اثر تقلبات أسعار صرف الدولار والايورو على ميزان المدفوعات الجزائري" للأهمية البالغة لكل من الدولار والايورو في الاقتصاد العالمي باعتبارهما العملتان المهيمنتان على الأسواق العالمية، فأى تغير في أسعار صرف كل من هاتين العملتين يؤثر على حجم المبادلات الدولية، إضافة إلى ارتباط أغلب عملات دول العالم بالدولار أو الأورو. كما أن ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمس كافة الموازين سواء التجارية أو تلك المتعلقة برأس المال.

فليبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعتبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، فهو يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية، بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانبين السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسيتين النقدية والمالية.

والغرض من هذه الدراسة توضيح العلاقة بين تغير أسعار صرف الدولار والايورو على ميزان المدفوعات الجزائري ومعرفة الإطار النظري لميزان المدفوعات وهيكله وكذلك استعراض خصائص ميزان المدفوعات الجزائري.

ومحاولة من للإجابة عن التساؤلات المطروحة وبغية اختبار صحة الفرضيات المصاغة فإننا سنعتمد في دراستنا عدة مناهج، فنستخدم المنهج الوصفي الذي نبرز فيه الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات من حيث مفهومه، هيكله وآلية تصحيح الخلل فيه كما نستخدم المنهج التحليلي لشرح وتحليل مختلف البيانات والإحصاءات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، كما نستخدم المنهج التاريخي من خلال عرض تطور كل من العملتين الدولار والاورو وكذلك تطورات أوضاع ميزان المدفوعات الجزائري.

ومن اجل تغطية بحثنا هذا ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول نتعرض فيه إلى النظام النقد الدولي، النشأة والتطور، أما الفصل الثاني فسنحاول أن نبين فيه الوحدة النقدية الأوروبية، في حين نتطرق في الفصل الثالث إلى أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول

النظام النقدي الدولي ، النشأة و التطور

المبحث الأول: سعر الصرف وسوق الصرف.

المبحث الثاني : النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب .

المبحث الثالث: النظام النقدي الدولي لبريتن وودز .

المبحث الرابع : النظام النقدي الدولي الحالي والتعويم المدار.

الفصل الأول

النظام النقدي الدولي ، النشأة و التطور

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والمحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسوى التبادل المحلي بعملة محلية ، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة أساسها : كيفية قياس هذه القيم النقدية وكيف يتم تسويتها.

لقد عرف النظام النقدي الدولي عدة تغيرات عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي وتطورت العلاقة بين الدول ، حيث ارتبطت تطورات الأنظمة النقدية الدولية بما عاشته اقتصاديات الدول من اختلالات وحالات عدم استقرار نقدي ومالي واقتصادي .

ونظرا لأهمية المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي عبر التطورات التاريخية التي عرفها الاقتصاد العالمي ، قسمنا هذا الفصل إلى 4 مباحث رئيسية :

المبحث الأول: سعر الصرف وسوق الصرف.

المبحث الثاني : النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب .

المبحث الثالث: النظام النقدي الدولي لبريتن وودز .

المبحث الرابع : النظام النقدي الدولي الحالي والتعويم المدار.

المبحث الأول : سعر الصرف وسوق الصرف

كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي، إذ يبين أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية ويبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية ، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي أي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية ، ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف ، لذا سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب :

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر صرف عملة .

المطلب الثالث : سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف

1- تعريف سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي ، وما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدات من النقد الأجنبي (1).

ويعرف على أنه العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين البلدين، وبالتالي هو سعر العملة لأنه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى (2).

كما يعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبر عنها بوحدات النقد الوطني (3) إذ يمكن القول بأن سعر الصرف هو العلاقة النسبية بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وتظهر الوظيفة التقليدية لسعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية.

2- التسعير (تحديد أسعار العملات) :

تسعر النقود آجلا و عاجلا في سوق الصرف :

1-2- **سعر الصرف العاجل** : تحدد أسعار العملات باستمرار وفق تفاعل قوي العرض والطلب داخل السوق لتحقيق السعر التوازني وكمية العملة المتبادلة.

هناك فئتان من هذا السعر ، تسعير الشراء ، وتسعير البيع:

أ. **تسعير الشراء**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية المحصلة مقابل الحصول أو شراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية .

ب. **تسعير البيع**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية المحصلة مقابل التنازل أو بيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، ويكون سعر البيع دائما أقل من سعر الشراء.

مثال : دولار / أورو : 4.9025 - 4.9035

فيقرأ بالطريقة التالية :

سعر الشراء : 4.9025 .

سعر البيع : 4.9035 .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

وما جرت عليه هو أن سعر الصرف يعلن حتى بعد الرقم الرابع بعد الفاصلة.

طريقة التسعير الثابت : تتمثل هذه الطريقة في تحديد قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية بكمية وحدات العملة الأجنبية ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول يستعمل هذه الطريقة ، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة : بريطانيا في المركز المالي بلندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنية إسترليني = 476.3 فرنك فرنسي .

عامة يتم تسعير العملات الصعبة بطريقة غير ثابتة في أسواق الصرف ، هذا ما يجعل من سعر الصرف ثمنا كالأثمان الأخرى ، أي ما يجب دفعه بالعملة الوطنية للحصول على العملات الصعبة .

الأسعار المتقاطعة : إن تبادل العملات في مركز معين قد يكون فيه سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة المبادلة يجب تحديد سعر تبادلها ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة وتسمى هنا الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة "الأسعار المتقاطعة" .
انطلاقاً من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى.

2-2- سعر الصرف الآجل : تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم واستلام العملات على فترة معينة من تاريخ إبرام العقد حيث تم تثبيت سعر الصرف السائد لحظة إبرام الصفقة وتكون عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 سا من تاريخ إبرام العقد ، تستعمل عمليات الصرف لأجل من طرف الشركات الممارسة لنشاطها في التجارة الدولية لتفادي الأخطار المرتبطة بالتقلبات المحتملة لأسعار الصرف حيث يكون سعر الصرف المطبق عند تسليم واستلام البضاعة هو السائد لحظة إبرام عقد الصرف مهما كان سعر الصرف السائد لحظة التنفيذ ، يستخدم المضاربون هذه الطريقة حينما يتوقعون ارتفاع مستقبلي لسعر عملة يقومون بشرائها وبالطبع يتحملون الخسائر إذا حدث عكس توقعاتهم .

3- الأسباب التي تدعو إلى تحويل العملات (4):

3-1- المعاملات التجارية : تؤدي التجارة الخارجية إلى ظهور الصادرات والواردات من السلع المختلفة بين الدول ، وعندما يقوم المصدرون بتصدير سلعهم يكون من حقهم الحصول على مقابل لها ويكون المقابل غالباً من العملات الأجنبية ، خاصة إذا كانت العملة الوطنية ليست مستعملة دولياً في إجراء التسويات ولا يحاول المصدرون تحصيل العملات الأجنبية بحد ذاتها وإنما يرغبون في تحويلها في سوق الصرف إلى عملات محلية على أساس سعر الصرف السائد الآن ، لأن العملات الأجنبية لا تقبل في المعاملات الداخلية غالباً ، وكذلك المستوردون الذين لا يملكون إلا العملات المحلية فيسعون للحصول

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

على عملات أجنبية للتمكن من تسوية الإيرادات لذلك تنشأ الحاجة إلى سوق صرف يتم فيه بيع وشراء عملات أجنبية مقابل المحلية .

3-2- الاستثمارات الأجنبية : يؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد من أجل الإنفاق الاستثماري بها ، كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية .

3-3- دفع الفوائد و الأرباح والقرض: تتحول الأموال من دولة إلى أخرى وذلك لدفع قيمة الديون والفوائد عليها وفوائد السندات والأرباح المحققة حسب الاتفاق بين الدائن والمدين للدولتين.

3-4- المساعدات الأجنبية : تقدم الدولة المتقدمة مساعدات مالية للدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو وهو أمر يستلزم التحويل من عملة الدولة المتاحة إلى عملة الدول المستفيدة ولكن غالباً ما تمنح هذه المساعدات على شكل فتح حسابات اعتمادات بنكية لشراء ما تحتاجه الدول المستفيدة من سوق الدول المانحة مثل خطوط القرض.

3-5- نفقات السفر والسياحة : يستلزم السفر الإقامة والسياحة في دول أجنبية الحصول على عملات أجنبية للإنفاق مقابل الدفع من العملات المحلية .

3-6- أسباب أخرى : تستلزم معاملات أخرى تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية مثل الإنفاق على شحن مواد الاستيراد ، التصدير ، نفقات التأمين عليها ، نفقات التعليم والاستشفاء.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة

يطرح الكثير من الكتاب والباحثين جملة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر صرف عملة معينة مقارنة بالعملات الأخرى ، وانطلاقاً من النظرة الاقتصادية للنقود باعتبارها سلعة قابلة للتداول، فإن هناك مجموعتين من العوامل التي يمكن أن تحدد قيمة أي عملة ، ونطلق على هاتين المجموعتين كالتالي:

المجموعة الأولى : العوامل الاقتصادية الأساسية (المباشرة)

المجموعة الثانية : العوامل المالية والنقدية .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

1- العوامل الاقتصادية الأساسية (المباشرة):

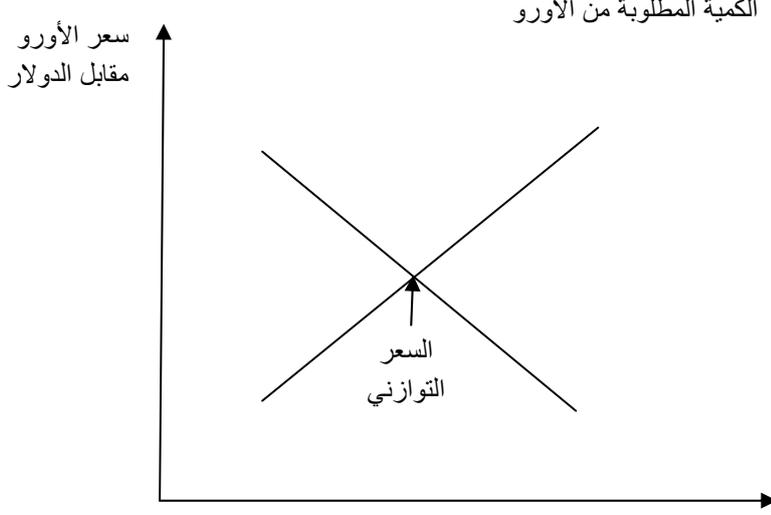
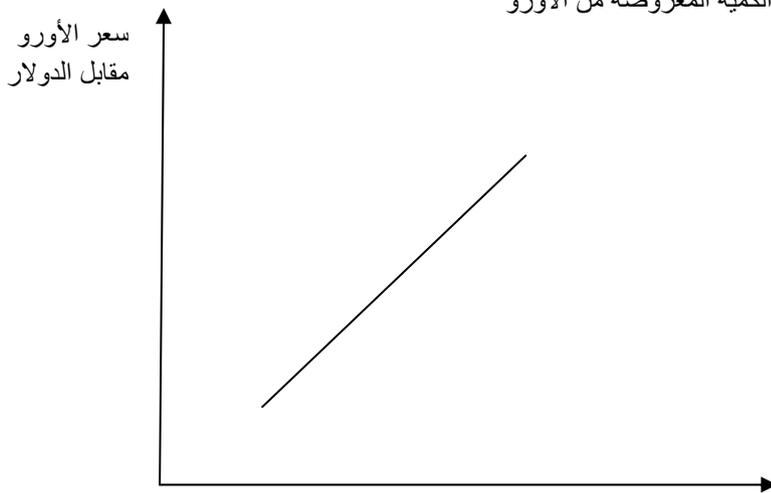
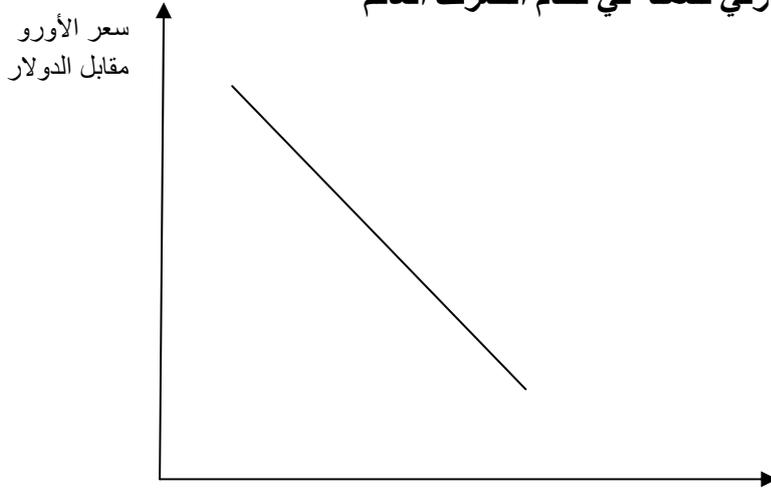
تضم هذه المجموعة عاملي العرض والطلب ، وقد تم تسميتها بالأساسية لأنها هي العوامل التي تؤثر أساسا في سعر أي سلعة في ظل ثبات العوامل الأخرى ، فكل العوامل الأخرى إنما تؤثر بالسعر عن طريق تأثيرها بالعرض والطلب أو كليهما ، حيث يتحدد سعر صرف العملة الحر في السوق (5) ، أي سعر تحويلها إلى العملات الأخرى على أساس عرضها من ناحية ، والطلب عليها من الناحية الأخرى ، ويمكن توضيح هذين العاملين على سعر عملة ولتكن الأورو مقابل الدولار الأمريكي كالآتي:

1-1 **الطلب** : كما هو الحال في جميع السلع فإن الكمية المطلوبة من عملة معينة في لحظة زمنية معينة سوف تزداد بانخفاض السعر أي بانخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى وبذلك فإن منحنى الطلب سيكون متجها نحو الأسفل ليعبر عن العلاقة العكسية ، فلو كان الأورو مقابل الدولار -1 دولار /أورو- ، ثم انخفض ليصبح 0.5 دولار /أورو في لحظة زمنية أخرى ، عندها يمكن شراء ضعف كمية الأورو بنفس عدد وحدات الدولار لشراء الكمية الأولى من الأورو وفقا لسعر العرض السابق ، وبذلك تظهر العلاقة العكسية بين سعر صرف العملة وعدد الوحدات المطلوبة منها هذا في ظل ثبات باقي العوامل .

1-2 **العرض**: وهنا أيضا تطبق القاعدة العامة القائلة بأنه كلما ازداد سعر السلعة أو العملة كلما زادت الكمية المعروض منها ، ويمكن تفسير هذه الحالة بالنسبة بالعملة بأنه عندما تكون قيمة الاورو أمام الدولار مرتفعة فإنه سيكون هناك قدرة أكبر لشراء عدد وحدات أكثر من الدولار مقابل كل وحدة من الأورو وسيكون هناك عرض أكبر لشراء الأورو نتيجة لزيادة الطلب على الدولار ذي القيمة المنخفضة ، ويكون منحنى العرض متجها نحو الأعلى ليوضح العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر ، وعند التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض يمكن أن نحصل على السعر التوازني والأشكال التالية توضح هذه الحالة :

الشكل رقم 01

السعر التوازني للعملة في نظام الصرف العائم



المصدر : حيدر نعمة الفريجي ، أثار تقلبات صرف الأورو في المخاطرة المصرفية ، ص ، 09

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

2- العوامل المالية والنقدية:

تضم مجموعة كبيرة من العوامل المؤثرة في أسعار الصرف والتي كما أسلفنا لا تؤثر بصورة مباشرة في سعر صرف العملة وإنما تؤثر أساسا في جانب العرض والطلب من العملة والذي بدوره يؤثر في سعر صرف العملة ، ومن أهم هذه العوامل الآتية (6):

1-2- معدلات التضخم النسبية : إن التغير في معدلات التضخم النسبية يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري الدولي والذي بدوره سيؤثر في العرض والطلب على العملات المختلفة وبالتالي التأثير في أسعار الصرف ، فبافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة ، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة ، فعند زيادة معدلات التضخم في بلد مع بقاء مستويات الأسعار ثابتة ، فإن الطلب على منتجات البلدان الأخرى ، سوف تزداد في هذا البلد وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية ، وبزيادة الطلب على العملات الأجنبية لشراء المنتجات الأجنبية ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية ، أما إذا ارتفعت الأسعار الوطنية بنفس النسبة مثل الأسعار الأجنبية فإن سعر الصرف الأجنبي ومنه القيمة الخارجية للعملة المحلية لن يتأثر بهذا العامل .

2-2- معدلات الفائدة النسبية : تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الأخطار التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة ، إذ أن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب الرأسمال الأجنبي وهذا ما يزيد الطلب على عملات هذه البلدان ، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي فعند زيادة أسعار الفائدة على الأورو مقارنة بالدولار مثلا ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو لارتفاع معدلات العائد المتحققة عليه ، وبالتالي سوف تزداد قيمة الأورو.

2-3- رصيد الميزان التجاري للبلد: يمثل الميزان التجاري مقارنة بين واردات وصادرات بلد ما خلال فترة معينة ، فإذا ما شهد الميزان التجاري وجود عجز معين فإن ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته ، أي أن هناك طلبا على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأخرى ، وهذا يعني أنها تقوم بعرض عملتها لقاء حصولها على النقد الأجنبي(7) ، وبذلك سيزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة المحلية ، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

4-2- مستويات الدخل النسبية : عندما يرتفع مستوى دخول الأفراد في بلد ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنفاق من قبل هؤلاء الأفراد ، وبالتالي زيادة العرض من العملات المحلية وفي نفس الوقت سيزداد الطلب على العملات الأجنبية ، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملات المحلية .

3- عوامل أخرى:

3-1- تدخل الحكومة : يمكن أن تؤثر الحكومة في أسعار الصرف بعدة طرق مختلفة سواء عن طريق التأثير في جانب العرض ، ويمكن أن يكون التدخل الحكومي بعدة طرق مثل :

- فرض قيود على التحويل الخارجي .
- فرض القيود على التجارة الخارجية .
- بيع وشراء الأوراق المالية في أسواق الصرف الأجنبي.
- التأثير في مجموعة واسعة من العوامل مثل أسعار الفائدة، التضخم، مستويات الدخل، الضرائب.

3-2- التوقعات : تؤثر التوقعات في أسعار الصرف بصورة واضحة ، إذ أن أسواق المال تستجيب بسرعة لأية أخبار تتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار الصرف المستقبلية فعندما يكون هناك توقعات تشير إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة على عملة ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العملة ، وبالتالي زيادة سعرها في السوق.

3-3- العوامل السياسية والعسكرية⁽⁸⁾ : وترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين ، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار كذلك فإن للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف في الأقطار التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية ، وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لمثل هذه الأقطار .

3-4- العوامل المتداخلة: في واقع الحال لا يكون تأثير أي عامل من العوامل السابقة الذكر منفصلا عن باقي العوامل إنما تتداخل هذه العوامل بصورة متشابكة وشديدة التعقيد ، لتعطينا السعر التوازني لكل عملة من العملات الأجنبية .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

المطلب الثالث: سوق الصرف

يتم تبادل العملات من أجل القيام بمختلف المعاملات الاقتصادية والتجارية في سوق يطلق عليها سوق الصرف ونعرفه كالتالي:

1- ماهية سوق الصرف :

يعرف سوق الصرف بالمكان الذي تجري فيه صفقات العملات أي أين يتلاقى عرض وطلب العملات ، فهو سوق ما بين البنوك موقعه غير محدد فعليا في مكان خاص حيث يعمل باستمرار 24 سا/24سا بفضل شبكات الاتصال فائقة الحداثة ،وبصيغة أخرى سوق الصرف الأجنبي هي الإطار التنظيمي الذي يقوم به الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أي القيام بعمليات الصرف ، وتعني عمليات الصرف تبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى ، وفي هذه السوق يلتقي العرض والطلب على العملات فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب والعرض⁽⁹⁾.

إن سوق الصرف هي الوسيلة التي تتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية .

2- المتدخلون في سوق الصرف :

1-2- البنك المركزي: يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، وفي اتجاه تحقيق هذه الأهداف يمكن للبنك المركزي القيام بالعمليات التالية⁽¹⁰⁾.

- شراء وبيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية .
- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الاسترهان أو على سبيل الأمانة .
- الحق في إعادة خصم هذه السندات .
- قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية .
- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها .
- فتح حسابات بالعملة الأجنبية لشركات الخاضعة للقانون المحلي والتي تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع بامتياز استثمار أملاك الدولة ، وإجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج ، أن تقوم بذلك باستعمال هذه الحسابات والعملات الصعبة المودعة بها .
- بيع العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل الحد من انخفاض قيمة العملة⁽¹¹⁾.

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

- شراء العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل تجنب ارتفاع قيمة العملة الوطنية بشكل أكثر مما هو مطلوب ، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك المركزي أن يستعمل احتياطات الصرف غير المخصصة لتغطية الإصدار النقدي في العمليات التي ترمي إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدولة الدائنة ويمكن أيضا أن يقوم بعمليات الاقتراض والاكتتاب في سندات مالية محررة بعملات أجنبية في الأسواق المالية الدولية والتي تكون مسعرة بشكل منظم في الفئة الأولى . وكل هذه الجهودات على مستوى الصرف ، تهدف إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال والاستفادة من مزايا التدفقات المالية على المستوى الدولي ينبغي أن تتدعم باكتساب الخبرات الضرورية والمهارة الكافية في استعمال وإدارة التكنولوجيا المالية ، كما يجب إقامة نظام معلومات فعال ومرن يقوم بمتابعة التغيرات و تسجيلها وتنظيمها في اتجاه الاستفادة من المزايا أو تجنب المساوئ.

2-2- سماسرة الصرف الأجنبي : هي عبارة عن منشآت مهنية مستقلة تتدخل في سوق الصرف وتتعامل مع البنوك ، وتتولى ترتيب صفقات العملات حيث تعمل على جمع أحسن عروض بيع العملات الأجنبية أو أحسن طلبات شراء العملات ، وتصل قيمة لهذه الصفقات إلى 100 مليون دولار أو أكثر والتعامل مع هذه المنشآت يمكن من الحصول على أكثر عروض الأسعار مرافقة وبتكلفة منخفضة جدا ، كل مركز مالي له عادة بضعة سماسرة مرخصين الذين عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسهم.

2-3- البنوك التجارية وبنوك الأعمال: يتدخلون بواسطة وسطاء خاصين (مكاتب الصرف) الذين يتلقون الأوامر من الزبائن سواء من أجل البيع أو الشراء ويكون هؤلاء الوسطاء في اتصال مع مكاتب صرف أخرى أو متدخلين آخرين بواسطة شبكة اتصال متطورة .

ووظيفتهم إنجاز هذه الأوامر بأحسن سعر ، وفي اللحظة الملائمة ، مع تحقيق عائد أو أرباح للبنك أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي ، كما يمكن للبنوك أن تبيع لحسابها الخاص لكي تعدل من تركيب أصولها و خصومها.

وتتقسم مكاتب الصرف إلى نوعين وهي :

- **مكاتب الصرف:** وتقوم بعملية الصرف نقدا(بيع وشراء العملات الصعبة) بين البنوك وزبائنهم .
- **مكاتب صرف للودائع:** الذين يقومون باقتراض أو إقراض العملات الصعبة لبنوك أخرى أو مؤسسات في مدة تتراوح من يوم إلى عدة سنوات.

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

2-4- المستخدمين التقليديون: (المستوردين ، المصدرين ، السياح ن المستثمرين ...إلخ)

الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملتهم الدولية سعيا لتحقيق أرباح قصيرة لتحقيق أرباح قصيرة الأجل بالمراهنة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي ، كما سيوضح فيما بعد هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية عادة هؤلاء لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها بالأخرى أنهم يعملون عن طابق تقديم أوامر شراء أو بيع إلى البنوك التجارية (12).

3- خصائص سوق الصرف :

يمكن تلخيصها في العناصر الآتية :

- السلعة في حد ذاتها كموضوع تبادل غير موجودة أي النقود موضوع تبادلها قوتها الشرائية .
- سوق الصرف ليس له مكان جغرافي للتبادل .
- سوق الصرف عالمي ، فسوق الدولار مثلا يمثل جميع التحويلات المتعلقة بالدولار في باريس ، لندن ، نيويورك والتي تتم عن طريق وسائل إتصال تتم بها الصفقات بمجرد إجراء تحويلات في حسابات بنكية .

سعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد نحو الأداء المرغوب فيه ولتنمية قطاع اقتصادي ما سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي بريتون وودز

يتميز كل بلد بنظام نقدي يراقبه البنك المركزي ويقوم بتسيير نقده وحركات رؤوس الأموال ، و من أجل تسهيل المبادلات والتسويات الدولية ما بين المقيمين في مختلف المناطق النقدية تقوم الدول بتصميم نظام نقدي دولي ، حيث ظهر في القرن الماضي تقريبا ثلاثة أنظمة مختلفة وتشمل تلك الأنظمة قاعدة الذهب الدولي الذي عمل خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ونظام بريتون وودز الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات وصولا إلى نظام التعويم الحر.

وكان لكل نظام نقدي ظهر على المسرح الدولي من وقت لآخر هيكل فريد من القواعد المؤسسات التي تمكن من خلالها القيام بتلك الأعباء، التي تعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في تلك الفترة.

سنتناول من خلال هذا المبحث ثلاثة مطالب تالية:

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

المطلب الأول : ماهية ووظائف النظام النقدي الدولي.

المطلب الثاني : نظام قاعدة الذهب .

المطلب الثالث: النظام النقدي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

المطلب الأول : ماهية ووظائف النظام النقدي الدولي

1- ماهية النظام النقدي :

من الصعب حصر مدلول النظام النقدي ذلك لأنه في الواقع ليس هناك مؤسسة نقدية دولية تتولى عملية إصدار عملة نقدية دولية⁽¹³⁾. وتحدد حاجة التعاملات الدولية كما يفعل البنك المركزي الوطني الذي يتولى إصدار العملة الوطنية ويحدد حجمها وعرفها حسب مقتضيات التبادل والاستقرار الاقتصادي والأهداف الأخرى التي يتوخى تحقيقها ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى الجزء المتعلق بتعقيد النظام نفسه .

إن إدراك الخصائص الأساسية للنظام ووظائف النظام النقدي الدولي يعطي مفهوم شامل أولا ذلك المتعلق بالدفع الدولي ، حيث عرف " J-I'huilier " بأن النظام النقدي الدولي عبارة عن مجموع ميكانيزمات ومؤسسات حيث تمكن وظيفتها في تحقيق عمليات الدفعات تجري بين عملاء اقتصاديين في مختلف الدول⁽¹⁴⁾.

لقد وجهت عدة انتقادات لهذا التعريف ، ويبقى لهذا ناقصة نظرا لعدة اعتبارات نذكر منها⁽¹⁵⁾:

- النظام النقدي الدولي ليس مجموعة بسيطة : بمفهوم سلسلة عناصر لكنه تنسيق مترابط بين مؤسسات و ميكانيزمات التي ليس فقط تسمح للعملاء الاقتصاديين المقيمين في مختلف الدول بإجراء الدفعات فيما بنهم التي تتعلق بميكانيزم الصرف لكن فيما يتعلق بخصائص العلاقات النقدية الدولية التي تصل إلى تطابق سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية والكلية إصدار وسائل الدفعات سلسلة من القواعد.
- تعتبر كل من مشاكل الصرف ، عمليات التعويضات ، لكن أيضا تلك المتعلقة بالحجم ، مكونات السيولات الدولية أو ما بين الدول :الأورو والعملات وتغيراتها ، عناصر النظام حيث يجب تفسيرها عن طريق تطورها ، في حالة ارتباط تطورها النظام بتطور النظم الإنتاجية فيعتبر النظام النقدي الدولي نظام ثانوي للنظام الاقتصادي العالمي .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

- كما أن تعريف النظام النقدي الدولي على أساس أنه عبارة عن مجموع ميكانزمات بمفهوم السلوك الخاضع إلى قوانين ، يعتبر ناقصاً لأن مفهوم الترابط المنطقي وتواجد الميل إلى الضبط (التنظيم) (هو الذي يميز النظام النقدي الدولي.

كل نظام نقدي دولي هو محاولة تحكم قد يكون هذا التحكم ناتج عن فعل ميكانيكي ، ضبط (تسوية) تلقائي أو عمدي وهذا ينطبق على حالة نظام قاعدة الذهب .

- مختلف مركبات النظام والارتباطات لا تشكل معطيات بحيث أنها تتطور أثر هذه الإجراءات ، ولأن النظام يعد "القدرة على التنظيم الذاتي" و على إمكانية تكيف بنيته (أي العناصر التي تكونه وتفاعلها) وتكيف وظيفته بتغيرات محيطه .

ويمكن تبني تعريف مقترح من طرف " R-Bertrand " يتكون النظام النقدي من :

مجموعة ميكانزمات بنكية وهيئات نقدية دولية ومؤسسات دولية ، وسائل دفع والقرض ، اتفاقيات ، واستخدامات عمومية أو خاصة التي تسيّر العلاقات الدولية ، كما أن النظام النقدي الدولي يتميز بالعلاقات الاقتصادية والسياسية التي تتعلق بالدول التي تنتمي إلى النظام ، فتقاس التنازعات المتعلقة بالمصالح الوطنية ، لكن في الأخير يتوجب على نظام نقدي أن يفترض انضباطه مشتركاً (16).

2- وظائف النظام النقدي الدولي: (17)

2-1- أداة لحل مشكلة السيولات الدولية : من أهم وظائف النظام النقدي الدولي ان يكمن دوره في حل مشكلة السيولات الدولية ، لأنه من الضروري أن تكون بحوزة المتعاملين الاقتصاديين وسائل الدفع لصفقاتهم الدولية ، في حالة ما يقوم البلد بإصدار العملة الصعبة الرئيسية ، فإن بنكه المركزي يقوم بضمان السيولة النقدية في الدائرة النقدية الدولية ، وبالتالي ينكفئ البنك المركزي للبلد المصدر للنقد الدولي بدور "المصدر - المقرض بدرجة أخيرة"

وذلك لاجتتاب أزمة السيولة الدولية ، إذ أنه لا يوجد بنك مركزي للبنوك المركزية فيؤدي ذلك إلى منح لهذا البلد المصدر مصير الاقتصاد الدولي ، وبالتالي يكون ميزان رؤوس الأموال في حالة عجز في المدى الطويل ، التمويل باقي العالم بالنقد الدولي إلا أن هذا العجز قد يخلق مشكلة استقرار النقد الدولي ، كما أن حالة وجود فائض في عرض النقود تؤدي إلى تخفيض من قيمة العملة وبالتالي إلى خلق بعض الشكوك في الثقة التي وضعت في هذه العملة - التي من شأنها أن تلعب دور القاعدة - من طرف العملاء الاقتصاديين .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

2-2- أداة لتسوية المدفوعات الدولية : يعتبر النظام النقدي الدولي كأداة تساهم في تمويل وامتنصاص اختلافات موازين المدفوعات .

عند عدم استفادة البلد العاجز من الفوائض المحققة من طرف شركائه، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي الناتج عن ذلك سوف يكون ضار لكل وذلك نظرا للتبعية الاقتصادية والمالية والتي تفرض تعامل دولي لاجتناب أو تخفيف من الأزمات ذات طابع اقتصادي مالي.

إن فعالية أي نظام نقدي تقوم على تحقيقه الشروط الآتية:

- أن يقوم بتسهيل التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عن طريق ضمانه لتسوية المدفوعات الدولية بسهولة و بحد أدنى من المخاطر.
- قابلية العملات الرئيسية للتحويل وعلى النظام أيضا أن يوفر آليات يتم من خلالها تعديل خلل ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : نظام قاعدة الذهب

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها قاعدة نقدية بقانون صادر في سنة 1816⁽¹⁸⁾ على أن تسري قاعدة الذهب ابتداء من سنة 1821 ، حيث كان الذهب غطاء مطلقا لجميع عملات الدول أي أن قيمة الوحدة النقدية مساوية للقوة الشرائية لوزن معين من الذهب وبعبارة أخرى أن القوة الشرائية لوحدة النقود مساوية للقوة الشرائية لوزن معين من الذهب وعلى سبيل المثال كان الباوند الإسترليني الذهبي المتداول قبل الحرب العالمية الأولى يزن 77447. 123 حبة من الذهب ودرجة نقاوة الذهب فيه تتراوح 12,11⁽¹⁹⁾ وهو ما يعني في الواقع أن قيمة كمية من الذهب هي التي تكفل وحدة قياس القيم الاقتصادية في البلد .

اتخذ نظام الذهب أشكالاً متعددة من حيث شكل الوحدة النقدية ، ومن حيث إدارة النظام ومن حيث الرقعة الجغرافية التي يسودها النظام ، فمن حيث الوحدة النقدية يطلق على النظام عادة اسم القاعدة الذهبية ، ويتخذ نظام قاعدة الذهب أشكالاً ثلاثة متصلة في نظام المسكوكات الذهبية ، نظام السبائك الذهبية ، نظام الصرف بالذهب⁽²⁰⁾ .

ومن حيث إدارة النظام يقسم إلى نظام الذهب الآلي عندما لا تقوم السلطة النقدية بدور هام في إدارة حركة الذهب من وإلى الدولة ، وإلى نظام الذهب المدار حيث تقيد السلطة النقدية حركة دخول وخروج الذهب .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

أما من حيث الرقعة الجغرافية ، فتختلف الأنظمة النقدية الذهبية من نظام نقدي ذهبي قومي إلى نظام ذهبي دولي.

إن هذه الأشكال المتعددة التي اتخذتها قاعدة الذهب تختلف بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي باختلاف مراحل تطوره واتساع حجم الإنتاج وسيادة المنافسة وحرية التجارة على الصعيد العلمي .

1- الأشكال المتعددة لنظام قاعدة الذهب :

1-1- نظام المسكوكات الذهبية : أو ما يعرف بنظام القطع الذهبية ، ساد هذا النظام في غالبية البلدان مثل بريطانيا ، حق نشوب الحرب العالمية الأولى ، ويقوم هذا النظام على وحدة تداول النقود في السوق الداخلية والخارجية على أساس تداول القطع الذهبية داخلية وخارجية ، وعليه تكون كمية الذهب الموجودة عالميا مخصصة للمبادلات الداخلية والدولية .

وقيام هذا النظام النقدي يتطلب تحقق مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي⁽²¹⁾:

1. الوحدة النقدية محددة الوزن والعيار قانونيا، ويقصد بالوزن الإجمالي للمسكوكة الذهبية أما العيار فيعني الوزن الصافي للذهب الموجود فيها⁽²²⁾.
2. حرية الاستيراد والتصدير للذهب وذلك من أجل المحافظة على ثبات أسعار الصرف.
3. حرية الصهر، بمعنى حرية تحويل الذهب من شكله النقدي (مسكوكات) إلى شكله المعدني والسلعي وذلك لدى مؤسسات الصهر المعدني.
4. حرية سك العملة أي حرية تحويل الذهب من شكله المعدني إلى مسكوكات ذهبية لدى مؤسسات سك النقود.
5. قابلية تحويل النقود النائية⁽²³⁾ إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني للذهب .

أن استخدام الذهب كأداة لتسوية المعاملات والمدفوعات الدولية يستلزم التوسع في إنتاجه بمعدل موازي للتوسع في إنتاج السلع والخدمات والمبادلات الداخلية والدولية .

1-2- نظام السبائك الذهبية :

اقتصرت تداول الذهب في هذا النظام على المبادلات الدولية نظرا لقلّة الذهب النسبية واندلاع الحرب العالمية الأولى التي يسبب زيادة نفقات الحرب لذا اضطرت الدول المتحاربة إلى إصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية مع سحب المسكوكات الذهبية من التداول ونظام السبائك الذهبية يقوم على نفس الشروط لنظام المسكوكات الذهبية بالإضافة إلى شروط جديدة متمثلة في:

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

1. أن يتم تحويل الذهب في شكل سبائك ذهبية وهذه السبائك محددة الوزن والعيار بموجب القانون.
2. حرية تحويل النقود النائية عن الذهب إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة لدى السلطات وهي في فرنسا تعادل 251000 فرنك فرنسي وتزن 12 كلف أما في بريطانيا تعادل 7000 جنيه إسترليني⁽²⁴⁾.

أن تبني هذا النظام لم يترك حرية السك موفورة للجميع وبذلك فإن حامل الأوراق النقدية لا يستطيع أبدالها بما يقابلها من ذهب ما لم يكن لديه المبلغ الكافي لشراء سبيكة محددة الوزن وهذا ما جعل عملية إبدال النقود الورقية مقتصرة على أفراد محددين مثلا في المجتمع الفرنسي على ثلاث طبقات اجتماعية : فئة الأمراء ، فئة النبلاء ، فئة الصيارفة⁽²⁵⁾ أما إنجلترا التي خرجت من قاعدة الذهب في الفترة 1914 _ 1925 قامت بإتباع نظام السبائك الذهبية وحظرت تصدير السبائك الذهبية إلا إذا كان وزنها لا يقل عن 400 أوقية وكانت مخصصة لتسوية معاملة من المعاملات الخارجية .

1-3- **نظام الصرف بالذهب** : يعتبر نظام الصرف بالذهب الشكل الثالث لنظام الذهب وتمثل هذه القاعدة صورة من صور التداول النقدي في ظل الرأسمالية التي عرفتها المستعمرات وأشباه المستعمرات .

ففي ظل هذا النظام تكون عملة بلد مربوطة بعملة بلد آخر يتبع نظام السبائك الذهبية وهذا ما أقره مؤتمر جنوة سنة 1922⁽²⁶⁾ ، حيث يتم عن طريق احتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة المتداولة ، وكمثال لذلك بريطانيا والهند حيث بريطانيا كانت تتبع نظام السبائك الذهبية في حين الهند تقوم بتغطية عملتها المتداولة بسندات مسحوبة على بريطانيا لصالح الهند وتحصل بريطانيا مقابل ذلك على فوائد.

ومن مزايا هذا النظام أنه يغني البلد التابع عن شراء الذهب وتحمل نفقات نقله وذلك لأن كمية واحدة من الذهب تمثل غطاء لعمليتي البلدين التابع والمتبوع ، كما أن استخدام سندات الحكومة المتبوعة كغطاء لنقد البلد التابع يدر على هذا البلد فوائد تضاف إلى القيمة الأصلية للسندات ، إلا أن عيب هذا النظام أن البلدان التابعة يجب أن تكون في منتهي الحذر اتجاه أي مؤشر ضعف في عملات الدول المتبوعة .

2- دور المملكة البريطانية المتعددة في ظل قاعدة الذهب :

إن أحد أهم الأسباب الرئيسية لنجاح نظام قاعدة الذهب الفلسفة السياسية السائدة آنذاك والتي تقوم على مبدأ : " laissez faire, laissez passer " التي سمحت بحرية التجارة والأسواق ، وباعتبار إنجلترا القوة الاقتصادية والسياسية والمالية المهيمنة على العالم التي تعمل لمصلحة النظام النقدي الدولي ، فقد كانت هي المصدر الرئيسي للقروض طويلة الأجل ، حيث تقوم بالإقراض لأجار طويلة وتقترض في الأجل

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

القصور ، وذلك عندما تتجاوز تدفقات رأسمال طويل الأجل للخارج حجم الفائض في الحساب الجاري وكذلك مارست بريطانيا حرية التجارة ، مما سمح للدول الأخرى بسداد ديونها الخارجية في شكل سلع بدلا من الذهب ، ذلك لأن بريطانيا لم تقم باستنزاف الذهب لدى الدول المدينة ، فقد شجعت على إعادة تدوير الأموال دوليا وهذا الأمر يتناقض مع تجربة قاعدة الذهب خلال فترة الحربين العالميتين ، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا باستنزاف الذهب من الدول الأخرى في النظام .

وفق " cassel " فقد كانت قاعدة الذهب ناجحة ، لأنها كانت قاعدة إسترليني: قبل الحرب العالمية الأولى قد لا يتم وصف قاعدة الذهب بشكل كاف على أنه كتلة الإسترليني a sterling bloc تحمل كلا من وضع لندن كمركز مالي للعالم ، والجنيه الإسترليني باعتباره الوسيلة المعترف بها للوفاء بالمدفوعات الدولية(27).

فالأرصدة الإسترلينية التي تم الاحتفاظ بها في لندن اقتصر في استخدام الذهب بحيث يتم استخدامه لتسوية الأرصدة الدولية ، فقد كان الشطر الأكبر من التجارة العالمية يتم تمويله باستخدام كمبيلات مسحوبة على بنوك بريطانية ، وقد أشار "Lindert" إلى أنه بحلول عام 1913 كان الصرف الأجنبي (متضمنا الفرنك الفرنسي والمارك الألماني) بشكل نحو 19% من إجمالي احتياطات الذهب والصرف الأجنبي في العالم حيث ارتفع من نحو 10% في عام 1880 ، لذلك فإن قاعدة الذهب كانت بحق قاعدة للصرف بالذهب ، مع وجود الإسترليني العملة المحورية .

إن العامل المحوري لنجاح قاعدة الذهب هو أنه نظام يتسم بالمصدقية ، فقد كانت هناك قناعة سائدة في الأسواق المالية ، بأنه لن يتم تخفيض قيمة الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني ن وقد أدى ذلك إلى إنشاء تفاعلات قوية : مصداقية سعر الصرف شجعت على استقرار تدفقات رأسمال قصير الأجل.

ولم يكن حجم الاحتياطي الذهبي للملكة البريطانية هو الذي أدى إلى بسط الثقة على العملة المحورية ، والذي أدى إلى ذلك هو كفاءة بنك إنجلترا في إدارة سعر الخصم إلى الحد الذي جعله عاملا حاسما .

3- نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب :

أن أتباع نظام الذهب مهما كان شكله يقود إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بين الدول أي يتم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب وتكون كل البنوك المركزية مستعدة لبيع وشراء أي كمية من الذهب عند سعر محدد بعملتها المحلية ، وحيث أن الذهب كان هو المعيار العام الذي تم على أساسه تحديد قيمة كل العملات وتثبيتها ، فإنه يحافظ على معدلات تبادل بين العملات الأخرى

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

فعلى سبيل المثال : لو أن أوقية الذهب تعادل 22 جنيها إسترلينيًا و 44 دولارًا أمريكيًا و 264 فرنكا فرنسيًا ، فإن أسعار الصرف تكون ثابتة عند 1 جنية إسترليني = 2 دولار = 12 فرنك فرنسي⁽²⁸⁾.

ولا تحدث تقلبات إلا في حدود صغيرة جدا عن تلك القيم ، ويتم تحديد نافذة التقلبات بتكاليف شحن الذهب ولكي تكون قادرة على تحويل عملاتها بالذهب ، فإن البنوك المركزية يجب أن تحتفظ باحتياطي من الذهب، ومن ثم فإن الذهب كان هو الأصل الرسمي للاحتياطي.

4- انهيار قاعدة الذهب:

إن قاعدة الذهب كنظام تميزت بتفضيلها الاستقرار أكثر من النمو والتشغيل وهذا الاستقرار اعتمد على سياسات وإجراءات حكومية تتغير بتغير أوضاع الاقتصاد العالمي ، إذن يتعين على كل الحكومات الوقوف مستعدة لشراء وبيع عملتها مقابل الذهب من أجل أن يعمل نظام الذهب بفعالية⁽²⁹⁾ ، وهو الأمر الذي عرقلته الحرب العالمية الأولى .

كان لاندلاع الحرب العالمية الأولى الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي ككل وعلى نظام قاعدة الذهب خاصة ، إذ أن تمويل الحرب هو بالضرورة تمويل تضخمي يستلزم إصدار كميات كبيرة من البنكنوت ، ومع الحرب ينعدم عنصر الثقة فقد ألغت معظم الدول المتحاربة الالتزام بشراء وبيع الذهب ومنعت بقوة تصدير الذهب.

ونظرت جميع الأطراف إلى التخلي عن قاعدة الذهب على أنه خطوة مؤقتة، وكان من المتوقع بانتهاء الحرب أن تعود قاعدة الذهب للعمل بكل مظاهرها التي سادت قبل الحرب وساد الاعتقاد أيضا بأن أسعار الصرف الرسمية يمكن إعادة اعتمادها⁽³⁰⁾، ولم يحدث ذلك بسبب تغير الحرب هيكل الاقتصاد العالمي فقد فقدت بريطانيا مكانتها باعتبارها المحور الوحيد للتجارة والتمويل الدوليين لذا تمت تصفية الأرصدة الإسترلينية لصالح المقيمين الأجانب والحكومات.

فبنهاية الحرب العالمية الأولى ، بقي المشكل الأساسي الذي واجهته بريطانيا يتمثل في مشكلة نقص الذهب وبينما تستدعي الوضعية زيادة إصدار الأوراق النقدية ، ليتم منع تصدير الذهب ، وأرغمت البنوك على التنازل إلى بنك بريطانيا عن المحصلات التي كانت تحتفظ بها.

وكبريطانيا وجدت فرنسا احتياطاتها الذهبية مستنزفة وبذلك اختارت هجرة قاعدة الذهب وسمحت لقيمة عملاتها بالانخفاض في أسواق العملات الأجنبية⁽³¹⁾.

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين

بعد انهيار نظام قاعدة الذهب في الثلاثينيات من القرن الماضي الذي لم يكن قادرا على الإيفاء بمتطلبات الإنفاق العسكرية لذلك لم يعد لرصيد الذهب دور في تحديد كمية الإصدار النقدي لتصبح العملة تستمد قيمتها من السلطة القانونية التي تصدرها .

كما شهدت هذه الفترة اضطراب اقتصادي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية مشحون بجو عدائي بين دول أوروبا فشاعت فيها حروب أسعار الصرف وحروب التعريفات الجمركية وما يعرف بسياسة إفقار الجار⁽³²⁾ وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى حاولت بلدان العالم وخاصة بريطانيا العودة إلى نظام قاعدة الذهب ، وعقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض منها مؤتمر جنوة سنة 1922 .

وأعلنت بريطانيا سنة 1923 عودتها إلى نظام قاعدة الذهب و حددت سعر تعادل الجنيه الإسترليني بالذهب إلا أن تغير الظروف الاقتصادية وبخاصة منها التضخم هو الأمر الذي اضطر بريطانيا التخلي عن سعر التعادل الذي أعلنته للجنيه الإسترليني الذي لم يكن يعبر عن العلاقة التي تربط المستويات العامة للأسعار في هذه الدول .

وظلت دول العالم في هذه الفترة تعيش أسعار صرف متغيرة وحروب السياسات التجارية وانحصار التعاون الاقتصادي وسيادة المصالح الوطنية المتقاربة وكل هذه الظروف عكست حالة العداء التي سادت القارة الأوروبية والتهيؤ للدخول في حرب عالمية ثانية .

ومن الأسباب التي ساهمت في فشل العودة إلى نظام قاعدة الذهب نذكر ما يلي:

- عدم كفاية كميات الذهب المنتجة في العالم لحجم المبادلات التجارية والانتعاش الذي شهدته العلاقات الاقتصادية الدولية.
- حدوث الأزمة العالمية "الكساد الكبير" 1929 التي استدعت معالجتها إتباع سياسات أكثر توسعية من تلك التي يملئها إتباع نظام قاعدة الذهب .
- حدوث ارتباك كبير في الأسعار المحلية بحيث صار من الصعب العودة إلى التعادلات في قيم العملات التي كانت سائدة من قبل الحرب العالمية الأولى ولم تقلح الدول في تحديد تعادلات دقيقة لقيم عملاتها.
- تراجع الجنيه الإسترليني كعملة قيادية مساعدة للذهب في العلاقات النقدية الدولية .
- اختلال توزيع الذهب بين دول العالم ، ففي الوقت الذي خسرت فيه أوروبا جزء كبير من ثروتها الذهبية إبان الحرب ، كانت دول أخرى تراكم لديها الذهب بالإضافة إلى محدودية الدول الرئيسية المنتجة للذهب كالاتحاد السوفياتي سابقا وجنوب إفريقيا .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

المبحث الثالث: النظام النقدي لبريتون وودز

إن إعادة توزيع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى إعادة تنظيم الآلية النقدية التي سادت العالم خلال تلك الفترة وهو ما تجلّى في إعادة بناء النظام النقدي الدولي على أسس جديدة بحيث امتازت هذه الفترة بنظام قاعدة الذهب المتمركز على الدولار وسنتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: مؤتمر بريتون وودز.

المطلب الثاني : ماهية نظام بريتون وودز والمؤسسات المنبثقة عنه .

المطلب الثالث : وسائل السيولة الدولية في ظل نظام برتون وودز .

المطلب الرابع: انهيار نظام بريتون وودز.

المطلب الأول: مؤتمر بريتون وودز :

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتمع ممثلا 44 دولة في مدينة بريتين وودز في ولاية "نيوهامشير" في الولايات المتحدة الأمريكية ، لغرض تداول مسائل العلاقات النقدية الدولية وأعمار ما خلفته الحرب ، وقد كانت مباحثات هذه الدول منصبية على تحديد أسس لنظام نقدي دولي جديد يمكن من خلاله الإبقاء على مزايا قاعدة الذهب وفي نفس الوقت معالجة نقائصه.

وقبل انعقاد مؤتمر "بريتون وودز" كان قد اقترح أمام المؤتمرين مشروعين أحدهما تقدمت به بريطانيا من إعداد المفكر الاقتصادي كينز⁽³³⁾ ، في حين تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع ثاني عن طريق ممثلها الاقتصادي "هاري هوایت"⁽³⁴⁾

1- المشروع البريطاني والمشروع الأمريكي⁽³⁵⁾:

يتضمن مشروع الاقتصادي كينز إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها ، مع تمتعها بشيء من السلطة تفرضها على الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في هذه المؤسسة ، واقترح كينز فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها وكذلك على الدول التي تعاني من عجز في موازينها من طرف هذه المؤسسة ، كما تعمل هذه المؤسسة الدولية على تقديم النصيحة إلى الدول الدائنة أي التي يتوفر لديها أرصدة مفرطة من العملات الأجنبية فتحثها على إتباع سياسة توسعية في الائتمان ، وتخفيض التعريفات الجمركية أمام الاستيرادات ، وإعادة تقييم عملاتها .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

أما بالنسبة للدول المدينة فقد اقترح "كينز" إلزامها بتخفيض عملاتها أو تقديم ضمان مناسب إلى المؤسسة الدولية أو بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركات رؤوس الأموال فيها . كما تضمن مشروع "كينز" اقتراح قيام هذه المؤسسة الدولية بمنح قروض إلى الأعضاء على المكشوف على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض إلى عملائها ، وأن يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الخارجية.

إلا أن الأمريكيين رفضوا اقتراح "كينز" الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء ، خاصة وأن أمريكا كانت تمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها كما رفضوا اقتراح "كينز" الداعي إلى منح القروض حسب حصص الأعضاء في المؤسسة الدولية . مثل مخطط كينز ، تم إعداد مخطط وايت" ملائماً لوضعية الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت عليها في نهاية الحرب التي تميزت بـ:

- تميز اقتصاد أمريكا بالازدهار بحيث أدى بأمريكا بعدم خشية الركود الاقتصادي بل رغبت في تسهيل نمو اقتصادها من خلال التجارة الخارجية .
- تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الكساد الكبير 1929 وما عرقل تجارتها الخارجية هو إبقاء القيود التي ولدتها الأزمة في أوروبا والتي شددتها الحرب العالمية الثانية.
- كما أن عملتها لم يحصل فيها أي اضطراب ، لأن الحرب جعلت الدولار الأمريكي منافس للجنيه الإسترليني مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية متمكنة من ضمان المسؤوليات التي يثيرها توسع الدور الدولي لعملتها وخاصة أن نيويورك كانت تعد مركز مالي رئيسي في العالم.
- سوف يصبح ميزان مدفوعاتها بكل تأكيد في حالة فائض ، ودائنية إلى بقية العالم وسوف يساهم هذا في استقرار سعر الصرف ورفع القيود على استثماراتها في الخارج.
- والاهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على احتياطاتها من الذهب معتبرة تقارب 36 مليار دولار سنة 1944 من مجموع 44 مليار دولار التي وصلت إلى الاحتياطيات الرسمية في العالم أي ما يعادل 3/2 من احتياطيات العالم ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على أن يحافظ المعدن على الدور الرئيسي .

وقد كان المشروع الأمريكي يهدف إلى إيجاد مؤسسة دولية تعمل بحرص على عدم تكرار المشاكل الأساسية التي واجهها النظام النقدي الدولي خلال حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي ، التي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول ، القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية ، وعلى التجارة الخارجية ، والتخلص من النقص في الاحتياطيات الدولية .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

عمومة تتشابه المشروعات من حيث المبادئ الأساسية فقد تضمن كل منهما :

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الدولية.
- توفير انتمان دولي للأعضاء .
- العمل على استقرار أسعار الصرف .

باشر مؤتمر بريتون وودز في الانعقاد في جويلية 1944 باجتماع 730 مفاوض من 45 دولة ، أين تم الموافقة مباشرة على مشروع "وايت " كقاعدة للأعمال.

لقد ترأس "وايت " اللجنة الأولى المتعلقة بالصندوق النقد الدولي ، نظرا لأهمية احتواء مشروعه بالنسبة لموضوع هذه اللجنة ، أما "كينز" ترأس اللجنة الثانية المختصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ودار النقاش حول توزيع الحصص وتحديد بالضبط أسس صندوق النقد الدولي، وبعد مرور أيام عديدة انتهى المؤتمر بصدور اتفاق نهائي لسلسلة من القرارات ، اعتمد المفاوضون نصين يتعلق أحدهما بأسس صندوق النقد الدولي ، والثاني بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي أصبح يعرف تحت اسم البنك الدولي.

المطلب الثاني: ماهية نظام بريتون وودز والمؤسسات المنبثقة عنه:

1- ماهية نظام بريتون وودز:

بناء على كل ما سبق انعقد مؤتمر "بريتون وودز" سنة 1944 ليهدف أساسه إلى إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على النقائص والعيوب التي ميزت الأنظمة النقدية السابقة وتمثلت هذه القواعد في(36):

- ضبط كل العملات على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي باعتباره كنقد ادخار دولي وحيد ، والذي حددت قيمته مقابل الذهب كما يلي:

1 دولار أمريكي = 35 أوقية ذهب.

كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين تحويل الدولار الموجود لدى البنوك المركزية إلى ذهب ، إضافة إلى التزام الدول بالتدخل في سوق الصرف حفاظا على تذبذبات معدلات الصرف في المجال

[1،1] مقارنة بالسعر الرسمي ، ذلك وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

الجدول رقم 01

قيم التعادل الأصلية لبعض العملات بدلالة الدولار الأمريكي 1946

الدولة	وحدة عملاتها	قيمة التعادل الأصلية
الولايات المتحدة الأمريكية	الدولار	1.000
المملكة البريطانية	الجنيه الإسترليني	4.030
فرنسا	الفرنك	0.008
كندا	الدولار	1.000
هولندا	الكلدر	0.377
شيلي	بيزو	0.003
الهند	روبية	0.302
الفلبين	البيزو	0.206

المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص 41.

إنشاء كل من :

- صندوق النقد الدولي : « FMI » Fond monétaire international

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير Banque international pour la Reconstruction et le Développement « BIRD »

وقد كان العمل واضحا بخصوص الهدف الأول ، فقد كانت الدول الأعضاء مطالبة بتحديد قيم التعادل الخاصة بعملاتها بالذهب ، وبعد ذلك تدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف السوقي داخل النطاق وفي حدود 1% من سعر التعادل .

ومن الناحية العملية كانت الدول الأعضاء تحدد سعر التعادل الخاص بعملاتها مقوما بالدولار الأمريكي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر تعادل 35 دولار للأوقية ، وهو ما أطلق عليه قابلية الدولار كأصل مالي للتحويل ، وكان نظام "بريتون وود ز" يتميز بخصائص

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

قاعدة الصرف بالذهب خاصة في السنوات الأولى لعمل النظام ، مع تفضيل كثير من الدول للدولار عن الذهب حيث يمكن إيداعه لدى المصارف الأمريكية والحصول على فائدة .

2- المؤسسات المنبثقة عن نظام "بريتون وودز":

تمثلت المؤسسات النقدية والمالية عن نظام "بريتون وودز " فيما يلي :

1-2- صندوق النقد الدولي FMI: يمثل صندوق النقد الدولي الهيئة الأولى التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق "بريتون وودز" حيث حددت أهداف هذه الهيئة في المادة الأولى من اتفاقية الإنشاء⁽³⁷⁾ وتمثلت أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية للتشاور والتعاون حول المشاكل النقدية الدولية .
- تسيير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالمية لتشغيل والدخل الحقيقي والحفاظ عليها .
- تعزيز استقرار سعر الصرف للحفاظ على ترتيبات منظمة لسعر الصرف بين الدول الأعضاء وتجنب انخفاض قيمة العملة بسبب التنافس .
- توفير الثقة للأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصورة مؤقتة في ظل ضمانات كافية ، وبذلك توفر لهم الفرصة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتهم بدون اللجوء للتدابير التي تضر الازدهار الوطني والدولي.
- تقصير مدة عدم التوازن وتقليل درجته في موازين المدفوعات الدولية للأعضاء. أما عن موارد صندوق النقد الدولي فهي أساسه اشتراكات الدول الأعضاء ، حيث يعتمد حجم الحصة على الأهمية الاقتصادية للدولة ويتم دفع 25 % من قيمتها ذهب و 75% بالعملة الوطنية ، تبدو أهمية الحصة في تحديد قوة التصويت التي يتمتع بها الدولة داخل مجلس المدراء التنفيذيين ، وكذلك قدرة الدولة على الاقتراض من الصندوق ، تتم مراجعة حصص الأعضاء كل 5 سنوات.

2-2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD:

تعود فكرة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد إدراك أن الأسواق المالية أصبحت تتردد خلال فترة الحربين على تمويل المشاريع الاستثمارية في دول الجنوب وذلك رغم كل الضمانات و المردودية التي تقدمها هذه المشاريع .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

أنشأ البنك العالمي على أساس أن يقوم بإسهام تمويل المشاريع الاستثمارية ، بصفة خاصة في المناطق الأقل تنمية ، ومساعدة الدول المدمرة خلال الحرب العالمية الثانية على إعادة بناء المنشآت الاقتصادية فعلى هذا الأساس ، قام البنك العالمي بمنح القروض لإعادة بناء : فرنسا هولندا ، الدانمارك ، واليابان بغية ما ساعدتهم على تمويل إعادة بناء اقتصادهم.

يتشكل رأسمال البنك عن اكتتاب دول الأعضاء حيث تدفع نسبة 20% من رأسمال والباقي يطالبه البنك في أي وقت ، عند التزامها أو عند الضرورة بتسديدات القروض أو بضمانات (38).

يتحقق البنك العالمي من مردودية المشروع الممول ومن ثم قدرة المقترض على التسديد كما يسهر البنك على أن يسهم الاستثمار في تنمية البلد والذي يشترط تمويلها بالعملة الصعبة. وتختلف الهيئة المالية للبنك العالمي عن صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- يعتبر صندوق النقد الدولي هيئة مالية خاصة تعمل على أساس مساهمة مشتركة من الدول الأعضاء بالعملات ، والتي يمكنها أن تقوم بالاقتراض مؤقتا لمواجهة القيد المالي الخارجي ، بينما يلعب البنك العالمي دور الوسيط المالي يتولى منح قروض على المدى المتوسط والطويل من خلال تمويله بقروض من الأسواق رؤوس لا لأموال .

- يتوجب على صندوق النقد الدولي أن يقدم قروض قصيرة الأجل مخصصة لتصحيح الاختلال ميزان المدفوعات ، بينما يلتزم البنك العالمي بتقديم مساعدة بتمويل مشاريع استثمارية في المدى الطويل .

ومع ذلك لدى المؤسستين العديد من نقاط التشابه في تأدية مهامها من أهمها يستوجب عليهما الإسهام في تنمية الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية مالية .

المطلب الثالث: وسائل السيولة الدولية

عرفت وسائل السيولة الدولية تطورا كبيرا من حيث طبيعة عناصرها وحجمها فقد سايرت الوتيرة المتنامية التي عرفتها المبادلات العالمية والاحتياجات المتزايدة للدول ، وفي هذا الإطار ، يكون الاقتصار على الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

1- الدولار الأمريكي:

نتيجة للنمو المتزايد للمبادلات العالمية واعتبار لمحدودية الذهب في مسانيرة هذا النمو وبالتالي تلبية مختلف حاجيات الدول ، كان لزاما حدوث تطور مقابل في السيولة الدولية – سواء تعلق الأمر بكميتها ، أو بطبيعة العناصر التي تتألف منها – حتى تتم مواكبة عمليات تسوية المدفوعات الدولية .

لقد شكل الدولار الأمريكي إلى جانب الجنيه الإسترليني مصدر خطر في الاحتياطات الخارجية إذ أن الدولارات والجنيهاً بإمكانها الإيقاع بالدول المصدرة لها في عجز موازين مدفوعاتها وكانت النتيجة أن طرحت مشكلة الثقة في هاتين العمليتين ، ومع التراجع الكبير للجنيه الإسترليني في الساحة النقدية كعملة رئيسية ، بقي الدولار كالعملة احتياطي رئيسي، عرفت الولايات المتحدة الأمريكية حالات العجز المتتالية لأن المخزون الذهبي لديها لم يعد كافياً لتسديد الحقوق المقدرة بالدولار .

لقد حاول كبراء صندوق النقد الدولي حل مشكلة وفرة الدولار ومالها من تأثير سلبي على السيولة الدولية وذلك عن طريق استخدام تشكيلة من العملات إلى جانب الدولار كعملات بعض دول مجموعة العشر الصناعية⁽³⁹⁾ وبذلك يمكن توفير السيولة الدولية المطلوبة ، وكان الاحتمال المواجه هو تعرض نظام المدفوعات الدولية للفوضى نتيجة التحول من عملة احتياطي إلى عملة أخرى بسبب انتقالات رؤوس الأموال مع اختلاف أسعار صرفها وصعوبة تثبيتها ، زيادة على فروق أسعار الفائدة على كل منها .

2- حقوق السحب الخاصة DTS « Droits De Tirage Spéciaux »:

فيما يلي تعريف وحدات السحب الخاصة التي كانت ثمرة إصلاح النظام النقدي الدولي كما سيتم التطرق إلى كيفية تقييمها.

1-2- ماهية وحدات حقوق السحب الخاصة : اضطرت السلطات النقدية الدولية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات النقدية لإصلاح النظام النقدي الدولي و من أهم هذه الإجراءات ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السنوي لمحاظتي صندوق النقد الدولي بمدينة "ريو دي جانيرو" في سنة 1967 ، والخاص بإنشاء حقوق السحب الخاصة DTS ، وقد دخل نظام حقوق السحب الخاصة حيز التنفيذ في 1 جانفي 1970 ، وقد نصت اتفاقية الإنشاء على ما يأتي⁽⁴⁰⁾:

- عملية إصدار هذا العنصر تشترط موافقة 85% من أصوات الأعضاء في الصندوق.
- اعتبار حقوق اسحب الخاصة تسهيلات نقدية إضافية ، أي أنها عنصر مساعد للسيولة النقدية التقليدية .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

- إن البلد الساحب – المدين – مجبر على تسديد 30% من قيمة القروض ، أما 70% الباقية فإنه ليس مجبرا على تسديدها.
- يقتصر حق استعمال حقوق السحب الخاصة على البلدان المدينة فقط أي صاحبة العجز في ميزان المدفوعات .
- التقيد بسقف أعلى حقوق السحب الخاصة – مقدار يسحبه بلد مدين على بلد دائن أي في حالة فائض- لا يتعدى مقدار السحب على بلد في حالة فائض ثلاثة أضعاف حصته من حقوق السحب هذه.
- ونصت الاتفاقية أن صندوق النقد الدولي هو الوحيد من يملك حق تحديد نوع النقود التي يراد سحبها بخلاف حقوق السحب العادية التي يحق للبلد الساحب حق اختيار النقد .
- وعملية إقراض حقوق السحب الخاصة تتم من خلال اشتراكات البلدان الأعضاء ولا تقرض من الأموال الخاصة بالصندوق .
- وتعتبر وحدة حقوق السحب الخاصة وحدة حساب في صندوق النقد الدولي وفي منظمات دولية وإقليمية أخرى ، زيادة على بعض الاتفاقيات الدولية التي تعتبرها أساسا لوحدة حسابية كما تستخدم في حساب الأدوات المالية الخاصة .
- 2-2- كيفية تقييم الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة :** في البداية كانت الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة تقويم على أساس وزن محدد من الذهب النقي ⁽⁴¹⁾ وفي 1 جويلية 1974 احتبست قيمة الوحدة على أساس سلة مكونة من ستة عشر عملة رئيسية ، ومع تعذر احتساب سعر الفائدة لهذه العملات في السوق ، تم تعديل محتوى السلة بداية من 17 سبتمبر 1980 ليصبح مكونة من خمس عملات فقط ، وتحدد قيمة الوحدة الواحدة يوميا بناء على عملات السلة المكونة من :

- الدولار الأمريكي.
- المارك الألماني.
- الفرنك الفرنسي
- الين الياباني.
- الجنيه الإسترليني .

وتميل وحدة حقوق السحب الخاصة إلى الاستقرار أكثر من أية عملة أخرى من عملات السلة ، لأن تغير سعر صرف إحدى العملات عادة ما توازنه جزئيا أو كليا تحركات أخرى في أسعار صرف باقي عملات

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

السلة ، ويعاد النظر في سلة العملات المستخدمة للتقييم مرة كل خمس سنوات ، أما تعديل الترتيبات لهذه العملات ، فيخضع لما يطرأ على أهميتها النسبية من تغيرات على صعيد التجارة العالمية والاحتياجات الدولية ، وكانت نسب العملات الخمس في السلة بداية من 17 سبتمبر 1986 كالتالي⁽⁴²⁾:

- الدولار الأمريكي 42%
- المارك الألماني 19%
- الين الياباني 15%
- الجنيه الإسترليني 12%
- الفرنك الفرنسي 12%

أما سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة ، فيمثل المتوسط المرجح لعائدات عدد من السندات المحلية القصيرة الأجل في أسواق المال لدى البلدان الخمس التي تؤلف عملاتها السلة ، حيث تتألف الأدوات المالية من عائدات الأوراق المالية المحددة لمدة ثلاثة أشهر وهي⁽⁴³⁾ :

- أذون الخزينة الأمريكية .
- سعر الفائدة على الودائع بين المصارف الألمانية .
- شهادات الإيداع اليابانية .
- أذون الخزنة الفرنسية .
- أذون الخزنة البريطانية .

تحدد قيمة وحدة السحب الخاصة على أساس تحويل كمية العملات المكونة للسلة إلى ما يعادلها بالدولار وذلك بسعر السوق السائد في بورصة الصرف الأجنبي في لندن ، ثم تجمع العملات المقومة بالدولار وتستخرج قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

الجدول رقم 02

قيمة حقوق السحب الخاصة في 31 أوت 1998

نوع العملة	مقدار العملة (1)	سعر الصرف (2)	القيمة المعادلة بالدولار (3)
المارك الألماني	0.4460	1.75720	0.253669
الفرنك الفرنسي	0.8130	5.91350	0.137482
الين الياباني	27.2000	140.89000	0.193058
الجنيه الإسترليني	1.1050	1.87630	0.176012
الدولار الأمريكي	0.5820	1.00000	0.582000
المجموع :			1.342221
<p>وحدة حقوق السحب الخاصة = 1.3422211 دولار أمريكي الدولار الأمريكي = 1.7450340 وحدة حقوق سحب خاصة (4)</p> <p>(1) العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة (2) أسعار الصرف لوحدة العملات مقابل الدولار الأمريكي ، باستثناء الجنية الإسترليني الذي يعبر عنه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الإسترليني (3) المقابل بالدولار لمقادير العملات مقسومة بأسعار الصرف (4) القيمة الرسمية للدولار الأمريكي المعادلة ، أي مقسوما على 1.342221 مقربة إلى سنة أرقام ذات دلالة.</p> <p>البيانات : إدارة الخزانة بصندوق النقد الدولي.</p>			

المصدر : ضياء مجيد الموساوي ، نفس المرجع ، ص 26.

و خلاصة القول أن حقوق السحب الخاصة قد استقرت في النظام الدولي كأحد عناصر السيولة الدولية الخاصة على الرغم من حدوثها - 1970 - مقارنة بالأصول النقدية الدولية إلى درجة إطلاق اسم الذهب الورقي عليها.

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

المطلب الرابع: انهيار نظام بريتون وودز:

فيما يلي يتم الحديث عن إلغاء تحويل الدولار إلى الذهب ثم التطرق إلى اتفاق السميثميان.

1- إلغاء تحويل الدولار إلى الذهب :

خلال الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي حصل تطورين تسببا في الإخلال ببعض الشروط الأساسية لعمل نظام بريتون وودز ، الأول: هو ان الاقتصاد الأمريكي كان ينمو بمعدلات أبطأ من معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغربية وكانت النتيجة أن انخفضت أهمية الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية وازدادت أهمية دول السوق الأوروبية المشتركة في التجارة العالمية .

والثاني : تعرضت الأرصدة الذهبية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإستنزاف كما أن التضخم الذي عانت منه أمريكا اضر كثيرا بموازين مدفوعاتها ، ففي نهاية الستينات تعرضت إلى عجز كبير في ميزانها التجاري وإلى اختلال كبير في حساب رأسمال ، ليلبغ العجز ميزان المدفوعات الأمريكي إلى 30 مليون دولار سنة 1971 ، وقد أدى هذا العجز إلى زيادة كبيرة في السيولة الدولية ، فازدادت التزامات أمريكا اتجاه باقي دول العالم حتى أصبح دور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة بنك أمرا مشكوكا فيه سواء في الداخل أو الخارج.

وبهدف تصحيح العجز الدائم في ميزان المدفوعات تطلب ذلك إجراء تعديلات سواء اقتصادية أو سياسية كانت الحكومة ترفض القيام بها وهذه الاختيارات هي⁽⁴⁴⁾:

- إجراء تخفيض كبير في نفقات الدفاع⁽⁴⁵⁾، وهذا الخيار اعتبر مرفوضا عن وجهة نظر سياسة الدولة .
- تخفيض قيمة الدولار واعتبر هذا الاختيار مرفوضا أيضا .
- رفع أسعار الفائدة للحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال والعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أنه لم يؤخذ هذا الاختيار أيضا ، وذلك لاعتقاد الحكومة أن انخفاض سعر الفائدة في الأمد الطويل ضروريا لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ، وبعد ارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا سنة 1961 اتسعت الفجوة بين سعر الفائدة في أوروبا عنه الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى نزوح رؤوس أموال كبيرة من أمريكا.

ونتيجة للأحداث السابقة ، ارتفعت الاحتياطات الدالارية لدى البنوك المركزية في أوروبا الغربية متسببة بذلك في حصول مضاربات ضد مصلحة الدولار و إغلاق أسواق الصرف في عدة دول ، لتتدخل

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في 15 أوت 1971 بإتخاذ الإجراءات المالية:

- إيقاف تحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو أصول احتياطية أخرى .
- تخفيض حجم الإنفاق والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%.
- فرض ضريبة جمركية إضافية قدرها 10% على الواردات الأمريكية مع الإبقاء عليها مادامت السلع الأمريكية غير تنافسية⁽⁴⁶⁾.
- جمدت الأجور والأسعار لمدة لعلاج التضخم في الداخل .
- إلغاء ضريبة الإنتاج المفروضة على السيارات الأمريكية والمقدرة بنسبة 7%.
- إعفاء الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة ثم بنسبة 5% بعد ذلك تشجيعا للاستثمار فيها .

إن الإجراء الأمريكي بإيقاف صرف الدولار بالذهب أدى إلى سيادة ظاهرة اللايقين في نظام النقد الدولي ولمدة خمسة أشهر تقريبا قبل الوصول إلى اتفاقية السييمونيان في 18 ديسمبر 1971

2- اتفاقية السييمونيان :

بعد إغلاق شبك الذهب الأمريكي سمح للعملات الرئيسية بالتقلب ولم تكن تلك التقلبات حرة ولكن يتم التكلم فيها من قبل مختلف الحكومات والمعروف بالتعويم الرث⁽⁴⁷⁾.

خلال سنة 1971 حاولت الدول العشر الرئيسية التفاوض لإيجاد أسعار صرف جديدة تعكس بدقة العلاقات التوازنية بين العملات ، و التدخل الرسمي في سوق الصرف يهدف في تلك الفترة إلى التلاعب بالعملات لتصبح في موقع تنافسي أفضل وفي ديسمبر 1971 اجتمعت مجموعة العشر في معهد السييمونيان بواشنطن في مقاطعة كولومبيا وتوصلت إلى اتفاقية السييمونيان حيث رفعت قيمة كل من الين الياباني ومعظم العملات الأوربية مقابل الدولار .

وسميت أسعار الصرف الجديدة بالأسعار المركزية بدلا من الأسعار الرسمية ووسع النطاق الذي يسمح لأسعار الصرف بالتذبذب بداخله من 1% باتجاهي السعر الرسمي إلى 2.25% بهدف تخفيض تكرار الأزمات النقدية .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب وأصبح السعر الجديد 38 دولار للأوقية (48) ، وكان التخفيض في معظمه رمزيا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم في أي وقت بعد ذلك بالعودة إلى تبديل الدولار بالذهب بالسعر الرسمي.

أخيرا يمكن اعتبار برتن وودز صالحة في الظروف التي أعقبت الحرب حيث أدى نظام استقرار أسعار الصرف دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لنمو التجارة الدولية ، عكس ما شهدته فترة الثلاثينيات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، أما السبب الذي أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز ، فيرجع إلى العجز السريع والمتنامي لميزان المدفوعات الأمريكي وإلى تضخم الأسعار الذي تصاعد بمعدلات كبيرة أثرت على حركة التبادل التجاري الدولي .

المبحث الرابع : النظام النقدي الدولي الحالي والتعويم المدار :

إن نظام التعويم المدار الذي عرفه العالم بعد انهيار نظام بريتن وودز هو تغيير في منهج تسيير النظام الأول ، حيث أن المؤسسات المالية والنقدية أصبحت تسيير على أساس نظام عائم -تبني نظام صرف عائم - فهو عبارة عن نظام قائم على أساس مؤسسات موجودة من قبل إذ لم يكن هدفه إزالتها وإنما إدخال تعديلات عليها .

سنتطرق في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وظروف نشأة تعويم أسعار صرف العملات.

المطلب الثاني : التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي (مؤتمر جامايكا).

المطلب الأول : مفهوم وظروف نشأة نظام تعويم أسعار صرف العملات

يقوم النظام النقدي الدولي منذ عام 1973 على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف وفقا لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لحدد من أثار التقلبات قصيرة الأجل للأسعار دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل ، ولكل سلطة نقدية حرية اختيار أي سياسة للتدخل وحرية تغيير تلك السياسة (49)، وفي حالة إذا تم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي ، فإنها تكون قد تركت أسعار صرف حرة ، وذلك بترك عملاتها تتحد بحرية وفقا لقوى السوق من خلال العرض والطلب .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

إن معظم الدول لم تكن مستعدة لترك أسعار الصرف حرة لذا اعتمدت سياسة التعويم المدار من خلال تدخل في سوق الصرف الأجنبي ، قد اتجهت بعض دول أوروبا بقيادة ألمانيا الاتحادية إلى تكوين نظام نقدي إقليمي مبني على أساس تثبيت أسعار صرف الدول الأعضاء في النظام وتعويمها مقابل عملات الدول الأخرى تعويما جماعيا .

وحين اتبعت الدول الصناعية سياسة التعويم سنة 1973 ، لم تكن تنظر إلى هذا النظام بحكمه نظاما نقديا يمثل الأفضل ، أما كان إتباعها له بسبب انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة الذي لا تلبث أن تعود إليه بمجرد انتهاء الأزمة ، ولما ارتفعت أسعار البترول في نهاية 1973 مرات عديدة ، وما تليها من موجات تضخمية حادة ، وكساد عميق سنة 1974-1975 حدثت إختلالات كبيرة فيء المدفوعات الدولية مست الدول الصناعية وتفاوتت مستويات النمو والتضخم في اقتصاديات مختلف الدول تفوتا كبيرا أدى إلى وقوع تقلبات عنيفة في أسعار الصرف ، ولم تكن معظم الدول لتترك تحديد أسعار صرف عملاتها لقوى السوق وحدها ، إنما طبقت سياسة التعويم المدار من خلال تدخلها في أسواق الصرف .

كما لجأت بعض الدول ذات العملات الضعيفة إلى الاقتراض ، وبعض الدول الأخرى إلى فرض إجراءات نقدية مثل منع تصدير رؤوس الأموال للخارج أو وضع قيود على الاستيراد ، أما دول العملات الصعبة فوضعت قيود على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إليها.

كل هذه الإجراءات ، كان الهدف منها التحكم في قوى السوق التي تؤثر في تحديد سعر الصرف العملة ، فهناك من البلدان من وضع استقرار الأسعار في الأولوية ، وهناك من استهدف معدلات النمو .

إن ما ينسب إلى سياسة التعويم من مزايا ، هو أنها حررت البنوك المركزية من التزاماتها بالاحتفاظ بأسعار صرف عملاتها ضمن هوامش التقلب التي حث عليها صندوق النقد الدولي ، حيث أصبحت حرة في تحديد عرض النقود من غير اعتبار لسعر الصرف كما تحررت السلطات النقدية من القيود التي يتطلبها توازن ميزان المدفوعات ،أما ما يؤخذ عليها ، فهو صعوبة ضبط سعر الصرف المناسب في السوق فسعر صرف التوازن في سوق الصرف الأجنبي في لحظة معينة قد لا يكون هو نفسه السعر الذي يحقق التوازن في الأمد المتوسط .

المطلب الثاني : التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي (مؤتمر جامايكا)

في العام 1974 ، وفي الدورة العادية لصندوق النقد الدولي شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد الدولي ، تضمنت ممثلين عن مختلف البلدان الأعضاء في الصندوق ، وانحصرت مهمتها في إعداد اقتراحات لتكيف مع مقتضيات الحاضر ، وقد عرض ضمن هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

(جمايكا) بعد المصادقة عليه من قبل 85% من البلدان الأعضاء التي تتمتع بـ 87.25 % من الحجم الإجمالي للحصص ، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جامايكا ، والذي تم فيه التعديل الثاني لاتفاقية "بريتن وودز" (51).

وقد تقرر في هذا الاجتماع ما يلي :

- حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم للصرف بما في ذلك التعويم ، ومع ذلك يحظر على الدول الأعضاء محاولة الحصول على مزايا تنافسية غير عادلة في مواجهة الأعضاء الآخرين عن طريق التخفيض المتتالي في سعر الصرف ، ويظل الصندوق النقد الدولي الإشراف سياسات الدقيق على سياسات الدول الأعضاء بالنسبة لسعر الصرف ، مع التزامه بمبادئ محددة في مجال إرشاد هذه الدول إزاء هذه السياسات .
- التخفيض التدريجي في دور الذهب بالنسبة للنظام النقدي الدولي ، كإلغاء السعر الرسمي للذهب وتقرير حرية الدول الأعضاء في التعامل به في السوق ما بين بعضها بعض دون الاستناد إلى أي سعر رسمي له ، وإنهاء وظيفة الذهب كوحدة لتقويم حقوق السحب الخاصة ، وعدم إمكان اتخاذه كأساس لتقويم مختلف العملات للدول الأعضاء في الصندوق ، وإلغاء كل الأحكام المنظمة لاستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الأعضاء ، وتجنب الصندوق في أي تعامل بالذهب أن يدير سعره أو أن يقيم سعر ثابتا في السوق ، كما أتاح للصندوق إمكانية التصرف في جزء أو في كل ما يتبقى من رصيده الذهبي بأغلبية 85 % من القوة التصويتية .
- أتاح التعديل الثاني للمشاركين في حقوق السحب الخاصة التحرر من الكثير من التزامات اتجاه الصندوق بالنسبة لتلك الحقوق وأيضا حق المشاركين في نقل حقوق السحب الخاصة فيما بينهم بالاتفاق ، كما أتاح صندوق النقد الدولي سلطة السماح للمشاركين باستخدام حقوق السحب في عمليات غير تلك التي تنص عليها رسميا مواد اتفاقية الصندوق ليجعل من حقوق السحب الخاصة بمثابة الاحتياطات الرئيسية لنظام النقد الدولي.
- أتاح التعديل الثاني للمشاركين في حقوق السحب الخاصة التحرر من كثير من الالتزامات تجاه الصندوق بالنسبة لتلك الحقوق وأيضا حق المشاركين في نقل حقوق للمشاركين باستخدام حقوق السحب في عمليات غير تلك التي تنص عليها رسميا مواد اتفاقية الصندوق ، وبصفة عامة فقد باء التعديل الثاني للصندوق ليجعل من حقوق السحب الخاصة بمثابة الاحتياطات الرئيسية لنظام النقد الدولي.

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

- إمكانية توسيع قاعدة العملات المستخدمة ، مع التزام الأعضاء ، بضرورة توفير عملاتهم للأعضاء الآخرين بغرض قيامهم بإعادة الشراء ، ولقد استحدث هذا التعديل الثاني مفهوما جديدا هو مفهوم عملات الاستعمال الحر بدلا من تعبير العملة القابلة للتحويل الذي بدأ بتلاشي ، وقد جاء تعريف عملة الاستعمال الحر بأنها عملة عضو من الأعضاء التي يقر الصندوق بأنها تستخدم على نطاق واسع للدفع في العملات الدولية ، كما تجرى مبادلتها على نطاق واسع في أسواق الصرف الرئيسية ، وتقوم هذه العملات بدور خاص في كل من حساب الموارد العامة للصندوق ، وكذلك حساب حقوق السحب الخاصة (52).

عرف النظام النقدي الدولي قبل سنة 1973 تطورات كبيرة حيث ارتكزت الأنظمة النقدية من بداية القرن التاسع عشر على قاعدة الذهب إلى غاية سنة 1914 ، وقد شكل فيها الذهب الجزء الأكبر من الاحتياطات واستخدامه كعملة محورية للمدفوعات ، ونتيجة للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية وللتحركات الكبيرة للتدفقات النقدية والمالية بين الدول ، كان لزاما إيجاد السيولة النقدية الكافية وكان نظام قاعدة الصرف بالذهب حلا لعدم كفاية الذهب وندرته ، وانعكست هذه الآلية على العمليتين الرئيسيتين – الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني – ليتوسع نطاق المعاملات الدولية ومن ثم تنظيم نظام المدفوعات العالمي .

صمم نظام بريتن وودز انطلاقا مما حصل في الثلاثينيات من تقلبات مست أسعار صرف العملات ومن تحقيقات أسعار الصرف الرامية إلى تشجيع الصادرات و تقليل الواردات وهدف هذا النظام أساسا إلى إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على نقائص الأنظمة السابقة ، بحيث ضبقت كل العملات على أساس الذهب أ والدولار باعتباره نقدا ادخاريا دوليا ، وقد التزمت الدول بالتدخل في سوق الصرف حفاظا على تذبذبات في حديد ضيقة ، وكانت المؤسسات المنبثقة عن نظام بريتن وودز قد انطلقت بمهام القضاء على المشاكل النقدية الدولية .

وكإجراء لإصلاح النظام النقدي الدولي أنشئت حقوق السحب الخاصة وهي بمثابة تسهيلات نقدية مساعدة للسيولة النقدية الدولية ونتيجة لفقدان الثقة في الأرصدة الدولارية لدى الدول الأوروبية ، دخل الدولار في أزمة حادة ليترتب عنها أحداث عديدة كانت بمثابة إعلان بانهايار قاعدة الدولار.

مع استمرار الدولار في عدم قابليته إلى التحويل إلى ذهب ، اشتدت عملية المضاربة وتم تعويم بعض العملات لتسهل هذه الظروف وبالأساس انهيار نظام بريتن وودز في إنشاء النظام النقدي الأوروبي وهو ما سنحاول دراسته في الفصل القادم مع عرض المراحل التي مر بها.

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

تتميش الفصل الأول:

- (1) شمعون شمعون ، البورصة ، أطلس للنشر ، الجزائر ، ص 139
- (2) Prilippe Ginllot , les reglement des échanges intenationaux IUFN 1999
voir : www. Feunion .Iufm.fr /dep / sciences 20% féconomiques 20% et
20% social /livers .html
- (3) عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجاري ، عمليات تقنية وتطبيقية ، جامعة منتوري ،
قسنطينة ، 2000 ، ص 150.
- (4) أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر 2007 ،
ص : 81 ، 82 ، 83 .
- (5) ، (6) حيدر نعمة الفريحي ، آثار تقلبات صرف الأورو في المخاطرة المصرفية -دراسة تحليلية -
مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول : الأورو واقتصاديات الدول العربية -فرص
وتحديات - جامعة الأغواط ، أيام 18 إلى 20 أفريل 2005 ، ص 08 ، 10 على الترتيب .
- (7) ، (8) فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، جدار كتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، 2007 ص 428 ،
ص 430 على الترتيب
- (9) بخزار فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،
2000 ، ص 125.
- (10) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2003 ، ص
222 ، 223 .
- (11) ، (12) كامل بكري ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل ، بيروت ، 2002 ، ص : 245.
- (13) هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، الطبعة الأولى ، للنشر ، 2010
، ص : 280.
- (14) J.huilier , le système monétaire international .A.colin , paris, 1970n p :07
- (15) R.Sandrotta. le pouvoire et la monnaie, economica, paris , P : 100
- (16) R.Bertand, economie financiere international : puf, coll, sup, paris , 1975 ,
p :100
- (17) R.Sandrotta, le pouvoire et la monnaie, economica, paris, p : 103
- (18) د. محمد دويدار ، الإقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998 ، ص : 155.
- (19) أي أنه يحتوي على أحد عشر جزء من الذهب وجزء واحد من معدن آخر .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

- (20) ضياء مجيد الموساوي ، الاقتصاد النقدي ،مؤسسة شباب الجامعة ، 2002 ، ص : 51 .
- (21) محمود سحنون ، الاقتصاد والنقدي والمصرفي ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص : 32.
- (22) ضياء مجيد الموساوي ، النظام النقدي الدولي المؤسسة الجزائرية للطباعة ، ص : 16.
- (23) مجموعة النقود الورقية القابلة للإبدال بالذهب.
- (24)، (25)محمود سحنون ، مرجع سابق ، ص: 33 ، 34: ، على الترتيب .
- (26) النظام النقدي الدولي ، مرجع سابق ، ص : 17 .
- (27) باول هلوود ، ورنالد مكدونالد ، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر الرياض ، السعودية ، 2007 ، ص : 511.
- (28)محمد ابراهيم وآخرون ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2007 ، ص: 282 .
- (29)، (30)، (31)جون هدسون ، مارك هرندر ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، محمد عبد النور ، محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، ص: 764 ، 768 ، على الترتيب .
- (32) هجير عدنان زكي أمين ، مرجع سابق ، ص : 255.
- (33) تقدمت بريطانيا بمشروعها في 7 أبريل 1943.
- (34) تقدمت و . م. أ بمشروعها في 5 أبريل 1943.
- (35) النظام النقدي الدولي ، مرجع سابق ، ص 39.
- (36) مدحت صادق ن النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 ، ص: 28 .
- (37) ستيايلي غيشر ، الأزمة الآسيوية ، مجلة التمويل والتنمية ،صندوق النقد الدولي ، العدد 02 ، ص : 03 .
- (38) الاقتصاد النقدي ، مرجع سابق ص: 328.
- (39) الدول العشرة الصناعية هي : أمريكا ، كندا ، اليابان ، بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا، هولندا ، السويد ، كما تعرف أيضا ببنادي باريس .
- (40) الاقتصاد النقدي ، مرجع سابق ، ص : 114.
- (41)، (42)مدحت صادق ، مرجع سابق، ص: 67 .

الفصل الأول.....النظام النقدي الدولي، النشأة و التطور

- (43) الأصول الاحتياطية الدولية ، نشرة صندوق النقد الدولي ، العدد 27 ، 1998 ، ص: 26 .
- (44) النظام النقدي الدولي : مرجع سابق ، ص:67.
- (45) في تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرب الفيتنام .
- (46) مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص :37 .
- (47)،(48) جون هيدسون ،مارك هرندر ، مرجع سابق، ص : 155
- (49) مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، الاشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية ، الدار الجامعية ، ص: 53.
- (50) مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص: 51.
- (51) بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، ص : 50.
- (52) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي : نظرة عامة عن بعض القضايا ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1998 ، ص : 118 ، 119.

الفصل الثاني

العملة الأوروبية الموحدة

إن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين كتلتا اقتصادية ونقدية أخذت بالسير على دوليب النظام الدولي ، ومن أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي واستحداث العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" وذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتن وودز والصدمة التي ألحقت بالدولار الأمريكي وعدم الاستقرار الذي هز الاقتصاد العالمي من جهة، ضف إلى ذلك الدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي ، بوصفه عملة دولية ، و وحدة حساب وكأداة للمعاملات التجارية ووحدة احتياطي رئيسية ، نجم عنه تكاليف باهضة ، إذ أن هذا الدور المهيمن للدولار دون ظهور عملات دولية أخرى ساهم في دعم استقرار النظام النقدي الدولي مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار والاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله .

ومن ثم يمكن اعتبار ظهور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ، متوجا بالعملة الأوروبية الموحدة "الأورو" منعرجا حاسما وهاما في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بظهور العملة الأوروبية الموحدة وأثرها على العملة الصعبة في الاقتصاد ، فقسناه إلى أربع مباحث رئيسية :

المبحث الأول: التطور التاريخي لمحاولات الوحدة النقدية الأوروبية.

المبحث الثاني : الوحدة الاقتصادية.

المبحث الثالث : العملة الأوروبية الموحدة.

المبحث الرابع: ظهور الأوروانخفاض الدولار الأسباب و النتائج.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمحاولات الوحدة النقدية الأوروبية:

تعتبر التجربة الأوروبية من أنجح المحاولات لتنظيم عدة مناطق عملة وطنية في منطقة عملة كبيرة واحدة والتي تمت عبر مراحل تاريخية متعددة ولغرض متابعة التطور التاريخي لمحاولات الوحدة النقدية الأوروبية نتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: لمحة تاريخية.

المطلب الثاني : السوق الأوروبية المشتركة .

المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

المطلب الأول : لمحة تاريخية

لم تكن فكرة توحيد أوروبا جديدة ، فقد كان لهذه القارة طموحات وحدوية قديمة قدم الزمن ، كما كانت لها عدة محاولات للوحدة النقدية حيث شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكالاً مختلفة للاتحاد النقدي بين الدول الأوروبية إلا أنها لم تكمل بالنجاح مثل الاتحاد النقدي اللاتيني خلال الفترة 1965-1987⁽¹⁾ بين كل من فرنسا ، بلجيكا ، إيطاليا ، سويسرا و اليونان ، انتهى بسبب ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء واتحاد الدول الاسكندنافية في الفترة 1927-1929 بين السويد، النرويج و الدانمارك انتهى بسبب الحرب العالمية الأولى⁽²⁾.

كما ظهرت خلال الحربين محاولات جدية وهامة لدعم التعاون النقدي ، ليس على مستوى الدول الأوروبية فقط ، وإنما على نطاق أوسع بشكل يضم بالإضافة إلى الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي سبيل إقامة نظام نقدي دولي يحقق المزيد من التعاون في مجال العلاقات النقدية الدولية عقد اجتماعين هامين : أولهما في جنوة سنة 1922 و ثانيهما في لندن سنة 1933 ، لكن لم يكتب لهما نجاح يذكر ، ثم كان هناك الاتفاق الثلاثي سنة 1936 بين الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و بريطانيا ليشمل بعد ذلك عدداً آخر من الدول الأوروبية ، و ذلك بهدف تحقيق بعض التنسيق بين أهم المراكز المالية الدولية ، لكن قيام الحرب العالمية الثانية وضع حداً لهذه المحاولة .

فكانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي البداية الفعلية للوحدة الأوروبية حيث اقتضت الضرورة الاقتصادية ذلك في تلك الفترة ، في ظل تنامي القوة الأمريكية وبروزها كقوة عظمى في مواجهة الإتحاد السوفياتي سابقاً ، أين شعرت أوروبا على أن دورها غير ذي أهمية على الساحة الدولية ، ليكون ذلك دافعا قويا لديها للتفكير في السبل التي توحد جهودها وتضمن مواردها لإعادة بناء قوتها ودورها على المستوى الدولي ، وقد أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هذا التكتل رغبة منها في مواجهة المد الشيوعي ، وتجلى هذا التأييد في مشروع "مارشال Merchall Plan"⁽³⁾ . وعلى إثر ذلك تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي^(*) ، لتفعيل التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية من أجل تجاوز المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها وفي نفس الوقت لإمكانية إدارة مشروع "مارشال" والنهوض باقتصاديات أوروبا لهذا شكلت لجنة من الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي تعمل على تنظيم عملية إجراء المدفوعات والتسويات بين الدول الأوروبية مع تحديد طرق تمويلها ، وهكذا ظهر الإتحاد الأوروبي للمدفوعات .

لكن استمرار الاتفاقيات الثنائية التي تخضع لها المبادلات التجارية وما يترتب عنها من مدفوعات كانت تضع الكثير من الصعوبات والعراقيل أمام تطور سبل ومحاولات التعاون النقدي الأوروبي.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

وبهدف التخلص نهائيا من الاتفاقات الثنائية وتأثيرها السلبي على مسار التعاون النقدي الأوروبي تم الاتفاق بين عدد من الدول الأوروبية على إنشاء ما يسمى بآلية التفاضل متعددة الأطراف، أما المؤسسة التي كانت تقوم بإجراء هذا التفاضل ، فكان بنك التسويات الدولية المؤسسة المسؤولة على وضع الاتفاقات النقدية بين الدول الأوروبية موضع التنفيذ .

وهكذا استدعت الضرورة إقامة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات في عام 1950 الذي يعمل بالتنسيق مع "بنك التسويات الدولية " ، ويتألف هذا الاتحاد من الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، كما يقوم بالنشاطات التالية (4):

- يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو لتقديم القروض لهذا البلد ضمن سقف محدد ويمكن تغييره عند الحاجة ، ويقرر ذلك بالنسبة لكل عضو على حدى.
 - تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات -عجز وفائض - بحيث توضع نسب معينة من العجز والفوائض يتوجب تسويتها بالذهب أو بعملات أخرى .
 - يعتبر هذا الاتحاد مركز استشاري دائم فيما يتعلق بالعلاقات النقدية الأوروبية
- لقد تمكن هذا الاتحاد خلال السنوات الأولى من نشاطه أن يقوم بإنجازات هامة تمثلت في :

1. تطبيق نظام التسويات المتعددة الأطراف .
2. القضاء تدريجيا على نظام تحديد حصص الاستيراد الذي كان يعرقل اتساع وتطور المبادلات بين الدول الأوروبية .
3. تحرير المبادلات والمدفوعات بين الدول الأوروبية من القيود التي كانت معروضة عليها ويمكن القول بأن إنشاء هذا الإتحاد بديلا أو استمرار المشروع "مارشال" الأمريكي، بعد انتهاء هذا المشروع .

وبعد أن استطاعت الدول الأوروبية إعادة بناء اقتصادياتها وتمكنت بنوكها المركزية من إعادة تشكيل الاحتياطات النقدية ، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض باستمرار الدول الأوروبية في تطبيق القيود التمييزية تجاه الدولار الأمريكي ، وهذا الاعتراض يقوم على ما يلي:

- الإبقاء على القيود التمييزية حيال الدولار والاستمرار في اعتبار المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي منطقة مستقلة ، كما أن استمرار الاتحاد الأوروبي للمدفوعات في نشاطه أصبح غير مبرر خاصة بعد تحقيقه الأهداف التي أنيطت به .
- في 9 ماي 1950 اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومن "Robert Schuman" وضع مصادر الفحم والصلب الفرنسية والألمانية تحت سلطة عليا واحدة في منظمة بإمكان الدول الأوروبية الأخرى الانضمام إليها وهكذا تم إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية Coal and Steel

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

Community والتوقيع على معاهدة إنشائها في 18 أبريل 1951 من قبل ستة دول أوروبية هي : فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا، لوكسمبرغ و هولندا ، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 27 جويلية 1952 .

• وفي 28 مارس 1957 صادفت هذه الدول على اتفاقية "روما" من أجل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة .

المطلب الثاني : السوق الأوروبية المشتركة

أسست السوق الأوروبية المشتركة في مؤتمر "روما" الذي انعقد سنة 1957 بمعايير جد ضئيلة في مجال التعاون النقدي ، إذ كانت الدول الأوروبية الستة -سابق ذكرها - تشارك في النظام النقدي الدولي لبريتن وودز الذي كان يتسم بقاعدة الصرف الثابت بين العملات مع إمكانية تعديله إذا اقتضى الأمر ذلك.

ومن الأهداف التي كانت تسعى معاهدة "روما" إلى تحقيقها ما يلي (5):

- إنشاء سوق أوروبية مشتركة .
- تقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .
- تشجيع التنمية للنشاطات الاقتصادية من خلال السوق.
- زيادة الاستقرار ورفع مستوى المعيشة .
- تنمية العلاقات بين الدول الأعضاء .

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة خطوة مهمة أنشئت بموجب معاهدة "روما" والتي تم بمقتضاها إقامة اتحاد اقتصادي أوروبي تتمتع فيه السلع والخدمات والعمالة ورأسمال بحرية الحركة عبر الحدود السياسية بين الدول الأعضاء ، دون عوائق أو قيود (6) .

ويعد إزالة عوائق المبادلات ورسوم الجمارك ونظام الحصص الهدف الرئيسي للمعاهدة ، ولقد تضمنت هذه الأخيرة تدابير في ميادين متنوعة ، ويجب أن تتم هذه الإزالة في فترة تقدر بإثني عشر سنة ، وهذه الفترة التي تعتبر انتقالية مقسمة إلى ثلاث مراحل حيث في المرحلة الأولى 1958- 1961 وفيها يتم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 30% وتخفيضها بالنسبة ذاتها في المرحلة الثانية 1962- 1965 على أن يتم في نهاية المرحلة الثالثة 1966- 1970 التحرير الكامل للتجارة وذلك بإلغاء ما تبقى من التعريفات الجمركية (7) .

ولم تقتصر بنود الاتفاقية على جانب التجارة الخارجية لدول السوق فقط ، ففي سنة 1964 بدأ تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة للدول الأوروبية ليظهر نوع من التضامن بين الأعضاء الستة على الصعيد النقدي من خلال

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

اتخاذها لقرار يقضي بإنشاء وحدة حسابية زراعية محددة بالذهب أي لا يمكن للعضو أن يغير سعر تكافؤ عملة بالنسبة لهذه العملة دون موافقة بقية الأعضاء⁽⁸⁾ ، وقد أضيف في سنة 1968 بعض القواعد التي تنظم عملية تغيير سعر تكافؤ العملة لكل بلد عضو مقابل هذه الوحدة الحسابية .

وفي سنة 1969 انعقدت قمة **La Haye** ، فيها قررت الدول الأوروبية الأعضاء بالتحويل تدريجيا إلى وحدة اقتصادية و نقدية على مدى عشر سنوات، كما سمحت القمة أيضا بفتح مجال المفاوضات في توسع الشراكة الأوروبية و الاتفاق على نظام ميزانية الشراكة، لتحل نهاية سنة 1970 فيتم إقرار عدد من التدابير العملية حول تنفيذ ما إتفق عليه في **La Haye** ومن التدابير ما يلي⁽⁹⁾:

- 1- إقرار آلية للدعم المتوسط الأجل بمبلغ 2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.
- 2- تحسين التنسيق بين الدول الأوروبية حول السياسات النقدية القصيرة والمتوسطة الأجل .
- 3- إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي.
- 4- تحديد هوامش ضيقة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأوروبية تجاه بعضها وذلك حتى منتصف سنة 1971 .

في سنة 1971 أقر المجلس الأوروبي تقرير "فيرنر" والذي كان يحتوي على كل العناصر المكونة للاتحاد الاقتصادي والنقدي المستقبلي والذي عرف فيما بعد في مؤتمر "ماستريخت" ونص هذا التقرير على تأسيس بيان لتحضير إنشاء الاتحاد الأوروبي النقدي في ثلاث مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقيع المشروع فيها سنة 1980⁽¹⁰⁾ ، من خلال الخطوات التالية :

المرحلة الأولى : تخفيض من هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.

المرحلة الثانية : التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية ولاسيما الأنظمة البنكية .

المرحلة الثالثة : التثبيت القاطع لأسعار الصرف بين مختلف العملات .

كما اقترح التقرير تأسيس مركز قرار للسياسة الطرفية (معدل الفائدة ، تسيير الاحتياطات ، تكافؤ أسعار الصرف...) بالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية ، خاصة بالنسبة للميزانية وكيفيات تمويل العجز ، واقترح تنسيق التشريعات الاقتصادية الضريبية القومية والتركيز على السياسات الهيكلية والجهوية للشراكة الأوروبية ، لكن وبسبب الاضطرابات النقدية التي عرفتھا الفترة 1971 إلى غاية 1973 ، ومن أهمها عدم قابلية تحويل الدولار بالذهب ، إتبعَت الدول الأوروبية الخطوات المؤسسة في التقرير وإثر ذلك ظهر نظام الثعبان النقدي في 1972.

المطلب الثالث : النظام النقدي الأوروبي

سعت الدول الأوروبية حديثا لإيجاد آلية لتنظيم العلاقات بين العملات الأوروبية داخل السوق المشتركة يتم من خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها ، وفي هذا الإطار ظهرت عدة ترتيبات قامت بها الدول الأوروبية منها ما يسمى "الثعبان داخل النفق" ، النظام النقدي الأوروبي ، تقرير ديبلور، اتفاقية ماستريخت .

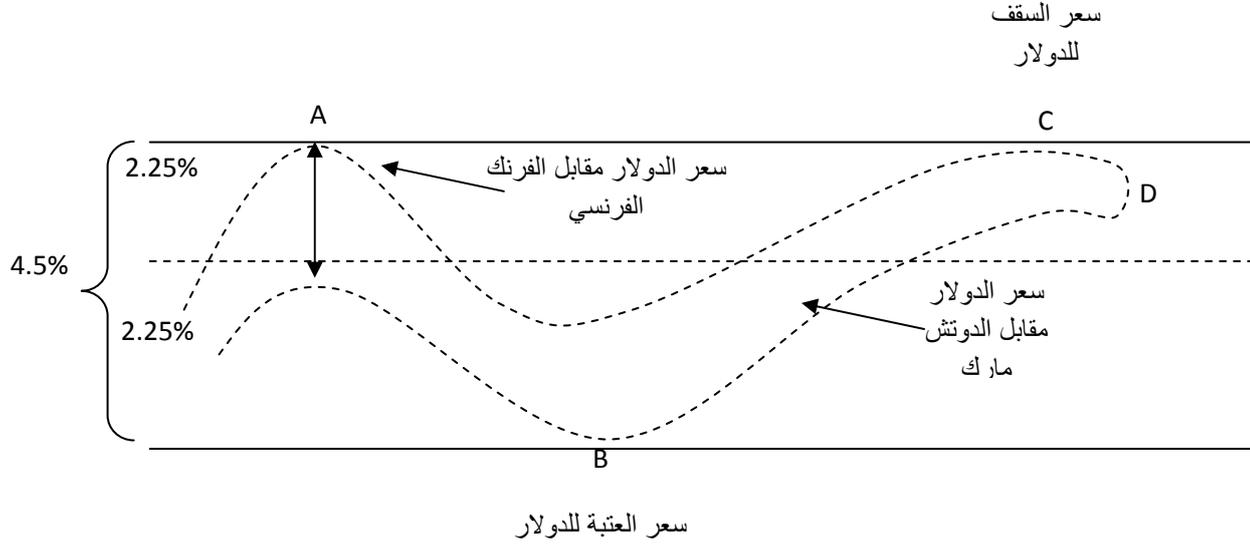
1- نظام الثعبان النقدي:

1-1- هدف إنشاء الثعبان النقدي ومبادئه: أنشئ نظام الثعبان النقدي للحفاظ على هامش التقلبات ، ملزما بين العملات الأوروبية للأعضاء ، ونظرا للوضع الدولي الجديد قرر مجلس وزراء الشراكة الاقتصادية الأوروبية CEE بالحفاظ على هامش التقلب بين العملات الأوروبية ب نظام الثعبان داخل النفق THE EUROPEAN SNIKE IN THE TUNNEL، ولقد تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في 10 أبريل 1972 على تحديد هامش تقلب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض ب $\pm 1.25\%$ وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها ، كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو $\pm 2.25\%$ ⁽¹¹⁾، مما يعني أنه يوجد هامشان لتحرك العملات الأوروبية الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض والآخر بالنسبة لأسعار صرفها مقابل الدولار⁽¹²⁾.

إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق أي أن الفارق في الأسعار بين العملة الأضعف والعملة الأقوى لبلدان المجموعة لا يجب أن يتخطى 2.25% اعتبارا من 24 أبريل 1972 .

الشكل رقم 02

الثعبان النقدي داخل النفق



المصدر : وسام ملاك ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، ص 445 .

في النقطة A: يبلغ الثعبان النقدي عرضه الأقصى (2.25%)

في النقطة B: بلوغ الدولار بالنسبة للمارك الألماني سعر العتبة الذي يتوجب على البنك المركزي الألماني شراء الدولار لكي يحافظ على الثعبان النقدي داخل النفق .

في النقطة C: بلوغ الدولار بالنسبة للفرنك سعر السقف ، لذا يجب على البنك المركزي الفرنسي التدخل للحفاظ على الثعبان النقدي داخل النفق بائعاً لهذا الغرض الدولار .

في النقطة D: أصبح الثعبان النقدي خيطي الشكل (Fili-Forme) وزالت هوامش التقلب كما هو موضح في الرسم البياني فإن الثعبان النقدي يبلغ قطره 2.25 % ، يجب أن يتقلب أو يتحرك في نفق أوسع يبلغ قطره 4.5% ، تتغير ضمنه أسعار صرف العملات الأوروبية بالنسبة للدولار .

1-2- أسباب فشل نظام الثعبان النقدي: إن المحافظة على تقلبات أسعار صرف العملات ضمن الحدود المتفق عليها (إبقاء الثعبان داخل النفق) كان يقتضى فرض التزامات على الدول الأعضاء ، توضح كيفية التدخل وأساليبه للتأثير على أسعار الصرف ، قام مؤتمر باريس بـ 09-20 أكتوبر 1972 ، بإنشاء مؤسسة جديدة : الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي FECOM ، والذي يمكن اعتباره كأول تجربة لإنشاء جهاز بنكي مركزي .

بدأ نظام الثعبان النقدي يتدهور شيئاً فشيئاً إلى أن وصل في 1976 إلى شبه انهيار وذلك راجع إلى ما يلي:

الفصل الثاني.....العملة الأوروبية الموحدة

- بانهييار النظام العالمي لأسعار الصرف الرسمية في مارس 1973، توقفت الدول الأوروبية عن تحديد تذبذب قيمة عملاتها مقابل الدولار وبالإبقاء على أسعار الصرف جامدة بين الدول الأعضاء ، فقد أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية "تعويما مشتركا" لعملاتها مقابل الدولار والعملات الأخرى غير الأوروبية (13)

- أثر المغالاة في تقييم المارك الألماني مقابل انخفاض الدولار .

واجهت عدد من دول المجموعة صعوبات إبقاء قيم عملات داخل النفق، وشملت هذه الدول كل من : بريطانيا ، فرنسا و إيطاليا ، بسبب مواجهة هذه الدول معدلات تضخم أعلى من الدول الأعضاء الأخرى.

ونتيجة لما سبق كانت بريطانيا أول المنسحبين من نظام الثعبان النقدي واتبعت نظام التعويم الحر في نهاية 1972 ، وتركت كل من بريطانيا ، إيطاليا وإيرلندا نظام الثعبان النقدي قبل البدء في التعويم المشترك في بداية 1973 ، واشتركت فرنسا في التعويم المشترك لفترة قصيرة (14) ، ولكنها انسحبت في جانفي سنة 1974 ، أما النرويج والسويد فبالرغم من أنهما ليستا عضوين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC فقد اشتركتا في التعويم سنة 1973 ، ومع ذلك انسحبت هذه الدول أيضا من نظام الثعبان النقدي سنة 1979.

2- النظام النقدي الأوروبي EMS:

بانهييار نظام الثعبان النقدي كان من الطبيعي أن تعمل المجموعة الأوروبية على تغيير النظام فتم استحداث النظام النقدي الأوروبي The European monetary System وفي هذا السياق قرر المجلس الأوروبي في (بريمن) و (بروكسل) خلال سنة 1978 على ضرورة وضع مخطط لإقامة تعاون نقدي وثيق بين الدول الأوروبية ، بما يحقق الاستقرار النقدي في المنطقة بشكل عام (15).

واتخذت هذه القرارات ثلاث اتجاهات:

1- وحدة النقد الأوروبية.

2- تحديد أسعار الصرف.

3- التسهيلات الإئتمانية المتبادلة .

1-2- **وحدة النقد الأوروبية** : يطلق على هذه الوحدة اختصار ECU (European currency Unit) وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة (16) ، والإجراءات الواجب اتخاذها للتدخل في التأثير على أسعار الصرف ، وبذلك يتطلب الأمر تحديد وزن لكل عملة بما يتناسب وأهميتها في التعامل النقدي الأوروبي والدولي.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

تتغير القيمة اليومية للايكو تبعاً للتغيرات التي تحدث للعملة الوطنية في البورصة وينتج عن التغير في سعر صرف عملة ما مقابل الوحدة النقدية الأوروبية إعادة النظر في جميع أسعار صرف عملات الدول مقابل هذه الوحدة ، من ثم النظر في أوزان هذه العملات ، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من العملات المشاركة من جزأين ، جزء ثابت وآخر متغير ، الجزء الثابت يتم تحديده على أساس جملة من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- 1- الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة إلى إجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي .
- 2- نسبة مساهمة الدولة في التجارة البينية للدول الأعضاء .

أما الجزء المتغير لكل عملة ، فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول المشاركة في النظام النقدي الأوروبي⁽¹⁷⁾ ، وتم الاتفاق على مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الدول الأعضاء أو إضافة عملة أخرى إلى السلة .

والجدول الآتي يوضح أوزان العملات الأوروبية في سلة الايكو:

الجدول رقم 03

الأوزان العملات الأوروبية المكونة للإيکو

العملة	المقدار الثابت من العملة في السلة في 1989	الوزن أو النسبة المئوية للعملة في السلة في 1984
المارك الألماني	0.6242	31.6
الفرنك الفرنسي	1.332	20.1
الجنيه الاسترليني	0.0878	13.4
الليرة الإيطالية	151.8	07.8
الفلورين الهولندي	0.2198	09.9
الفرنك البلجيكي	3.301	08.1
فرنك لوكسمبورغ	0.13	0.30
البيزيتا الإسبانية	6.885	04.1
الكرون الدانماركي	0.1976	02.6
الجنيه الإيرلندي	0.0086	01.1
الدرهما اليونانية	1.44	0.40
الاسكودو البرتغالي	1.393	0.70
الإيکو	1 إيکو	100

Source : [http:// www. Info-europe.fr](http://www.info-europe.fr)

من خلال البيانات يتضح المارك الألماني يمثل النسبة الكبرى لمكونات وحدة النقد الأوروبية حيث يمثل نسبة مساهمة 31.6% من مجموع وزن العملة الأوروبية ، تأتي بعد ذلك العملة الفرنسية والبريطانية على الترتيب ، مما يدل على قوة ووزن اقتصاديات هذه الدول ، بالاستناد إلى فكرة أن التمثيل لأي عملة من العملات الأوروبية في سلة الإيکو يتناسب والأهمية الاقتصادية لبلد العملة .

2-2- آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية : European Late Mechanism ERM

أوجد النظام النقدي الأوروبي مقياسا مشتركا ECU التي هي عبارة عن متوسط مرجح لعملات الدول و بذلك فإن تعديل سعر أي عملة من عملات الدول الأعضاء يتطلب تعديلا تعديلا تعويضيا مقابل في عملات بقية الدول

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

الأعضاء، و بهذه الوحدة يمكن إجراء حساب تقلبات أسعار صرف العملات و عمل التسويات اللازمة، كما مكنت من الاستغناء عن الدولار الذي إتصف بالتقلبات الحادة منذ سنة 1971.

وفق الية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية، فإن كل دولة من الدول الأعضاء تقوم بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل وحدة النقد الأوروبية و توضح هذه الأسعار في جدول ، وبالرجوع إلى الأسعار المركزية الخاصة بكل عملة يتم تحديد أسعار مركزية ثنائية لكل العملات المدرجة في الجدول كما هو موضح:

الجدول رقم 04

كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية

الدولة	الفرنك البلجيكي	الفلورين الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا	42.6263	0.05393	0.16259	0.04779
هولندا	18.5424	2.39886	3.01489	0.88630
فرنسا	6.1503	0.33169	6.93083	0.29397
ألمانيا	20.9211	1.12828	3.40166	2.03748

المصدر: مدحت صادق ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 84 .

الأرقام الواردة داخل المستطيلات تمثل الأسعار المركزية لعملات الدول مقابل وحدة النقد الأوروبية ECU، ومن خلال الجدول يتضح أنه إذا كان السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقابل الأيكو وهو 6.93083، وكان السعر المركزي للمارك الألماني مقابل الأيكو هو 2.03748 ، فإن السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقوماً بالمارك الألماني هو 0.29397 أي حاصل قسمة 6.93083 على 2.03748 ، وبنفس الطريقة يمكن الحصول على السعر المركزي التناهي لعملة أي بلد مقابل عملات الدول الأخرى.

وفق هذه الآلية على كل دولة عضو أن تتدخل في أسواق صرف العملات لتجعل التقلبات في سعر صرف عملتها مقابل أي عملة أخرى في النظام لا يتجاوز 2.25% كما أن الهامش يتسع بالنسبة لعملات الدول الضعيفة ليلعب بالنسبة لإيطاليا 6%⁽¹⁸⁾ وذلك بشكل مؤقت ، وانطلاقاً من ظروف هذه الدولة وبشكل خاص ارتفاع معدل التضخم فيها.

ومن أهم الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدول الأعضاء للمحافظة على أسعار صرف عملاتها ضمن الحدود $\pm 2.25\%$ كما يلي⁽¹⁹⁾:

الفصل الثاني.....العملة الأوروبية الموحدة

- القيام بشراء وبيع عملاتها مقابل عملات الدول الأعضاء.
- تعديل أسعار الفائدة.
- إجراء تغيير في سياستها النقدية (بشكل خاص كمية النقود ودعم الائتمان).
- اتخاذ بعض التدابير الاقتصادية الأخرى.
- تسوية (تعديل) السعر المركزي لعملة الدولة مقابل وحدة النقد الأوروبية ، وهذا ما لجأت إليه فرنسا سنة 1986 .
- تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل متبادل بين الدول الأعضاء وللإشارة فقد انضم إلى عضوية آلية ضبط صرف العملات الأوروبية كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية آنذاك ماعدا بريطانيا التي انضمت إليها عام 1990⁽²⁰⁾.

2-3- **التسهيلات الائتمانية المتبادلة** : من أجل تخطي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض دول المجموعة الأوروبية التي تتبنى النظام النقدي الأوروبي –سببها المشاكل المتعلقة بموازين مدفوعاتها- ولغرض الحفاظ على استقرار الأسعار في إطار آليات الصرف الأوروبي سمح للدول الأوروبية الاقتراض من صندوق النقد الأوروبي ، الذي أنشئ سنة 1983 لهذا الغرض وتساهم الدول الأعضاء في تمويله ⁽²¹⁾ ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية هي ⁽²²⁾:

النوع الأول: تسهيلات لفترة 45 يوم ويمكن تمديد التسهيلات الائتمانية إلى ثلاث أشهر إذا اقتضت الضرورة ذلك ، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة .

النوع الثاني : يتمثل في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات ، ويقدم الدعم لمدة (ثلاث أشهر) ويمكن تمديد المدة على أن لا تتجاوز تسعة أشهر .

النوع الثالث: يتمثل في التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل تمنح وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية للدولة التي تطلب هذا النوع من التسهيلات ، وتتراوح مدتها بين سنتين و خمس سنوات .

وقد سمح هذا النظام بخلق منطقة استقرار نسبي في أوروبا لفترة معينة لكن ما فتئ أن واجهه العديد من العقبات والمتاعب التي ظهرت بعد اتحاد الألمانيتين حيث بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بشكل كبير وارتفعت معها معدلات الفائدة مما أدى إلى حالة الركود الشديد⁽²³⁾ ، وخلال هذه الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انسحبت الليرة الايطالية والجنيه الإسترليني من آلية ضبط أسعار الصرف ECM وانخفضت قيمة البيزيتا الاسبانية ثلاث أضعاف و الاسكودو البرتغالي مرتين و الجنيه الايرلندي مرة واحدة ، كل هذه المشاكل السابقة أدت إلى اتخاذ البنك المركزي للاتحاد الأوروبي قرار توسيع هامش التذبذب من 2.25 % إلى 5%.

3- تقرير ديلور : Delor

يتطلب تحقيق التكامل النقدي بالضرورة أن تقوم الأطراف المختلفة بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام ، بحيث تصبح هناك عملة واحدة ، تحل محل العملات الوطنية المتعددة والمستخدمه فيها من قبل ، ويتم التعامل بها بين هذه الأقطار داخل كل منها ، وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب بالضرورة اتخاذ بنك مركزي واحد للمنطقة ككل ، ولهذا السبب كلف المجلس الأوروبي في جوان 1988 لجنة مكونة من خبراء تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء برئاسة جاك ديلور (24) .

دام تحضير هذا التقرير سنة كاملة وجاء فيه مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية نذكر منها:

- تدعيم التعاون بين البنوك المركزية .
- إنشاء نظام نقدي أوروبي للبنوك المركزية .
- إنجاز تحويل تطويري للسلطة القرارية في مجال السياسة النقدية إلى مؤسسات فوق قومية .
- تحديد ، بصفة حاسمة ، التكافؤات بين العملة القومية ، التي تحل محلها العملة الموحدة الأوروبية .

كما أشار التقرير إلى ضرورة إنشاء مؤسسة نقدية التي تقوم باعتماد السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف وتقوم بتطبيقها البنوك المركزية القومية واقترح لهذا النظام النقدي الجديد "النظام النقدي للبنوك المركزية ESCB" وهو المسؤول على تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ويكون على البنوك المركزية القومية تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة متابعة للـ "ESCB".

المبحث الثاني: الوحدة الاقتصادية النقدية

كان من المهم للحكومات الأوروبية استكمال الخطوات السابقة لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية والتي تعتبر نتوجا باهرا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإقامة وحدة اقتصادية ونقدية يتطلب تعاون بين الشعوب المعنية وتوافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية من أجل ذلك تمت معاهدة ماستريخت ، وانفقوا فيها على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة .

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

فارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالآتي:

المطلب الأول: معاهدة ماستريخت.

المطلب الثاني: مراحل الوحدة الاقتصادية .

المطلب الثالث: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية .

المطلب الأول: معاهدة ماستريخت

عقدت الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة أيام 09 و 10 ديسمبر 1991 في مدينة ماستريخت الهولندية وفي 7 فيفري 1992 تم المصادقة عليها لتدخل حيز التنفيذ ، وقد وقعت هذه الاتفاقية إحدى عشر دولة من أصل خمسة عشر دولة هي : بلجيكا، فرنسا ، اليونان، لوكسمبورغ ، إيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، اسبانيا ، بريطانيا ، هولندا والدانمارك (*) .

تمت هذه المعاهدة لوضع تعديلات نهائية لمعاهدة "روما" ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية ، وقد ركزت على موضوعين هامين وهما : البنك المركزي الأوروبي ، ووحدة النقد الأوروبية (الأيكو)⁽²⁵⁾ فشملت الخطوط العريضة كما يلي:

- ألا يتعدى معدل التضخم 1.5 % عن متوسط معدلات التضخم في الدول الثلاث الأعضاء الأقل تضخما .
- تحديد أسعار صرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة .
- متابعة السياسات الاقتصادية للدول ضمن خطوط إرشادية وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة ما يسمى "بصندوق التلاحم" .
- لكي تكون أي دولة من دول المجموعة أهلا للانضمام إلى الوحدة المالية يجب عليها الالتزام بخفض عجز الموازنة الحكومية إلى 3% من الإجمالي للناتج القومي وخفض الديون الحكومية إلى 6% من قيمة الإنتاج السنوي للدولة .

أهداف الاتفاقية (26) :

- إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي كما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية .
- تتضمن الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعيا واجتماعيا .
- وفيما يتعلق بالسياسة النقدية تشير المادة "105" من الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية ESCB هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة .
- تهيئة النظام الأوروبي للبنوك المركزية المناخ اللازم والملائم لإنشاء البنك المركزي الأوروبي.

المطلب الثاني: مراحل الوحدة النقدية

لقد تم رسم ثلاث مراحل من أجل الوصول إلى الوحدة المرجوة :

المرحلة الأولى : تمتد حتى سنة 1993 وتهدف هذه المرحلة إلى تحرير ، حركات رؤوس الأموال والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية .

المرحلة الثانية : تبدأ من سنة 1994 حيث ارتكزت على إقامة نظام أوروبي للبنوك المركزية ، يضع قوانين محددة في التشريعات المحلية للدول الأعضاء والتحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستعملة بكل دولة إلى تطبيق سياسة نقدية موحدة .

المرحلة الثالثة : والتي بدأت في جانفي 1999 حيث يكون لـ"ESCB" سلطة كافية لعقد التعاملات التجارية ولوضع السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي وفي هذه الفترة يتم تجميد معدلات تحويل العملة الخاصة بالدول الأعضاء تمهيدا لتحويلها لعملة موحدة (27) .

المطلب الثالث: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية

للانضمام إلى منطقة الأورو ،تم وضع معايير لازمة وملزمة تمثل إطار عمل وضوابط عمل توجيهية، ومرشدة للعمل الموحد الأوروبي، تمثلت في ستة معايير قياسية وجب تحقيقها لانضمام أي دولة إلى الاتفاق وهي:

المعيار الأول : معيار جعل موارد الدولة حقيقية فعلية مناسبة لتغطية إنفاقها

وينص على الآتي:

"ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة" (28)

وفقا لهذا المعيار وجب التقليل من الإنفاق غير المبرر ،وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة ، أي تقوية الجهاز الإنتاجي لاقتصاد كل دولة .

وبعد توقيع معاهدة "ماستريخت " وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي الدانمارك ، فرنسا ، إيرلندا ، لوكسمبورغ وبريطانيا ، في حين حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3 % وهولندا 3.6 % أما الفئة الثالثة من الدول حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18% وإيطاليا 10.5% (29) .

الجدول رقم 05

النسب المحققة لعجز الموازنة للدول الأعضاء -جانفي 1998-

3	فرنسا	1.7	لوكسمبورغ	2.6	أسبانيا
0.9	فنلندا	2.7	ايطاليا	0.8	السويد
2.7	ألمانيا	0.9	ايرلندا	2.5	البرتغال
0.7	الدانمارك	1.9	بريطانيا	2.5	النمسا
2.1	بلجيكا	4	اليونان	1.4	هولندا

المصدر : محسن الخضيرى ، الإطار الشامل والكامل للوحدة النقدية الأوروبية ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2002 ، ص:86 .

المعيار الثاني : معيار يتعلق بالقدرة على خدمة الدين

ويتضمن ما يلي :

"ألا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة"⁽³⁰⁾.

ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام ، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي للنظام الوليد مستقبلا⁽³¹⁾.

ومع توقيع معاهدة "ماستريخت" وجد أن كلا من ألمانيا ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، اسبانيا وبريطانيا حققت هذا المعيار (60% وأقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129% ، ايرلندا 103% وايطاليا 101%⁽³²⁾.

الجدول رقم 06

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المحققة في جانفي 1998

8	فرنسا	6.7	لوكسمبورغ	68.8	أسبانيا
55.8	فنلندا	121.6	إيطاليا	76.6	السويد
61.3	ألمانيا	66.3	إيرلندا	63	البرتغال
65.1	الدانمارك	3.1	بريطانيا	66.1	النمسا
122.1	بلجيكا	108.7	اليونان	72.1	هولندا

المصدر : محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص 87.

المعيار الثالث : معيار المحافظة على توازنات المكاسب التي حققتها الدول :

كان محوره مايلي :

"ألا يتجاوز معدل التضخم 3% سنويا"⁽³³⁾.

وهدفه دعم استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية، كذلك توفير ضوابط ملموسة أمام المستثمر الأجنبي في العملة الأوروبية، خصوصا البنوك الدولية التي تستعملها عملة "ملاذ" أو عملة "احتياط" أو عملة "تحوط".

ولقد استطاعت معظم دول الاتحاد تحقيق هذا المعدل بمعدلات أقل من 3%، إن لم يكن كلهم باستثناء اليونان .

الجدول رقم 07

نسبة معدل التضخم المحققة للدول الاتحاد في جانفي 1998

1.2	فرنسا	104	لوكسمبورغ	1.8	أسبانيا
1.3	فنلندا	1.8	إيطاليا	1.9	السويد
1.4	ألمانيا	1.2	إيرلندا	1.8	البرتغال
1.9	الدانمارك	1.8	بريطانيا	101	النمسا
1.4	بلجيكا	5.2	اليونان	1.8	هولندا

المصدر : محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص 87 .

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

المعيار الرابع : معيار نقدي انتمائي حاكم ومتحكم في عمليات الاستثمار

فكان يحتوي (34):

"أي تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.5 % سنويا"

ويهدف هذا المعيار أساسا إلى :

- أن يكون عائد الاستثمار المباشر في المشروعات الاستثمارية الأوروبية مرتفعا أكبر من العائد المتحقق عن الادخار المصرفي أو عن عائد صناديق الادخار المختلفة .
- أن يكون هناك مجال تمويلي مستقر ومستمر سواء من تدفقات داخلية أوروبية أو من تدفقات خارجية دولية ، بحيث يصب كل منهما في وعاء الاستثمارات الأوروبية، هذا لخلق مزيد من الشفافية في الأسعار ، وزيادة المنافسة ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء .

الجدول رقم 08

معدلات أسعار الفائدة في الأجل الطويل المحققة في الدول الأعضاء في جانفي 1998 .

5.5	فرنسا	5.6	لوكسمبورغ	6.2	أسبانيا
5.9	فنلندا	6.7	إيطاليا	6.5	السويد
5.6	ألمانيا	6.2	أيرلندا	6.2	البرتغال
6.2	الدانمارك	7	بريطانيا	5.6	النمسا
5.7	بلجيكا	9.8	اليونان	5.5	هولندا

المصدر : محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص 89.

المعيار الخامس : معيار زمني ترجيحي .

ويتضمن نصه مايلي (35):

"أن يتم دراسة طلب انضمام الدولة خلال فترة عامين، يبدأ حسابها عند تقديم الطلب ويتم خلالها دراسة ملف عملة هذه الدولة، وأوضاعها النقدية والائتمانية (المصرفية) فضلا عن أوضاعها الاقتصادية العامة"

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

هو معيار لإتاحة مزيد من الوقت للدراسة والبحث والتحليل ولتحديد المحتوى والمضمون لمتخذي القرارات خاصة معرفة النوايا الحقيقية للدولة التي ترغب في الانضمام وهل هي تريد فعلا دعم الوحدة الأوروبية ، أو أنها ترغب في وضع العراقيل والعقبات أمامها.

المعيار السادس : معيار عملي فعلي :

ويقضي هذا المعيار بالآتي :

"أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة في السياسة النقدية"⁽³⁶⁾

وهو أخطر وأهم المعايير ، فهو شرط من شروط التأكيد على إمكانية انصياع الدولة العضو لسلطة أعلى منها ، وخضوعها لسيادة مالية ونقدية فوق سيادتها وتنازلها عن هذه السيادة لصالح السيادة العليا التي هي البنك المركزي الأوروبي .

وفي الأخير نشير أن مع أهمية هذه المعايير الستة التي تضمنتها اتفاقية "ماستريخت " إلا أن بعض الدول الموقعة على الاتفاقية لم تستوفها كلها ، لكن لم يحول دون إعلان الأورو في 1 جانفي 1999 ، خاصة وأن قرار الأورو قرار غير قابل للتراجع أو التردد فيه .

المطلب الرابع: الدول التي حققت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

مع مطلع سنة 1999 تمكنت غالبية دول الاتحاد الأوروبي من تحقيق أهم شروط معايير التقارب الاقتصادي التي نصت عليها المعاهدة وقليل منها قارب من تحقيق هذه المعايير ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثاني.....العملة الأوروبية الموحدة

الجدول رقم 09

وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير "ماستريخت"

نسبة الفائدة على المدى الطويل %		الدين العام بالنسبة المؤيدية إلى الناتج المحلي الاجمالي		عجز الموازنة بالنسبة المؤيدية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة التضخم %		دول الاتحاد الأوروبي / المؤشر
1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	المعايير المتفق عليها
7.8		6.0		3.0		2.7		
5.7	6.1	121.3	124.7	-2.3	-2.6	1.8	1.7	بلجيكا
6.2	6.5	62.2	67.0	+1.9	+1.3	2.5	2.1	الدنمارك
5.6	6.0	61.7	61.8	-2.6	-3.0	2.2	2.1	ألمانيا
9.8	-	106.4	109.3	-0.3	-4.2	4.5	6.0	اليونان
6.3	7.1	66.5	68.1	-2.4	-2.9	2.2	2.1	إسبانيا
5.5	6.0	58.2	57.3	-3.0	-3.1	1.5	1.3	فرنسا
6.2	6.6	59.2	65.7	+1.2	+0.6	2.5	1.4	أيرلندا
6.7	6.6	121.9	123.2	-3.7	-3.0	2.2	2.2	إيطاليا
5.6	7.1	6.9	6.7	+1.0	+1.6	1.7	1.6	لوكسمبورغ
5.5	6.1	71.5	73.4	-1.9	-2.1	2.4	2.1	هولندا
5.6	5.1	65.6	66.1	-2.6	-2.8	2.1	1.9	النمسا
6.1	7.0	60.8	62.5	-2.4	-2.7	2.1	2.2	البرتغال
5.9	5.9	57.3	59.0	-0.2	-1.4	2.0	1.3	فلندا
6.5	7.0	75.3	77.4	-0.2	-1.9	2.0	1.8	السويد
7.0	7.7	51.5	52.9	-0.6	-2.0	2.4	2.4	المملكة المتحدة
6.5	5.9	71.5	72.4	-2.2	-2.7	2.2	2.1	المتوسط

Source :Commission Européenne Publications (Mars), 1999 P14.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

من خلال هذا الجدول الخاص بوضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير التقارب المحددة في اتفاقية "ماستريخت" نجد أن معظم الدول استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى الوحدة النقدية مع بداية 1999 خاصة فيما يتعلق بمعيار تخفيض العجز في الموازنة إلى أقل من 3% والذي كان قد تجاوز النسبة المعيارية فقط في إيطاليا ، ونفس الملاحظات بالنسبة إلى معدل التضخم وأسعار الفائدة حيث تم تحقيقها في كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان الذي حقق نسبة 4.5 و 9.8 % على التوالي خلال سنة 1998 ، وبالنسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن الدول التي استوفت هذا المعيار قليلة جدا وهي فرنسا ، إيرلندا ، لوكسمبورغ ، بريطانيا وفرنلندا ولقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بألمانيا 61.7 % ، وفي البرتغال 60.8% ، في النمسا 65.6 % وتجاوزت في بعض الدول النسبة المعيارية بكثير مثل إيطاليا ، اليونان وبلجيكا ، حيث بلغت هذه النسبة 121.9 ، 106.4 ، 121.3 % ، على التوالي.

وهناك دول أخرى حققت جميع المعايير التي تسمح لها بتبني الاورو، إلا أنها لم تفعل ذلك وهي بريطانيا ، السويد والدانمارك ، وذلك بسبب خوفها أو عدم قناعتها بضرورة الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة أو لأنها تعتبر تبني الاورو مساس بسيادتها وتنازلا عن هويتها الضاربة جذورها في القدم مثل بريطانيا.

المبحث الثالث : العملة الأوروبية الموحدة "EURO"

لقد رأينا في ما سبق في اتفاقية "ماستريخت" الشروط التي يتعين للدول الأعضاء الالتزام بها عند وضع سياساتها الاقتصادية والمالية حتى تنضم للاتحاد النقدي الأوروبي ، وتتبنى عملة الاورو الموحدة، وفي سنة 1995 تم عرض عدة أسماء مقترحة للعملة الأوروبية الجديدة ، وتم الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الأيكو إلى الاورو، واعتمد اسم EURO كرمز للتعبير عن الوحدة الموحدة والذي تبدأ به كلمة أوروبا بكل لغت الدول الأعضاء في الاتحاد، كذلك سهولة نطقه فهي تحمل الكثير من الاعتراز والولاء، والحرف E يخترقه خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب كالآتي:

المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية الموحدة "الاورو".

المطلب الثاني : كيفية حساب الاورو، فئاته وأشكاله .

المطلب الثالث: الدول المنظمة للوحدة النقدية الأوروبية والدول غير المنضمة.

المطلب الرابع : مزايا و مخاطر العملة الأوروبية الموحدة .

المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية الموحدة "الايورو"

كان الإعلان عن الاورو بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى (من ماي 1998 إلى ماي 1999)

تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء المشاركة بالايورو وهم : ايرلندا ، فينلندا ، هولندا ، ألمانيا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، النمسا، فرنسا، ايطاليا ، اسبانيا والبرتغال وأطلق على هذه الدول "دول الموجة الأولى " وتم الإعلان على تأسيس البنك المركزي الأوروبي واختيار أول رئيس له من هولندا ومقره فرانكفورت (37) ، وانطلاق الترتيبات الخاصة بإصدار الأوراق وصك القطع النقدية بالايورو.

المرحلة الثانية (من جانفي 1999 إلى جانفي 2002)

تم إعلان ميلاد الاورو خلال هذه الفترة –جانفي 1999 – وإطلاقه حسابيا وتحديد أسعار صرف ثابتة غير قابلة للتعديل أو الرجوع فيها لعملات الدول الأعضاء أمام الاورو Irrevocable Fixing of exchange (38). وأصبحت أسواق الصرف و البورصات تتعامل بالايورو وكذلك بإمكان الشركات والمؤسسات بإبرام صفقات دولية بالايورو (39).

المرحلة الثالثة (في جانفي 2002 إلى جويلية 2002)

خلال هذه المرحلة تم استخدام الاورو والعملة الوطنية دون أي تمييز وللمواطنين حرية التعامل المطلقة بالعملة الوطنية أو الاورو، كما يقوم التجار بوضع سعرين للسلع واحدة بالايورو والآخر بالعملة الوطنية دون إلزام المستهلكين بالدفع باليورو (40).

ومن بداية شهر جويلية سنة 2002 تم سحب العملات الوطنية من التداول وإحلال الاورو محلها وبالتالي أصبح الاورو العملة الوحيدة القابلة للتداول وكل المتعاملين يستعملون الاورو دون سواه.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

الجدول رقم 10

أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو في 1 جانفي 1999

العملة	الإيواء ويعادل
فرنك بلجيكي	40.3399
مارك ألماني	1.95583
دراخما يونانية	340.750
بيزيتا اسبانية	166.386
فرنك فرنسي	6.55957
جنيه ايرلندي	0.787564
ليرة ايطالية	1936.27
فرنك لوكسمبرغي	40.3399
فلورين هولندي	2.20371
تشلنغ نمساوي	13.7603
اسكودو برتغالي	200.482
مارك فينلندي	5.94573

Source : Banque central Européenne, (Septembre, 2002), P9.

إن الاختلافات في قيم هذه العملات قبل الوحدة كانت تخلق العديد من المتاعب في التعامل بها ، في حين أن استعمال العملة الموحدة الاورو من شأنه أن يسهل المعاملات بين دول الاتحاد ويوفر الكثير من الوقت والتكلفة ،ومن ثم تحقيق المصلحة العامة .

المطلب الثاني: كيفية حساب الأورو ، فئاته وأشكاله

1- كيفية حساب الأورو:

تتوقف طريقة حساب الأورو على عاملين رئيسيين هما :

1. يعكس الأورو الأوزان الترجيحية لكل اقتصاد من اقتصاديات الدول الأعضاء المنخرطة في الأورو.
2. قيمة الأيكو في نهاية 1998 وذلك لأن الأورو سيحل محل الأيكو على أساس 1 يورو = 1 أيكو لأن جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو ستتحول بالأورو بداية سنة 1999 ، وهذا يعني أن مكونات وأوزان الايكو ستكون نفسها بالنسبة للأورو وذلك لأنه توجد بعض العملات الداخلة في تكوين الأيكو ولن تدخل في سلة الأورو وهي بريطانيا ، الدانمارك والسويد وهكذا تم تحديد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو وتنبيتها بستة أرقام لتصبح سارية التطبيق في 1 جانفي 1999 .

2- فئات الأورو وأشكاله :

1-2- فئات العملة الأوروبية الموحدة : قام تصميم الأوراق النقدية للأورو مهندس ألماني " Rober Kalina" حيث اعتمدها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي وتم الموافقة على إصدارها في صورة سبعة أوراق نقدية من فئة : 5 أورو، 10 أورو، 20 أورو، 50 أورو، 100 أورو، 200 أورو و500 أورو.

أما القطع النقدية فهي قطع معدنية عددها ثمانية قطع من فئة : 1 سنت ، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 20 سنت ، 50 سنت ، وفئة 1 أورو و 2 أورو، ويتكون الأورو من 100 سنت .

2-2- شكل الأورو: اعتمد تصميم الأورو على مجموعة من الرسوم الهندسية ، يتم رسمها على الورقة النقدية ، وتشير في مجموعها العام إلى كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية ، لتعكس آمالها وطموحاتها ، وتعبّر من خلالها كل ألامها ومعاناتها من أجل الوحدة ، وهذه الرسوم المختلفة في كل فئة من فئات الأورو مصحوبة بشكل واحد في كافة الفئات باختلاف ألوانها⁽⁴¹⁾ ، وهذا فيما يخص الوجه الأول من العملة الورقية أما الوجه الثاني يمثل رسوما هندسية تمثل أعلام الدول الأعضاء مع وجود فراغ مخصص لوضع رمز وطني لكل دولة من الدول الأعضاء ، أما بالنسبة للقطع النقدية فوجهها الأول يحمل رمزا أوروبيا عاما . أما الوجه الثاني فيمثل وجهها محليا للدولة المشاركة حيث تختار الأعضاء الرمز المحلي لها⁽⁴²⁾.

المطلب الثالث: الدول المنضمة للوحدة النقدية الأوروبية والدول غير المنضمة

توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 لضمه خمسة وعشرون دولة ، واتجه هذا التوسع نحو شرق أوروبا بعد الموافقة على انضمام عشر دول أوروبية جديدة كان بعضها ضمن نطاق الاتحاد السوفياتي سابقا مثل ليتوانيا ،

الفصل الثاني.....العملة الأوروبية الموحدة

لاتفيا ، واستونيا والبعض الآخر يقع في نطاق أوروبا الشرقية سابقا : المجر ، بولونيا ، جمهورية الشيك ، سلوفاكيا، وسلوفينيا، أيضا دول أخرى هي قبرص ومالطا.

1- الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي:

أن تداول الأورو من شأنه أن يجعل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي فضاء اقتصاديا شاسعا ، وذلك دليل على الوزن الذي يمثله هذا الفضاء ضمن دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 11

بعض المعلومات الرقمية حول الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي

معدل التضخم	معدل النمو 2003	معدل البطالة سنة 2003	الناتج المحلي الإجمالي للفرد دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	المائة ألف كلم ²	عدد السكان مليون نسمة سنة 2003	المؤشرات الدول
1.5	1.4	9.3	26300	2171.1	357	82.502	ألمانيا
1.2	2.1	9	27800	1708.9	549	59.767	فرنسا
2.9	3	6.4	18400	191.9	92	10.449	البرتغال
1.8	1.7	8.8	26100	1541.7	301	57.478	إيطاليا
1.9	2.9	3.2	29100	472.8	41	16.224	هولندا
1.8	3.6	9.1	27400	142.7	33.8	5.213	فنلندا
2.5	3.2	1.3	23200	946	505	41.874	إسبانيا
1.4	7.8	4.4	33200	131.5	70	3.953	أيرلندا
1.4	4.5	2.5	50900	22.9	3	452	لوكسمبورغ
1.4	2.2	10.1	28400	294.3	31	10.372	بلجيكا
1.5	3.5	5.7	29500	238.1	84	8.067	النمسا
5.3	3.3	9.6	19500	214.0	130	11.036	اليونان

Source : [http:// www.info-europe.fr](http://www.info-europe.fr)

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

اليونان العضو الثاني عشر في نظام الاورو:

لم تستطع استيفاء المعايير المحددة في اتفاقية "ماستريخت" ، لكن الحكومة اليونانية بذلت جهودا كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى الاورو مع بداية سنة 2008 ، وهكذا انصهرت العملة اليونانية الدراخما في الاورو.

2- الدول غير المشاركة في الاتحاد الأوروبي:

كما رأينا سابقا لم تنضم إلى نظام الاورو كل من بريطانيا ، السويد والدانمارك لأسباب مختلفة خاصة بكل دولة موضحة كالآتي:

• بريطانيا:

لقد تعددت أسباب عدم انضمام المملكة المتحدة فمنها ماهي سياسة وأهمها هو ولع البريطانيين بالجنيه الاسترليني نظرا لقدمه وما ميزه من استقرار ، فلم يحدث أن تعرض إلى انخفاض شديد كالعملات الوطنية للاتحاد الأوروبي ، والعامل الحاسم هو مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين في العملة الجديدة.

• الدانمارك :

سبب عدم مشاركة الدانمارك الاتحاد الأوروبي عملته هو استفتاء شعبي قامت بإجرائه، فنتج عنه رفض الدانماركيين لفكرة الانضمام لنظام الاورو حيث وافق الشعب على التوقيع على معاهدة "ماستريخت" بعد التزام الحكومة بعدم الانضمام إلى الوحدة النقدية .

• السويد :

تقريبا نفس السبب في السويد بالرغم من استيفائها لمعظم معايير "ماستريخت" رفض الشعب للانضمام إلى منطقة الاورو عن طريق الاستفتاء الذي قامت به السويد.

المطلب الرابع: مزايا ومخاطر العملة الأوروبية الموحدة

العملة الأوروبية الموحدة لها مزايا وعيوب، لذا كان لزاما على كل دولة ترغب في الانضمام إلى منطقة "الأورو" الاستفادة من محاسنها وتحمل بعض مساوئها.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

1- مزايا العملة الأوروبية الموحدة :

إن لهذه العملة الموحدة العديد من المزايا والتي تستفيد منها دول منطقة "الاورو" مما يشجعها على استعمالها في المعاملات الدولية . ونذكر منها :

- **اختفاء تكاليف و مخاطر الصرف** ⁽⁴²⁾: انخفاض تكاليف المعاملات في منطقة الأورو نتيجة اختفاء الحاجة إلى عمليات الصرف بين الدول الأعضاء، إلى جانب اختفاء المخاطر المترتبة على تغيرات أسعار صرف العملات

- **الوضوح في الأسعار**: توفير الوضوح الكامل في الأسعار لدى المستهلكين ، حيث يمكن للمستهلك أن يقارن بوضوح ودقة بين الأسعار في الأسواق المختلفة لدول الوحدة النقدية ، واستعمال العملة الموحدة في هذه الحالة يساعد المتعاملين في سلعة ما على شرائها ، حيث تكون أسعارها أرخص وبالتالي إعادة بيعها في الأسواق مرتفعة الأسعار .

- **سهولة نقل رؤوس الأموال** : تسهيل تنقل رؤوس الأموال بين المناطق المختلفة مبني على حقيقة إن مستويات الادخار تختلف من منطقة إلى أخرى ، ومن ثم يمكن نقل الأموال من المناطق الأكثر ادخارا لتوفير التمويل اللازم للمشروعات في المناطق الأقل ادخارا دون التعرض لأي مخاطر .

- **منع الصدمات الناجمة عن المضاربة في المعاملات**: إن تثبيت الدول الأوربية لأسعار صرف عملاتها دون رجعة في مطلع سنة 1999 كفيل بمنع حملات المضاربة على الأقل بين عملات المجموعة على بعضها البعض.

2- **مخاطر و عيوب العملة الأوروبية الموحدة**: إن تحقيق الوحدة النقدية بين مجموعة من الدول ليست بالمسألة اليسيرة بل هي معقدة سواء على المستوى التقني أو السياسي ، وهي تتطلب درجة عالية من التقارب في الأداء والسياسات الاقتصادية لتلك الدول ، ومن مخاطر العملة الأوروبية ما يلي :

- تباين الخصائص الاقتصادية لكل دولة من دول الاتحاد، كما أن الدول الأعضاء لم تصل إلى درجة التكامل الحقيقي ما يترتب عنه مشاكل جانبية كظهور تباينات في أسعار الأسهم الأوروبية مع أن الاتحاد يفرض وجود أسواق أسهم متكاملة خالية من المخاطر .

- مخاطر الصدمات وبخاصة عندما تكون المبادلات التجارية والمعاملات النقدية بين دول الاتحاد الأوروبي عمليات داخلية ، والأخطر أن تؤدي هذه الصدمات إلى التخفيض من قيمة العملة نتيجة حدوث هبوط مفاجئ في الاستثمارات في الاتحاد .

- الشروط المالية الصعبة للمعاهدة خاصة فيما يخص عجز الموازنة، المديونية والشرط الخاص بسعر الصرف والقاضي بعدم السماح للعملة بالتذبذب بأكثر من 1,5 % صعودا وهبوطا .

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

- مشاكل خاصة بالسياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي بهدف تخفيض معدلات التضخم واتخاذ مثل هذه السياسات قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و بالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى هذه المخاطر فإن هناك تحدي تواجهه العملة الموحدة والمتمثل في صعوبة التوصل إلى التوازن الصحيح بين الانضباط والمرونة في المالية العامة.

المبحث الرابع : ظهور الأورو ...انخفاض الدولار... الأسباب والنتائج

عقب وقف الولايات المتحدة الأمريكية العمل باتفاقية بريتن وودز في عام 1971 تعرضت العملات الأوربية للاهتزازات عنيفة ،وساهم التضخم في تعميق الفروق بين العملات الأوربية ، وهو ما دفع بأوروبا للبحث عن بديل يعيد لها الاستقرار النقدي لتكون العملة الأوربية "الأورو" هي البديل، وفي هذا المبحث سنحاول توضيح أثر ظهور الأورو على العملة الخضراء "الدولار" من خلال ما يلي:

المطلب الأول:الهيمنة العالمية للدولار.

المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الأورو على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: الهيمنة العالمية للدولار

مر الدولار الأمريكي بعدة مراحل أبرزها مرحلة بريتن وودوز و ما بعدها خاصة و أن هذه المرحلة كان لها دور كبير في إرساء السيادة التامة للدولار.

1-الدولار بعد بريتن وودوز:

من المعروف أن معاهدة بريتن وودوز تميزت بالاتفاق على شرطين أساسيين هما:

- قابلية تحويل الدولار إلى الذهب.

- وجود نسبة ثابتة لتقلب العملات فيما بينها.

إلا أن المتتبع للأحداث النقدية يعرف تماما أن هذان الشرطان لم يعد لهما وجود في غصون أزمة الدولار، فمن المعروف أنه ابتداء من أوت 1971 لم يعد الدولار هو العملة المحورية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب، كما كان الحال من قبل، فضلا عن تخفيض قيمته الخارجية في ديسمبر 1971 و بذلك بدأت أزمة الأرصد و الاحتياطات الدولارية في الظهور وفي بداية سنة 1973 وعلى الرغم من التخفيض الثاني للقيمة الخارجية للدولار، إلا أن الولايات عرفت خروج كبير لرؤوس الأموال و المضاربة على الدولار و الذهب

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

بالقدر الذي دفع عدد كبير من الدول لتعويم عملاتها بغرض حمايتها، هذا الوضع دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة توطيد سيادتها النقدية على العالم باستخدامها كل الأساليب التي تضمن ذلك.

2- هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي:

ترجع سيادة الدولار إلى العديد من الأسباب و العوامل منها⁽⁴³⁾:

- يلعب الاقتصاد الأمريكي دور الوسيط للاقتصاد العالمي، إذ يقوم بدور هام على النطاق الدولي و يؤثر في اقتصاديات معظم الدول النامية و أيضا بعض الدول المتقدمة.

- يعتبر الاقتصاد الأمريكي بمثابة الجهاز المصرفي الذي يقوم بإصدار الجزء الأكبر من العملة التي تستخدم استخدامات عاما على المستوى العالمي.

- إن الدولار بوضعه المالي يعتبر العملة المحورية و المؤثر الأساسي في نظام النقد العالمي و المؤسسات النقدية العالمية و في درجة السيولة العالمية.

لقد بدأ الدولار الأمريكي في الانتعاش ابتداء من ديسمبر 1972، إذ أخذت قيمته في التحسن بالنسبة للعملات الأوروبية، و أيضا بدأ الفرق بين الميزان المدفوعات الأمريكي و موازين المدفوعات الأوروبية في التلاشي، و صاحب هذا الارتفاع الملحوظ في أسعار الفائدة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كان هذا الإجراء بمثابة الخطوة الأولى نحو توليد قيمة الدولار، مما دفع بتيار رؤوس الأموال للتحرك من أوروبا إلى الولايات المتحدة.

إلا أنه ابتداء من مارس 1974 (وهو تاريخ إعادة فتح أسواق الصرف) بدأ الدولار في الاهتزاز، وبصفة خاصة في سوق صرف باريس، و مع ذلك لم تلجأ الحكومة الأمريكية للتدخل لتدعم وضع عملتها، إلا أن هذا الوضع لم يستمر، ولا سيما بعد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية و أهمها:

- رفع سعر في السوق النقدي و إصدار سندات ذات عائد يمكن اعتبارها بمثابة جزء من الاحتياطات الدولارية للبنوك الأجنبية.

- حصول الولايات المتحدة الأمريكية على جزء كبير من القروض التي سبق أن اقترضتها للدول الأوروبية.

- موافقة الرئيس جيرالد فورد سنة 1975 على تخفيض الضرائب من أجل إنعاش الاقتصاد و إعادة الثقة في الدولار أدت إلى ارتفاع سعر الفائدة بالدرجة التي أثرت على سعر صرف الدولار ايجابيا.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

- إعادة الثقة في الدولار، خاصة بعد القرض الذي حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا و اليابان بغرض إعادة إنعاش اقتصادها قد ساهم في تدعيم المركز النسبي للدولار خاصة بعد قرارات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك⁽⁴⁴⁾ في استبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة.

و رغم أن الدولار مر بعدة مراحل، إلا أنه في الأخير استطاع أن يستحوذ على الثقة من جديد، فضلا عن تزايد تكلفة الأجور في صورة نقدية، في ألمانيا الغربية بالنسبة لمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية و أيضا بداية ظهور المارك الألماني الذي ظل متربع على عرش العملات الأوروبية و منافسا للدولار الأمريكي خلال أزمتته⁽⁴⁵⁾ مما جعل العلاقة بين الدولار و المارك الألماني محل اهتمام سواء على النطاق الأوروبي أو العالمي، إذ كان لهذه العلاقة (بين السعر صرف الدولار الأمريكي و المارك الألماني) أثر كبير على التجارة الخارجية، و على التدفقات الرأسمالية الخاصة سواء الألمانية أو الأمريكية ، وفي حقيقة الأمر لم يكن الدولار الأمريكي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل كان يمثل الكتلة القديمة للدولار و التي تشمل كل من أمريكا الشمالية و بعض الدول الأخرى المرتبطة ضمنا أو إجباريا مع الولايات المتحدة، كما لم يمثل المارك القوى الاقتصادية لألمانيا الفيدرالية فقط، بل كان يمثل أيضا الصادرات و الواردات الخاصة بالدول التابعة لنظام الثعبان النقدي الأوروبي، ليشهد بذلك عام 1975 بداية انتعاش الدولار و بداية إضعاف المارك الألماني.

3- أثر سيادة الدولار على العملات الأجنبية الأخرى

إن الدولار كعملة عالمية له أثر على كل العملات الأجنبية، خاصة تلك العملات المنافسة و لإلقاء الضوء على هذا الأثر سيتم التطرق إلى علاقة و أثر الدولار على بعض العملات.

3-1- الأثر على المارك الألماني : كان المارك الألماني يمثل تحديا كبيرا للدولار إلا أنه خيب آمال المجموعة الأوروبية و بصفة خاصة سنة 1983⁽⁴⁶⁾، إذ انخفض سعر صرفه بحوالي 18% بالنسبة للدولار، و 15% بالنسبة للين الياباني، و 6% بالنسبة للفرنك الفرنسي السويسري ، و بذلك لم يعد المارك الألماني من النقود المحورية المغربية كما كان من قبل و يرجع ذلك إلى العوامل السياسية و الضغوط الدولية بالإضافة إلى تأثير المشاكل الاجتماعية و الاضطرابات بخاصة مجال الصناعات المعدنية و صناعة الحديد و الصلب⁽⁴⁷⁾.

3-2- الأثر على الين الياباني: أجمعت الملاحظات النقدية في ذلك الوقت على أن العملة اليابانية تكون أكثر العملات قوة و صلاحية في الأعوام القادمة ، و بنيت هذه الآراء على أساس أن الين كان العملة الوحيدة التي ظلت قيمتها متماسكة بالنسبة للدولار سنة 1983، بمعنى أن سعر الين يمكن أن يساير الدولار في ارتفاع قيمته إلا أن الفرق بينهما هو الفرق بين السيادة الأمريكية و القوة الاقتصادية اليابانية⁽⁴⁸⁾.

الفصل الثاني.....العملة الأوروبية الموحدة

3-3- الأثر على الجنيه الإسترليني : لا يمكننا أن نخفي محاولات الإدارة الانجليزية لحماية سعر صرف عملتها و لا سيما بعد حرب الأسعار التي تعرضها لها البترول ، و التي أثرت بالفعل على المركز النقدي العالمي للعملة الانجليزية ، هذا من جانب و من جانب آخر اثر الدولار بدوره على سعر صرف الجنيه الإسترليني بدرجة دفعته إلى الانخفاض ب 5% بالنسبة للدولار ، لذا فان رئيسة الوزراء في ذلك الوقت مارجريت تاتشر (Margret thatcher) لم تتوقف عن محاولاتها المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني من التدهور و استقلاله عن عملات النظام النقدي الأوربي ، خصوصا و أن الإسترليني قد مر بفترة ذهبية عام 1983 ، إذ زادت قيمته بما يوازي 10% بالنسبة للفرنك الفرنسي ، إلا أن ذلك لم يدم طويلا و انخفض سعره سنة 1984⁽⁴⁹⁾.

3-4- أثر الدولار على الفرنك الفرنسي : استطاع الدولار إضعاف سعر صرف الفرنك الفرنسي على الرغم من المحاولات المستمرة لبنك فرنسا للتحكم في تحركات رؤوس الأموال ، إذ تعرض الفرنك الفرنسي لانخفاض سعر صرفه عدة مرات ، و يرجع انخفاض الفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار و غيره من العملات إلى المشاكل الاقتصادية الداخلية ، لأن ذلك لا يمكن أن ينفي أن انخفاض الفرنك الفرنسي هو جزء من انخفاض جميع العملات الداخلة في النظام النقدي الأوربي ، فانخفاض الفرنك الفرنسي يعود في جزء كبير منه إلى ارتفاع سعر صرف الدولار وسيادته عالميا⁽⁵⁰⁾ و مما سبق نستخلص أن الدولار قد استمر منذ فترة في السيطرة على أسواق الصرف العالمية من خلال تأثيره عليها ، فقد استمرت قيمته الخارجية في الارتفاع لفترة زمنية طويلة .

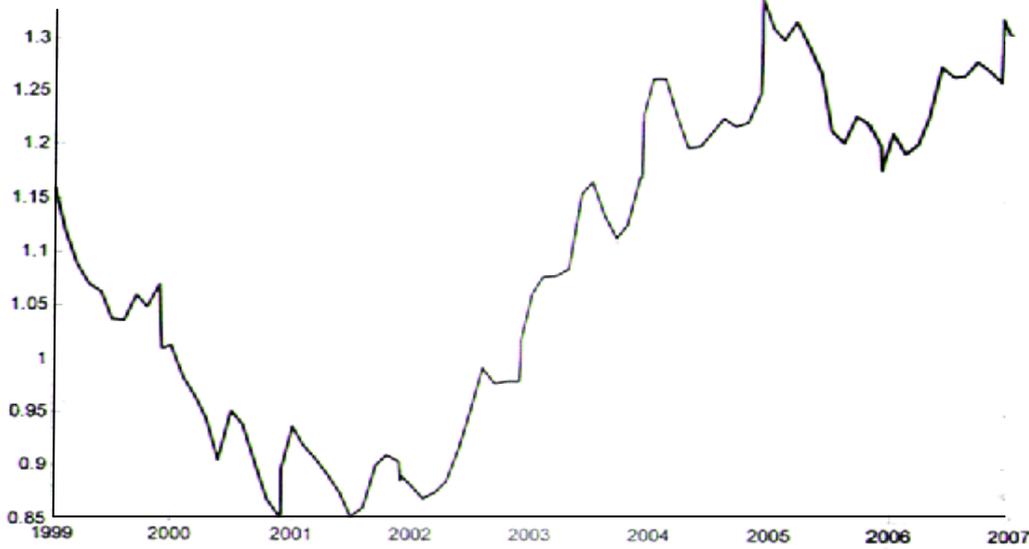
المطلب الثاني :تطور سعر صرف الدولار مقابل الاورو

يعد سعر صرف الدولار مقابل الاورو من أهم المؤشرات العالمية لما له من أثار اقتصادية ففوة الدولار تؤثر في موازين التجارة العالمية ، وتدفقات رؤوس الأموال و معدلات النمو و الأرباح و أسعار الأسهم ، و معدلات التضخم ، و أسعار الفائدة.

لقد كانت بداية الأورو متعثرة ، إلا انه و بعد سنة 2002 بدا الأورو في الارتفاع مقابل الدولار و الشكل الآتي يبين تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو في الفترة (1999- 2007).

الشكل رقم 03

تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو في الفترة (1999- 2007)



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie , p:102 voir le site :

www.Banque of Algeria.dz

نلاحظ أن الدولار بدأ يتهاوى أمام الأورو منذ عام 2002 و يمكن إرجاع ذلك لأسباب التالية (51):

- أسباب داخلية أمريكية: بدأ التزام السياسة الأمريكية بشعار " دولار قوي " يتهاوى بعد اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن المكاسب الداخلية التي تجنيها الولايات المتحدة من ضعف عملتها أكثر من التي تجنيها في حالة قوة عملتها ، إذ أن ضعف العملة الأمريكية زاد من الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية و الآسيوية ، مما أدى إلى زيادة صادراتها نتيجة الانخفاض في قيمة عملتها ، وبالتالي بدأت هذه الشركات زيادة توسعها الإنتاجي وعدد الموظفين لديها، كما أن السياحة الداخلية قد نمت بصورة كبيرة منذ بدء الانخفاض في قيمة عملتها، مما حفز النمو الاقتصادي المحلي الأمريكي .

- أسباب مالية: الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية إذ تجاوز 631 مليار دولار أمريكي سنة 2006 أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي و إن انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز الصادرات و جعلها أكثر رواجاً لدى المستهلكين في أنحاء

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

العالم كما يخفض من حجم المستوردات التي يستهلكها الأمريكيون بسبب غلاء المنتجات المستوردة عما كانت عليه سابقا .

● **أسباب اقتصادية:** إن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي و تحقيقه لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الاتحاد الأوروبي و ارتفاع أسعار النفط ،و ما يشكل ذلك من ازدياد تكاليف الإنتاج و التشغيل و التضخم ،ليؤدى إلى إضعاف قوة الاقتصاد الأمريكي .

● **أسباب نقدية:** توقف مجلس الاحتياطي الأمريكي عن القيام برفع نسبة الفائدة بعد أن قام برفع الفائدة 17 مرة متتالية بمعدل ربع نقطة في كل مرة ،ليستقر معدل الفائدة على 5.25% و ليبقى معدل الفائدة ثابتا لمدة ثلاثة عشر شهرا، ثم ليقوم المجلس بخفض نسبة الفائدة بمعدل نصف نقطة مئوية عند 4,75% مما جعل المخاوف تزداد أكثر حول استمرار معاودة قيمة العملة الأمريكية بالانخفاض.

● **أسباب عسكرية:** أن السياسة الأمريكية الخارجية في فترة جورج بوش كانت قد استنفذت كل الفائض المالي الذي حققته إدارة الرئيس بيل كلينتون ، و الذي كان يقدر بـ 256 مليار دولار في أقل من ثلاث سنوات ، ليتحول إلى عجز مالي يقدر بـ 455 مليار دولار أمريكي بسبب حروبها الموسعة في كل من أفغانستان و العراق ، مما أسهم كثيرا في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي.

● **أسباب دولية:** إن السياسة الأمريكية الاقتصادية قد أدت إلى هروب الرأسمال الدولي و خاصة الأوروبي، الأمر الذي شكل بصورة كبيرة الانخفاض الكبير لقيمة الدولار تجاه الأورو مع بداية عام 2002 كما أن مخاوف رؤوس الأموال في الشرق الأوسط من سياسة ما يسمى بمحاربة الإرهاب ، و ما قد ينتج عن ذلك من تجميد لحسابات مصرفية أو نشاطات تجارية للرأسمال العربي ، جعل هذه الأموال تحول مسارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية و الآسيوية .

و رغم ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار إلا أن أوروبا تخشى الدولار الضعيف لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية ، و من ثم زيادة الطلب على السلع الأمريكية إلا انه من ناحية أخرى يسهل على البنك المركزي أن يخفض أسعار الفائدة ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الضعيف في أوروبا ، و الذي له آثار ايجابية كبيرة على منطقة الأورو .

المطلب الثالث: اثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي

يقوم الدولار الأمريكي بدور عملة الاحتياطي العالمي ، إذ تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع و الخدمات المستوردة ، و بذلك يستولي

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

الدولار تلتقي احتياطات النقد الأجنبي في العالم و 80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي ، مما يبين أثره على الاقتصاد العالمي ككل ، وهذا ما سيتم التطرق إليه بانجاز في هذا المطلب .

1-1-1-1 اثر انخفاض الدولار على الاقتصاد الأمريكي

إن التراجع المستمر في سعر صرف الدولار لم يكن عرضياً، بل كان للإدارة الأمريكية دور في ذلك ، إلا أن الانخفاض له آثار على الاقتصاد الأمريكي ، سواء كانت ايجابية أو سلبية .

1-1-1-1 الآثار الإيجابية:

-محاولة تشجيع الصادرات و ذلك بالنفاذ إلى الأسواق العالمية ، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الأمريكية ، و بالتالي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة، خاصة الصادرات الأوروبية و اليابانية و الصينية كما يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى إلى ارتفاع تكاليف الواردات⁽⁵²⁾ .

-جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تقليل القيمة الفعلية للديون الخارجية .

-تصحيح الحساب الجاري ، لأن الانخفاض في الدولار يتسبب في عدد من التطورات الكلية في الاقتصاد الأمريكي مثل ارتفاع معدلات أسعار الفائدة ، و إبطاء نمو الطلب الكلي في أمريكا ، و التي تؤثر بدورها على الاقتصاد العالمي.

1-2-1-1 الآثار السلبية:

-تراجع الثقة في الدولار، و بالتالي انخفاض نسبة التعامل بالدولار.

- ارتفاع التضخم: وهذا ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

3-ارتفاع أسعار المواد الأولية.

4-ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار مما يؤدي إلى إبطاء الإنفاق الاستهلاكي.

5-ارتفاع أسعار الطاقة بسبب تسعيرها بالدولار.

2-1-2 الآثار الناجمة لانخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي

1-2-1-1 الآثار على أوروبا و اليابان:

تمتد تأثيرات الدولار المنخفض أو الضعيف إلى اقتصاديات أخرى (على سبيل المثال أوروبا و اليابان)، إذ يعتمد النمو الاقتصادي فيهما كلياً على الطلب الخارجي، فنجد أن ارتفاع الين تقليدياً يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً، ومن شأن هذا الارتفاع الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً و أقل قدرة على المنافسة، كما أن الين الضعيف هو أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الاقتصادي.

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

إن اتساع استخدام الأورو له فوائد عديدة للدول التي تتعامل به خاصة دول منطقة الأورو ، و من هذه الفوائد ما يلي :تقليص تكاليف تبادل العملات الوطنية ، تجنب مخاطر أسعار الصرف ، الاستفادة من اقتصاد الحجم بسبب اتساع السوق، و منع الصدمات الناجمة عن المضاربات في العملات .

و يحقق ارتفاع سعر الأورو فوائد لمنطقة الأورو تتمثل في زيادة الثقة به بعدما انخفض أمام الدولار في بداية إصداره ، و هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالأورو، لكن ارتفاع سعر الصادرات الأوروبية، و بالتالي إضعاف قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ، لكن من جانب آخر يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض كلفة الاقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار. و كذلك يمكن أن يحقق انخفاض سعر صرف الدولار لمنطقة الأورو انخفاض في سعر النفط ، فتقل كلفة الطاقة في أوروبا و مناطق استخدام الأورو .

2-2- الأثر على الدول العربية: إن انخفاض الدولار يؤثر بدرجة على اقتصاديات الدول العربية كونها مرتبطة ارتباط مباشر بالدولار و من هذه الآثار ما يلي :

- انخفاض القدرة الشرائية للعملات المرتبطة مباشرة بالدولار الأمريكي .
- ارتفاع تكلفة المستوردات من الدول غير المتعاملة بالدولار الأمريكي كدول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم المستورد و هو ما تعاني الآن العديد من الدول العربية (والجزائر من أكثر الدول التي تعاني من ظاهر التضخم المستورد).
- تراجع القيم الحقيقية للعوائد النفطية المسعرة بالدولار بالنسبة للدول العربية التي يشكل النفط فيها النسبة الكبرى من صادراتها (53).

و قد أشار صندوق النقد العربي إلى أن الواردات العربية من دول الاتحاد الأوروبي قد بلغت نسبتها 43.6% من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2005، في حين بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة 9.7% فقط، و هذا ما يجعل الأثر على اقتصاديات الدول العربية كبير جدا.

2-3- الآثار على الدول التي تربط عملتها بالدولار: هناك عدد من الدول في العالم تربط عملتها الوطنية بالدولار عوضا عن تثبيتها بسلة من العملات الأجنبية ، وهذا الإجراء تعتمده عادة المصارف المركزية لتثبيت سعر صرف العملة الوطنية ، ولكن أي هبوط حاد للدولار أو انخفاض كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، سيترتب عليه انحدار مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار ، وستكون السلع غير الأمريكية غالية السعر ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول(54).

و مما لا يشك فيه أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلبا على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية و اليابانية ، و من جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية و أسعار الفائدة بتلك التي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

الاقتصادية و تداعياته التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول مثل: تباطؤ النمو الاقتصادي و تداعياته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاديات المحلية للعديد من الدول الصناعية و النامية على حد سواء ، ويؤثر على الذهب كذلك إذ يرتبط سعره عكسيا بحالة الدولار من ناحية القوة و الضعف ، فيؤدي انخفاض الدولار إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين:

- أ- يرتفع سعر الذهب في حالة انخفاض سعر صرف الدولار ، لأن تسعيره يتم بالدولار .
- ب- عندما تنخفض قيمة الدولار فان الاستثمارات الأجنبية في الأسهم و السندات الأمريكية تهبط ، مما يؤثر سلبا على الأسواق المالية ، و يعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره .

3- تأثير الدولار على سعر النفط

يعد الارتباط بين النفط و الدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي ، و قد ساعد ما يعرف بالبترودولار ، و العائدات المحققة من أسعار النفط العالية الولايات المتحدة على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي أصابت اقتصادها ، و ذلك عبر تدوير الرساميل المحققة من الصادرات النفطية للدول النامية و توظيفها في استثمارات جديدة .

وتعتبر دولة أسواق النفط من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة ، إذا إن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من الوقود ، كما أن مصدري النفط بالمقابل يحتفظون باحتياطياتهم النقدية بالدولار ، ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي و أكبر مثال على ذلك الدول الخليجية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لنتاجها المحلي ، حيث يشكل النفط و منتجاته نسبة تتراوح بين 70% و 90% من دخل الصادرات و الإيرادات الحكومية⁽⁵⁵⁾ ، و في الوقت نفسه نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي ، الأمر الذي يعرضها للضغوط .

و لا شك في أن إيرادات هذه الدول الناتجة عن بيع النفط في الأسواق العالمية ستراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى ، و خاصة إذا كان تصدير النفط يتم لأسواق غير أمريكية ، ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير ، مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل .

إن عملية اختيار العملات الدولية هي عملية يتم توجيهها بدرجة كبيرة من طرف السوق ، و وظيفة العملة كوسيط للتبادل و وحدة للحساب تأخذ القدر الكبير في الهيمنة مقارنة بوظيفة العملة كمستورد للقيمة ، و انطلاقا من نظرية المحافظ المالية الحديثة يجب أن يقوم المستثمرون باختيار حيازة مجموعة واسعة من العملات كأصول بهدف تنويع مخاطرهم ، بشرط أن تكون مبالغ كل عملة متوقعة على خصائص مخاطرها و عائداتها .

الفصل الثاني..... العملة الأوروبية الموحدة

و يكتسي الدولار أهمية كبيرة في التجارة العالمية، إذا يمثل عملة أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) ، و تربط العديد من الدول عملاتها بالدولار أو بسلة من عملات دول صناعية يمثل الدولار فيها وزنا نسبيا كبيرا، و هذا ما يجعل كل دول العالم تتأثر بأي تغير في سعر صرف الدولار .

في سبيل تحقيق أهدافها التكاملية ، قامت الدول الأوروبية بالإعداد الدقيق لهذه الوحدة والعمل على توفير عوامل و أسباب النجاح، فبدأت بتحييد الخلافات السياسية أولا ومن ثم إنشاء مؤسسات فعالة لإدارة العملية التكاملية و ضمان استمرارها ،أوكلت لها مهمة إدارة السياسة الاقتصادية والنقدية من اجل تحقيق النظام الاقتصادي المشترك ، كما تمكنت هذه الدول من تبني سياسات استهدفت تحسين الأداء الاقتصادي من اجل تحقيق التقارب الاقتصادي بينها.

إن تربع الدولار على عرش العملات العالمية، جعل من الصعب على الاورو أن يزحزحه عن مكانه، ورغم أن الاورو تفوق على الدولار في الآونة الأخيرة إلا أن الدولار يبقى هو العملة العالمية الأولى ،فبالرغم من الخسائر الكبيرة التي سببها الدولار الأمريكي للدول التي تعتمد على البترول كمصدر رئيسي لدخلها، إلا انه لا يمكن التخلي عن تسعير البترول بالدولار ، وهذا ما يعكس قوة الدولار الذي رغم انخفاضه لا يمكن استبداله.

إن العلاقة بين الدولار و الاورو ليست محصورة فقط على كل من الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة الاورو بل تتعداها إلى ابعد من ذلك ،فهي تؤثر على الاقتصاد العالمي ككل، خاصة الدول النامية التي تتعامل بالعملتين معا، والجزائر من الدول التي تتأثر بتقلبات سعر صرف الدولار مقابل الاورو وهو ما سنحاول توضيحه في الفصل الثالث.

تهميش الفصل الثاني:

- (1) مروان عطون ، أسعار صرف العملات ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ص : 153.
- (2) فاروق محمود الحمد ، الوحدة النقدية الأوروبية ، اليورو ، النشأة والتطور والآثار ، العدد 61 الكويت : مجلة رسائل البنك الصناعي، 2000 ، ص : 12، 13.
- (3) بتاريخ 5 جوان 1997 أعلن جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي أن بلاده على استعداد لتقديم المساعدة للبلدان الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية ، بالتغلب على مشاكلها الاقتصادية ، قيمة هذه المساعدة 13 مليار دولار وذلك خلال الفترة 1948- 1952 ، وقد تم رفع هذه القيمة إلى 17 مليار دولار.
- (*) أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي منذ سنة 1961 تسمى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وأصبحت تضم إلى جانب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا واليابان وهي حاليا تضم 30 دولة .
- (4) مروان عطون ، مرجع سابق ، ص : 154.
- (5) بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 2003 ، ص:210.
- (6) جون هيدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ ، للنشر ، ص: 604.
- (7) Marie Aminik, Economie de l'union Europeene , Paris, Economica, 2000, p :16
- (8) ، (9) ، (10) مروان عطون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 156.
- (11) مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ص: 70.
- (12) مدحت صادق ، النقود الدولية ، عمليات الصرف الأجنبي ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص: 74 .
- (13)، (14) خجون هيدسون ، مارك هرندر، مرجع سابق، ص : 606.
- (15) مروان عطون ، مرجع سابق ، ص: 160.
- (16) مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص: 70.
- (17) متوسط التغيرات في البورصات الأوروبية .
- (18)، (19) مروان عطون ، مرجع سابق ، ص: 162 ، 163 على الترتيب .
- (20) فاروق محمد الحمد ، مرجع سابق ، ص: 42 .

الفصل الثاني.....العملة الأوروبية الموحدة

- (21) نبيل حشاد ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة إلى اليورو ، العدد 25 ، الكويت ، سلسلة رسائل البنك الصناعي 1998 ، ص:26.
- (22) فاروق محمود الحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص:26.
- (23) ، (24) مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص : 74 ، 75 ، على الترتيب .
- (25) بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص:213.
- (26) ، (27) مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص :66.
- (28) محسن أحمد الخضيرى ، الإطار الشامل والكامل للوحدة النقدية الأوروبية ، القاهرة مجموعة النيل العربية ، 2002 ، ص:83.
- (29) فاروق محمود الحمد ، مرجع سابق ، ص : 14.
- (30) ، (31) محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص :84 ، 85 على الترتيب.
- (32) فاروق محمود الحمد ، مرجع سابق ، ص :
- (33) ، (34) ، (35) محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص:88-89 على الترتيب.
- (36) ، (37) ، (38) محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص:90-91-77 على الترتيب.
- (39) مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص:78.
- (40) سامي عفيفي ، الاتجاهات الحديثة والتجارة الدولية ، التكتلات الاقتصادية ، القاهرة الدار المصرية ، 2005 ، ص:202 ، 203.
- (41) محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق، ص :.113.
- (42) سمير عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص :227.
- (43) احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي للارو، مؤسسات شباب الجامعة، 2000 ، ص:198.
- (44) the Organization of the Petroleun Exporting countries
- (45) احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص:134.
- (46) د. مروان عطون ، مرجع سابق ، ص:83.
- (47) احمد فريد مصطفى، مرجع سابق ، ص:134.
- (48) [http://www.islamonline.net /serverlet/article A-C/FNMLLayout 13/03/2011](http://www.islamonline.net/serverlet/article A-C/FNMLLayout 13/03/2011) .
- (49) ، (50) احمد فريد مصطفى، مرجع سابق ، ص:135،136.
- (51) صلاح صيفي ، انخفاض الدولار وتأثيره على الاقتصاد العالمي ، انظر الموقع: <http://islamtoday.net/articles / show-articles=11075>.

http://local.taleea.com/archive/column_details.=34351&ISSUENO (52)

<http://www.aljazeera.net> (55) ، (54) ، (53)

الفصل الثالث

اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان

المدفوعات الجزائري

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثالث : اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على

ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الثالث

اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري

في ظل المستجدات العالمية المتمثلة أساسا في ظهور العملة الأوروبية، يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد يرتكز بصفة رئيسية على عائدات المحروقات والتي شكلت أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في السنوات الأخيرة، التي يصعب التحكم فيها أو حتى التكهن بها، إذ تعتبر هذه النسبة نسبة ثابتة بالرغم من محاولة الجزائر، تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات، فإذا كان تقييم المحروقات يتم بالدولار، فهذا يعني أن أكثر من 97% من مداخيل الدولة تتم بالدولار وبالمقابل فإن ما يفوق 50% من المبادلات تتم بالاورو.

ومن الواضح أن مشكلة انخفاض الدولار مقابل الأورو وانعكست سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، إلا أن الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات ساعد على التقليل من حدة المشكلة على الأقل في المدى القصير دراسة هذا الأثر على عناصر ميزان المدفوعات .

وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى المباحث التالية

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثالث : اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول : التجارة الخارجية الجزائرية

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات ويعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والذبون الرئيسي للجزائر ولغرض الإلمام بهذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين أساسيين هما :

المطلب الأول: الصادرات.

المطلب الثاني: الواردات.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

المطلب الأول: الصادرات

يتسم هيكل الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال سنة 2010 بـ 96.88% من إجمالي صادرات السلع والخدمات⁽¹⁾ وهذا معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية، حيث تسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986 في تدهور مفاجئ لحصيلة الصادرات بنسبة 18.01% مثلت انخفاض بـ 5مليار دولار على سنة 1985⁽²⁾ وتدهور كبير في معدل التبادل الدولي وعجز في الموازنة العامة.

كما أن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشاً على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات غير قابلة للتجديد وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل يمثل استنزاف للثروة غير قابلة للتجديد، وفيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين 1995-2010.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

جدول رقم:12

تطور صادرات الجزائر في الفترة 1995-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات	10.24	13.37	13.88	10.21	12.52	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46.00	52.82	59.51	78.22	45.19	56
صادرات المحروقات	9.73	12.49	13.37	9.85	12.08	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09	51.75	58.20	76.34	44.12	54.38
صادرات المحروقات (%)	95.01	93.41	96.32	96.52	96.48	97.23	97.60	97.23	97.23	97.50	98.03	87.98	97.80	97.58	97.6	97.10
باقي الصادرات	0.51	0.88	0.51	0.36	0.44	0.62	0.65	0.68	0.66	0.79	0.91	1.01	1.31	1.89	1.06	1.62
باقي الصادرات (%)	4.99	6.59	3.68	3.48	3.47	2.77	3.40	2.77	2.77	2.25	1.97	2.02	2.2	2.42	2.34	0.90

Source : Direction général des douanes, Centre national de l'informatique et de statistique C.N.I.S. Voir : www.doune.dz.

ONS : l'Algérie en quelques chiffres résultats 1998/1999 H 30 édition 2000 p 59.

ONS : Evolution de la balance commercial de l'Algérie, période 2003/2004.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق بنية صادرات الجزائر وحجم اعتمادها على قطاع المحروقات، إذ تشكل صادرات هذا القطاع خلال الفترة 1995-2010 نسبة متوسطة 96.77% بينما المنتجات الأخرى خارج المحروقات لا تساهم إلا بـ 3.22% و ما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات من سنة 2000، حيث ارتفع سعر البترول ابتداء من سنة 1999 نتج عنه زيادة في الصادرات بـ 50.7% باستثناء سنة 2001⁽³⁾ وفي المقابل بقيت الصادرات خارج المحروقات هامشية.

1- التركيبة السلعية الصادرات الجزائر :

كما سبق الإشارة إليه، فان الصادرات يتميز بعدم التنوع وهيمنة قطاع المحروقات وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول أدناه الذي يبين أهم الصادرات خلال الفترة 1995-2010 والتي تتم تصنيفها في مجموعات متجانسة.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الجدول رقم 13

التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة 1995-2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	التركيبية	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتجات مصنعة	سلع تجارزة فلاحية	سلع تجارزة الصناعي	سلع استهلاكية
2010	283	49810	165	969	330	27	330	330
2009	113	44128	170	692	-	42	42	49
2008	119	77361	334	1384	1	67	67	32
2007	88	58831	169	993	1	46	46	35
2006	70	52078.5	297.6	324.3	-	19.91	19.91	31.69
2005	67	45094	134	651	-	36	36	19
2004	65	30925	102	552	01	52	52	16
2003	59	23172	61	476	01	32	32	35
2002	35	18091	51	555	20	50	50	27
2001	28	18484	37	504	22	45	45	12
2000	32	21419	44	465	11	47	47	13
1999	24	12084	41	281	25	47	47	20
1998	27	9855	45	254	07	09	09	16
1997	37	13378	40	387	01	23	23	23
1996	36	12494	44	496	03	46	46	165
1995	110	9731	41	274	05	18	18	61

Source : direction général des douanes centre national de l'informatique et de statistique .voir : www.douanes.dz

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

من خلال تفحص معطيات الجدول السابق تبدو هناك عدة ملاحظات يمكن تبيانها في النقاط:

1- تتكون الصادرات الجزائرية من سبعة مجموعات أساسية ،حسب الترتيب المنقول من الجدول السابق وتمثل في المواد الغذائية ،الطاقة والزيوت ،مواد الخام ، منتج نصف مصنعة ،سلع تجهيزات الفلاحة ،سلع استهلاكية.

2- صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا في القطاع التصديري، حيث تأتي في مقدمة الترتيب وبفارق شاسع عن بقية حصص المبادلات الأخرى بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.71 % خلال الفترة المدروسة.

3- صادرات المحروقات كانت تنمو بالقيمة المطلقة إلى غاية سنة 1998 حيث انخفضت قيمتها إلى 9855 مليون دولار بعد أن كانت تعادل 13378 مليون دولار والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.85 دولار للبرميل سنة 1998 ،هذا الانخفاض كلف الخزينة الوطنية خسارة قدرت بقيمة 3445 مليون دولار وبما أن صادرات المحروقات تشكل النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية فان لانخفاضها اثر كبير بارز على مجموع الصادرات حيث انخفض هذا الأخير من 13889 مليون دولار سنة 1997 إلى 12213 مليون دولار سنة 1998 أما من بداية سنة 2000 حدث ارتفاع كبير للصادرات حيث أن ارتفاع سعر البترول ابتداء من سنة 1999 نتج عنه زيادة في الصادرات بـ 50.7%.

4- بلغت صادرات المحروقات لسنة 2008 مقدار 78233 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 17.60 دولار للبرميل سنة 1995 إلى 21.60 دولار للبرميل سنة 1996 ليقفز سنة 2000 إلى 28 دولار للبرميل وقدر سنة 2008 بـ 150 دولار للبرميل وكان ذلك بسبب تحقيق الصادرات لأعلى قيمة خلال هذه السنة.

5- انخفضت قيمة الصادرات لسنة 2009 بـ 44.9% مقارنة بالسنة الماضية ليؤثر هذا التراجع على فائض الميزان التجاري الذي بلغ 4.5 مليار مقابل 81.59 مليار دولار في سنة 2008 ويعود ذلك إلى تقلص الطلب العالمي على النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

6- ارتفعت صادرات المحروقات لتبلغ 56 مليار دولار ويعود ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بسبب استئناف نمو الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

7- عرفت الصادرات خارج المحروقات ارتفاع قدر بحوالي 52 % سنة 2010 حيث بلغت 1.62 مليار دولار مقابل 1.06 مليار دولار سنة 2009 ويعود هذا إلى ارتفاع الصادرات المشتقة من المحروقات وإلى ارتفاع صادرات السكر التي تستورد مادتها الأولية 100%.

و كخلاصة فان التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما إلى تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري ككل مرهون بسعر النفط وتقلباته الإجمالية حيث يظهر لهما نفس المنحنى البياني تقريبا .

الجدول رقم 14

تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995-2011 (*)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	أسعار النفط
2011	14.99	106.48
2010	56	80.15
2009	43	62.26
2008	78.232	150
2007	59.518	70
2006	52.822	60
2005	84.43	54.40
2004	31.71	38.66
2003	23.83	29.03
2002	18.82	25.20
2001	19.13	24.80
2000	22.03	28.00
1999	12.52	18.03
1998	10.21	12.85
1997	13.88	19.49
1996	13.37	21.60
1995	10.24	17.60

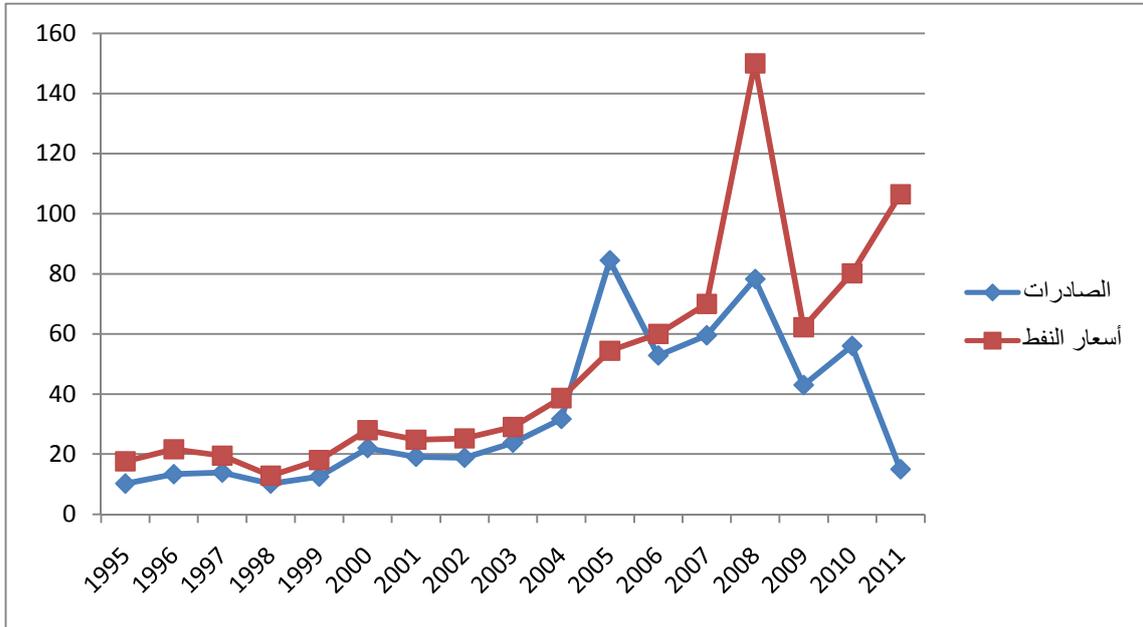
المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على بيانات الموقع :

[http: www.ons.dz / comptes /monnaie .htm](http://www.ons.dz / comptes /monnaie .htm)

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الشكل رقم:04

تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995-2011



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 14

من ملاحظتنا للجدول والرسم البياني نجد هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية، أي أنه إذا انخفض سعر البترول فان قيمة الصادرات تنخفض والعكس كلما ارتفعت أسعار البترول يؤدي إلى ذلك بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الصادرات، وهذه القيمة تختلف من سنة لأخرى.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات :

سيتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتناهات الصادرات الجزائرية ، وتمثل السوق الأوروبية أهم هذه المناطق على الإطلاق فهي تمثل الزبون الرئيسي للجزائر وتبرز هذه الحقيقة أكثر من خلال تفحص معطيات الجدول أدناه ، والشكل البياني المستنبط منه.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الجدول رقم 15
التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1995-2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي

البلدان	السنوات																
	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995		
الاتحاد الأوروبي	23186	41268	29027	28750	25599	7396	14503	12100	12344	13792	8058	6643	8663	8059	6638		
منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	15326	28608	22785	20546	14963	11054	7631	4602	4549	5825	3095	2538	3702	3376	2521		
باقي دول أوروبا	7	10	21	7	15	91	123	130	87	181	78	109	150	740	325		
أمريكا الجنوبية	1841	2874	2326	2398	3124	1902	1220	951	1037	1672	103	726	897	134	299		
أسيا دون البلدان العربية	3320	3764	3162	1792	1218	686	507	456	476	210	145	34	227	186	195		
البلدان العربية	564	793	746	591	621	521	315	248	315	55	80	22	21	16	18		
بلدان المغرب العربي	857	1616	695	515	418	407	260	250	275	254	127	136	215	251	226		
بلدان إفريقيا	39	36	5	70	1	14	49	26	13	50	26	29	36	5	14	13	18

<http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm>

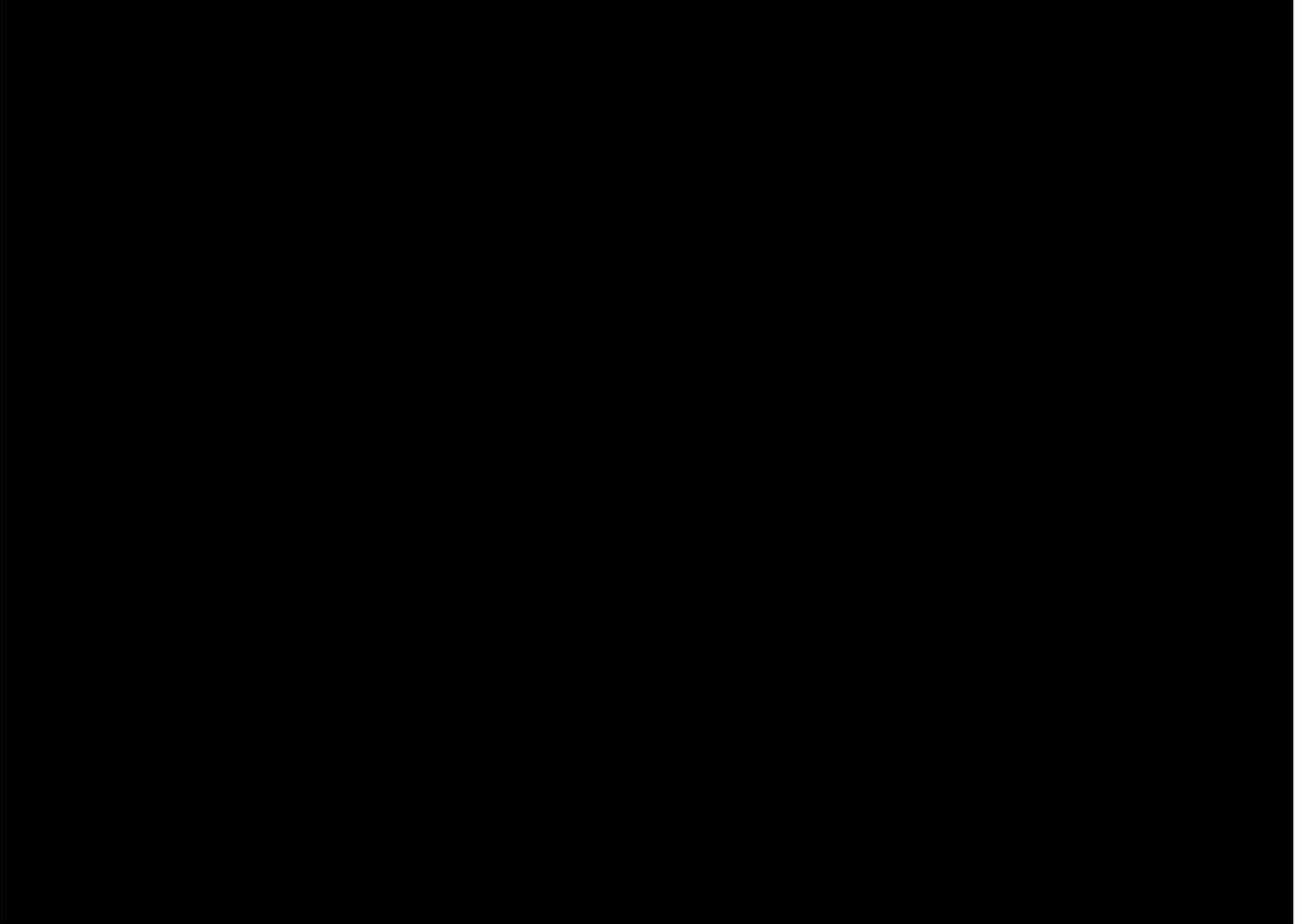
المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على بيانات الموقع :

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

نلاحظ من الجدول السابق ان نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 05

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2009



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 15

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يظهر لنا أن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي تمثلان أهم منفذ للصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 56.43% و 32.26% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2009 وتتصدر هذه الدول على التوالي إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أما المواد الأساسية المصدرة إلى هذه الدول فتتمثل أساسا في النفط ومشتقاته إضافة إلى الغاز ولقد سجلت أعلى نسبة للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي سنة 1998 بـ

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

65.04 % ، أما أدنى نسبة سجلت 48.77 % سنة 2007 أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت أعلى نسبة لها سنة 2007 بـ 38.28 % في حين أدنى نسبة سجلت سنة 2001 بـ 23.77 % ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي إلى التواجد الجغرافي الأقرب ، ذلك أن قرب أوروبا (فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا) سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة ، أما السبب الثاني فيعود للاتفاقيات الثنائية (اتفاقية الشركة الاورو متوسط ومتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع هذه الدول ،بينما درجة استجابة الأقاليم الأخرى (باقي الدول الأوروبية ، أمريكا الجنوبية ، آسيا . البلدان العربية، الدول الإفريقية، دول المغرب العربي وباقي الدول الإفريقية) لم تتجاوز 13.46 % لا سيما الدول العربية والدول الإفريقية التي لم تتجاوز 4.12 % رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف (المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر) التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول من جهة وللقرب الجغرافي والقواسم المشتركة التي تجمع هذه البلدان من جهة أخرى لقد عرفت صادرات الجزائر إلى البلدان العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2009 حيث انتقلت من 55 مليون دولار أمريكي سنة 2000 وبنسبة 0.25 % من إجمالي الصادرات إلى 793 مليون دولار وبنسبة 1.25 % من إجمالي الصادرات وذلك يعود إلى جهود الدول العربية في تطوير التجارة العربية البينية ، بينما عرفت الصادرات الجزائرية إلى دول المغرب العربي تقهقرا خلال الفترة 1995-1999 حيث انخفضت من 226 مليون دولار وبنسبة 2.20 % من إجمالي الصادرات سنة 1995 إلى 127 مليون دولار وبنسبة 1.01 سنة 1999 وذلك بسبب الحواجز الجمركية المفروضة لتعاود الارتفاع خلال الفترة 2000-2008 حيث انتقلت من 254 مليون دولار سنة 2000 وبنسبة 1.15 % إلى 1616 مليون دولار وبنسبة 90 أما بالنسبة لسنة 2009 فقد انخفضت المبادلات نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العلمية لتبلغ قيمة 857 مليون دولار أما صادرات الجزائر إلى باقي دول إفريقيا فنسبتها تبقى متدنية جدا حيث عرفت أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ 701 مليون دولار وهو ما يمثل 1,18 % من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة يأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية. مسجلة نسبة 4.25 % من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1995 – 2009 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2005 بـ 3124 مليون دولار وذلك بنسبة 7.28 % من إجمالي الصادرات وبنسبة لدول آسيا فإنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية وبنسبة 4.29 % من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2009 حيث عرفت نموا ملحوظا خلال هذه الفترة منتقلة من 195 مليون دولار سنة 1995 وبنسبة 1.90 % وسنة 2007 بنسبة 1.63 % من إجمالي

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الصادرات قيمتها 3162 مليون دولار لتبلغ أعلى نسبة لها 7.35% وبالتالي أعلى قيمة لها قدرت بـ 3764 مليون دولار سنة 2008 و قدرت بـ 3320 مليون دولار سنة 2009. في حين أن صادرات الجزائر إلى الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتميز بالضعف حيث بلغت نسبة 0.47% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1995-2009 .

وما يؤكد ارتباط الجزائر الكبير بالسوق الأوروبية من خلال تقديم العملاء العشر الأوائل والذي لهم النصيب الأوفر في الصادرات الجزائرية لسنة 2009 ويمكن إدراجهم بالأرقام والنسب التالية:

الجدول رقم 16

العملاء العشر الأوائل للجزائر سنة 2009

الدول	القيمة	نصيبها من الصادرات الجزائرية
و.م.أ	10365	22.93
ايطاليا	5702	12.62
اسبانيا	5402	12.95
فرنسا	4424	9.79
الأراضي المنخفضة	3265	7.22
تركيا	2439	5.40
كندا	2002	4.43
البرازيل	1466	3.24
جمهورية سوريا	1142	3.23
بريطانيا	1136	2.53

Source : www.douane.dz

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أول زبون للجزائر بتسجيلها لمعدل يقدر بـ 24.44% وتعتبر ايطاليا ثاني زبون للجزائر بتسجيلها لنسبة 12.42% وتليها اسبانيا بنسبة 12.95% وهنا يتبادر السؤال : ما سبب انخفاض الصادرات الجزائرية نحو أسواق الدول النامية وأسواق الدول العربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال بأن أسباب انخفاض الصادرات الجزائرية نحو البلدان النامية والأسواق العربية تحديدا تكمن فيما يلي (4):

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

- 1- بدائية التركيب القطاع لهياكل الإنتاج في الدول النامية والعربية وغلبة طابع الإنتاج الأولي عليها ، حيث تكون صادراتها من المواد الخام إلى العالم الخارجي الوسيلة الوحيدة لحصولها على العملة الصعبة
- 2- تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية وهي إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية.
- 3- ضعف شبكة النقل والمواصلات وتوضع دور المؤسسات المالية العربية في تمويل التجارة العربية
البيئية⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: الواردات

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات ، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر -كما تعتبر سلع التجهيز ، الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج ، ويمكننا استعراض الجدول المبين للتركيب السلعية للواردات .

1- التركيبة السلعية لواردات الجزائر:

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم 17 الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة 1995- 2010 ، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي ، المواد الغذائية ، المنتجات النصف مصنعة ، سلع الاستهلاك غير الغذائية ، إضافة إلى المواد الخام ، سلع التجهيز الفلاحية والطاقة والزيوت .

الجدول رقم 17
التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة 1995-2011

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	البيان
2011	2220
2010	3465
2009	5863
2008	7883
2007	4954
2006	73
2005	3587
2004	3604
2003	2678
2002	2740
2001	2395
2000	2415
1999	2307
1998	2533
1997	2544
1996	2601
1995	2753
	المواد الغذائية
	الطاقة والزيوت
	مواد خام
	منتجات نصف مصنعة
	سلع التجهيز الفلاحية
	سلع التجهيز الصناعية
	سلع استهلاكية
	المجموع
2011	5120
2010	40210
2009	39294
2008	39479
2007	27631
2006	54613
2005	20357
2004	18199
2003	13524
2002	12009
2001	9940
2000	9173
1999	9164
1998	9403
1997	8687
1996	9098
1995	10761
	143
	892
	549
	594
	324
	5342 9
	211
	2080
	114
	145
	139
	129
	145
	126
	132
	110
	118
	415
	1260
	1200
	1394
	1325
	195
	751
	803
	689
	562
	478
	428
	469
	540
	944
	498
	784
	2.32
	9230
	1016 5
	1001 4
	7105
	828
	4081
	9591
	2857
	2336
	1872
	1655
	1547
	1722
	1564
	1788
	2372
	104
	301
	233
	174
	146
	10
	159
	208
	129
	148
	155
	85
	72
	43
	21
	41
	41
	645.68
	5909
	15139
	13099
	8514
	44
	8452
	7020
	4955
	4423
	3435
	3068
	3219
	2120
	2833
	3022
	2937
	1590
	5360
	6145
	6397
	5243
	43
	3106
	2765
	2112
	1655
	1499
	1393
	1396
	1319
	1094
	1083
	1751

Source : direction général des douanes centre national de l'informatique et de statistique

C.N.I.S voire le site : www.douanes.dz

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

من قراءة معطيات هذا الجدول تبرز الملاحظات التالية:

1. هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر هنا من السلع التجهيز الصناعي ، الاستهلاكية غير الغذائية ،المواد الغذائية ، المنتجات نصف مصنعة و سلع استهلاكية ، حيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى بالإضافة إلى سلع التجهيز الفلاحية .الطاقة والزيوت في 1995-2005 .في الفترة 2005 فقد احتلت المنتجات نصف مصنعة المرتبة الأولى لتليها المواد الغذائية ، سلع التجهيز ثم سلع استهلاكية.
2. بالنظر إلى الجدول يتضح أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طول الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2006 و 2010 ، خلال سنة 2009 سجلت قيمة 15139 مليون دولار أمريكي بعد أن كانت تساوي 44 مليار دولار سنة 2006 أي أنها حققت زيادة نسبتها 99.70% وهذه التجهيزات تشكل نسبة 38,53% من إجمالي الواردات سنة 2009 أما بالنسبة لسنة 2010 فقد شكلت نسبة 13.33 من إجمالي واردات السنة السابقة لتحتل بذلك التبة الثانية.
3. وبالنسبة إلى المنتجات النصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات لسنة 2010 ونسبتها إلى مجموع الواردات خلال نفس السنة 22.95% أي ما قيمته 9230 مليون دولار أمريكي أما الواردات من السلع فقد احتلت ثالث رتبة بنسبة 13.33% أي ما قيمته 5360 مليون دولار أمريكي، وبعد السلع الاستهلاكية تأتي الواردات من المواد الغذائية في المرتبة الرابعة حيث تمثل 8.61% من إجمالي الواردات أما المواد الخام،الطاقة والزيوت ، فإنها تحتل الرتبة الخامسة والسادسة على التوالي محققة نسبة قدرها 3.13% و 2.21% على الترتيب ، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي ، إذ سجلت نسبة قدرها 0.77% سنة 2010 ويظهر في الأخير من خلال تحليل الواردات أنها تتزايد من سنة لأخرى ، باستثناء سنة 2007 لتبلغ أوجها سنة 2006 بـ54613 مليون دولار أمريكي وذلك لمواجهة ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة وتغطية احتياجات برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني الذي انطلقت فيه الحكومة الجزائرية سنة 2001 وهو ما أدى إلى زيادة استزاد المواد الأولية والسلع الرأسمالية (6) إضافة إلى ارتفاع قيمة بعض المواد المستوردة كالحبوب ، الحليبمثلا ، أما قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ساهم إلى حد كبير في تقليص حجم الاستيراد من خلال فرضه آلية الاعتماد المستندي على شركات الاستيراد وهو ما خلف لها نوعا من الصعوبات من جهة وقلص نشاط الاستيراد وكمية المواد الغذائية المستوردة من جهة أخرى.

الفصل الثالث.....أثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

2- التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر :

كلما كان هناك تنوع في مصادر واردات دولة ما كلما كانت بمنأى عن الضغط الاقتصادي ومالها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصاد لهذه الدولة وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فان مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على وارداته خلال فترة الدراسة ، يأتي في مقدمتها الاتحاد الأوروبي وفيما يلي نوضح ذلك:

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الجدول رقم 18

التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 1995 – 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة البلد
20772	20985	14427	11726	10900	10190	7954	6723	5903	5256	5152	5391	4930	5960	6385	الاتحاد الأوروبي
6435	7245	5363	3738	3334	3110	2242	2485	2225	2094	2074	2320	2181	2000	2785	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
728	659	715	777	1491	1526	855	757	636	603	485	400	423	223	271	باقي دول أوروبا
1866	2172	1672	1281	1235	1071	567	385	169	142	340	185	517	357	368	أمريكا الجنوبية
7574	6916	4318	3055	2487	1554	1206	943	579	599	771	334	155	499	776	آسيا دون البلدان العربية
1089	705	621	493	418	474	47	366	179	144	160	255	336	131	133	البلدان العربية دون بلدان المغرب العربي
02	/	/	/	/	127	66	418	127	92	64	/	/	/	/	بلدان المحيط
478	995	284	235	216	160	120	127	72	52	36	24	24	124	198	بلدان المغرب العربي
350	395	231	148	149	129	125	87	85	119	146	196	121	75	45	بلدان إفريقيا

Source : direction générale des douanes centre nationale de l'informatique et de statistique ; voire le cite :

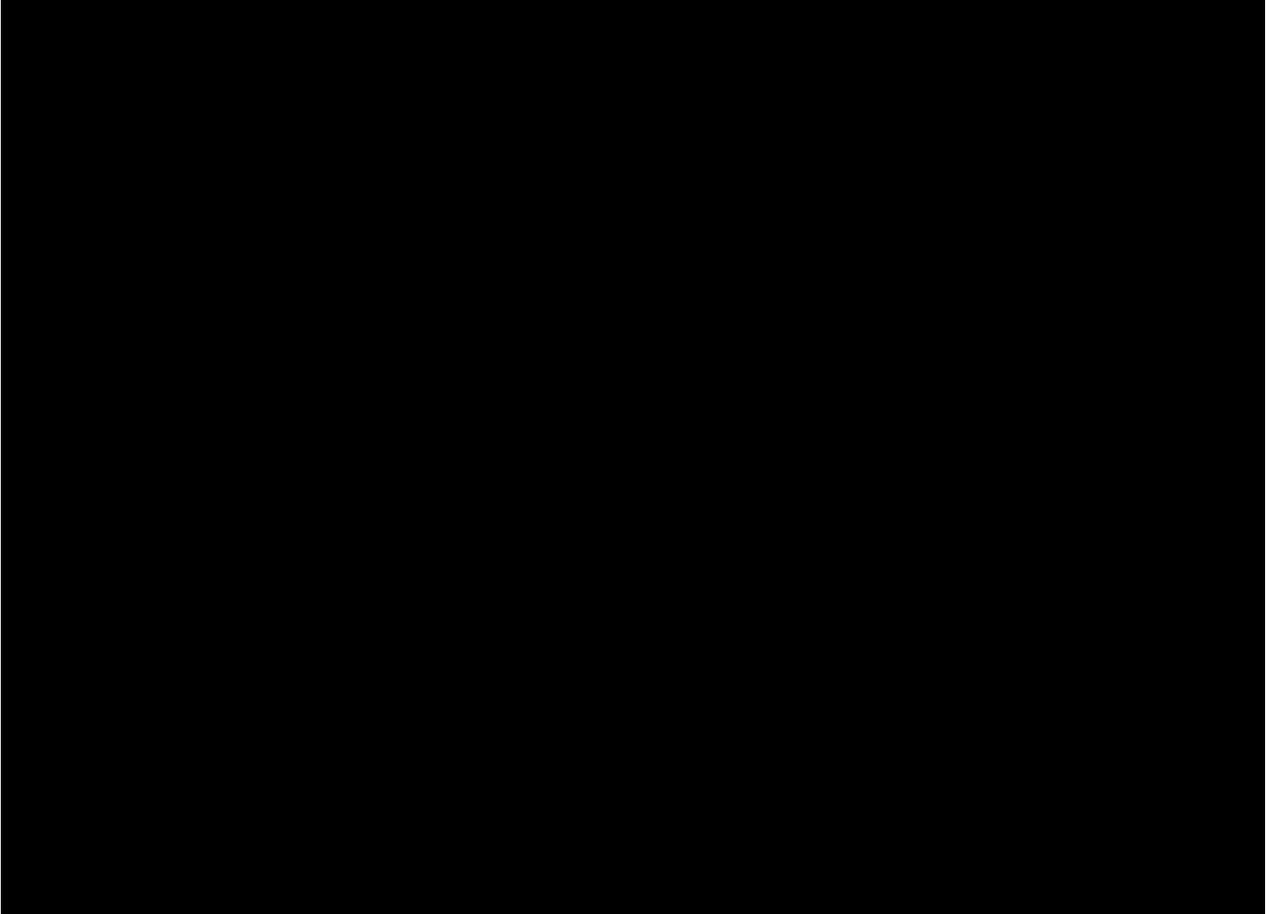
www.douane.dz

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 06

التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-2009



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 18

يتضح من خلال تتبع وتفحص معطيات هذا الجدول والشكل البياني السابق أن الدول الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تمويل الجزائر بأهم وارداتها ونجد أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممولة للجزائر حيث مثلت حصتها نسب 52.27 % في الفترة 1995-2009 وما نسبته 51.30 % من قيمة إجمالي وارداتها سنة 2009 وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى حيث تحوز ما نسبته 15.68 % من مجموع واردات سنة 2009، تليها الصين في المرتبة الثانية بنسبة 12.09 % ، وفي المراتب الأخرى تأتي دول أوروبية أخرى مثل ايطاليا بنسبة 9.4 % واسبانيا بنسبة 7.56 % من إجمالي الواردات الجزائرية لسنة 2009 .

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

تأتي في المرتبة الثانية حسب المناطق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ECP بمعدل متوسط وصل إلى 24.23 % للفترة 1995-2009 في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر خامس ممون للسوق الجزائرية بمعدل 5.10 % خلال سنة 2009 والمرتبة الثالثة تعود لدول آسيا (دون البلدان العربية) ضمن الموردين للجزائر حيث مثلت حصتها معدل 6.88 % وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المنطقة فقد احتلت حصتها المرتبة الثانية بنسبة 12,09 % من واردات الجزائر سنة 2009 وهي سابقة في التجارة الخارجية الجزائرية والمتوقع أن تواصل حصة الصين الارتفاع من واردات الجزائر مستقبلا كما حدث في الدول النامية الأخرى لاسيما القارة الإفريقية، أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا فهو ضعيف جدا لم يتجاوز نسبته مجتمعا 3.16 % ، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها غياب استراتيجيات تكاملية بين هذه الدول، إضافة إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول وكذا الصراعات السياسية ، وكل هذه العوامل ساهمت في تدني المبادلات البينية العربية ، وفيما يلي جدول يوضح الموردين العشر الأوائل بالنسبة للجزائر سنة 2009 .

الجدول رقم 19

الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدول	القيمة	نصيبها من الواردات الجزائرية
فرنسا	6160	15.68%
الصين	4751	12.09%
ايطاليا	3695	9.40%
اسبانيا	2971	7.56%
ألمانيا	2765	7.04%
الولايات المتحدة الأمريكية	2005	5.10%
تركيا	1746	4.44%
اليابان	1194	3.04%
جمهورية كوريا	1120	2.85%
البرازيل	884	2.25%

Source : www.douane.dz

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

خلاصة القول واعتمادا على كالسابق، نستنتج أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بالضعف، كما تتميز بالتركز سواء من جانب الصادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركات التجاريين، وكانت ولا تزال المحروقات تتمثل أكثر من 96 % من إجمالي الصادرات ، ولما كانت الجزائر تعتمد على تصدير النفط في شكله الخام فهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار وتؤكد المعطيات السالفة الذكر ، مدى تبعية الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي فهي المورد الرئيسي لتغطية احتياجات السوق الجزائرية سواء تعلق الأمر بسلع الاستهلاك لمختلف أنواعها أو سلع التجهيز.

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات الجزائري

إن من أكثر المؤشرات الاقتصادية بالنسبة لصانعي السياسة الاقتصادي في اقتصاد مفتوح نجد ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه سجل محاسبي ، يضم كافة المعاملات الاقتصاد بين المقيمين وغير المقيمين والذي يعطينا صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ولمعرفة تطورات ميزان المدفوعات الجزائري ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب :

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات وهيكله.

المطلب الثاني: التقييد في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال فيه.

المطلب الرابع : دراسة لميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وهيكله

1.تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها مايلي :

يعرفه صندوق النقد الدولي FMI على انه " سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصائيا فترة زمنية معينة التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما يتسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى ، أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم"⁽⁷⁾

كذلك هو "الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين"⁽⁸⁾

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

"وميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة" (9).

كما يعرف أيضا: " هو سجل محاسبي يبين جميع المبادرت الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة" (10)

شرح بعض المصطلحات :

مفهوم الشخص المقيم (المواطن المقيم): والمقصود بالشخص هنا الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات. والمقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون البلد المعني محل إقامة له لمدة تفوق ستة أشهر ومحل ممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسيته أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد.

2- هيكل ميزان المدفوعات

إعداد ميزان المدفوعات يتم الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة من عدة مصادر فإدارة الجمارك تصدر بيانات دورية عن تصدير واستيراد السلع المرئية ، كما تقدم مصلحة الضرائب إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج ، أيضا تظهر حسابات البنوك تفاصيل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية ، ومعظم عمليات الائتمان والقروض الخاصة وكذلك ميزانية البنك المركزي تظهر التغيرات التي تطرأ على الاحتياجات الدولية (حقوق السحب الخاصة DTS الذهب النقدي ، العملات الأجنبية) .

ولإدراج هذه البيانات في ميزان المدفوعات، وفقا لقاعدة القيد المزدوج، فإنه يمكن تصنيفها وفق النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي في ثلاث حسابات هي حساب لسلع والخدمات كما هو مبين في الجدول الآتي:

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الجدول رقم 20

ميزان المدفوعات الدولية وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي

الصافي دائن-مدين	مدفوعات مدين	متحصلات دائن	البيان
			الحساب الجاري أ- السلع والخدمات -السلع -الخدمات -النقل -الخدمات الحكومية -خدمات أخرى ب -الدخل -تعويضات العاملين -دخل الاستثمار -ومنه الفائدة على الدين الخارجي ج- تحويلات تجارية -2الحساب الرأسمالي والمالي أ- الحساب الرأسمالي. -تحويلات رأسمالية -اكتتاب التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة ب- الحساب المالي -صافي الاستثمار المباشر -صافي استثمار المحفظة -صافي استثمار آخر -قروض وائتمانات تجارية -استخدام ائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق. ج -الاحتياطيات -الذهب النقدي -حقوق السحب الخاصة -نقد أجنبي -مستحقات أخرى

Source : www.banqued'algerie.dz

وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول بشكل يسهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها لكن يبقى هناك بعض الاختلافات في تقديم الدول لموازن مدفوعاتها ، سواء من خلال المصطلحات أو من خلال تجميع البنود.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : منهج القيد في ميزان المدفوعات

لتسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات تستخدم القيد المزدوج فكل معاملة اقتصادية قيد مزدوج دائن ومدين⁽¹¹⁾ أي تسجيل العمليات مرتين في الجانب الدائن وفي الجانب المدين

• الجانب المدين يأخذ إشارة سالبة ويشمل :

-استيرادات من السلع والخدمات.

-الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب.

-رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

• أما الجانب الدائن يأخذ إشارة موجبة ويشمل :

-الصادرات من السلع والخدمات.

-الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج.

-رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

وخير ما بين لنا مغزى هذا المنهج أن نضرب عليه بعض الأمثلة في مختلف بنود ميزان المدفوعات⁽¹²⁾

المثال الأول : تصدير سلع قيمتها 1000 وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي.

مدين	دائن	
	1000	سلع
1000		رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة في حساب السلع بالدائن باعتباره خروجاً لقيمة صادرات من سلعة مرة ومرة في حساب الرأسمال قصير الأجل بالمدين باعتبارها دخولا لقيمة ثمن هذه السلعة نقداً

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

المثال الثاني : استيراد الآلات بقيمة قدرها 2000 وحدة دفعت نقلا أجنبيا.

مدین	دائن	
2000		سلع
	2000	رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالمدين في حساب السلع "دخول قيمة" ومرة بالدائن في حساب رأسمال قصير الأجل "خروج قيمة"

المثال الثالث : أداء خدمة للخارج (نقل ، تأمين ، سياحة،...الخ) قيمتها 3000 دفعت في حساب أجنبي في البنوك الوطنية.

مدین	دائن	
	3000	خدمات
3000		رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالدائن في حساب الخدمات ""خروج قيمة"" ومرة بالمدين في حساب الرأسمال قصير الأجل ""دخول قيمة"" تتمثل في نقصان الالتزامات قبل الخارج

المثال الرابع : حصول الدولة على هبة على صورة قمع قيمته 4000 وحدة نقدية.

مدین	دائن	
4000		سلع
	4000	هبات

الهبات بطبيعتها عمليات تتم من جانب واحد ، تسجل في ميزان المدفوعات حسابا خاصا تجمع فيه قيودا تقابل القيود الظاهرة في بنود أخرى تعبيرا عن الهبات المتصلة أو الممنوحة وفي المثال الراهن تقيد قيمة القمح بالمدين في حساب السلع ثم توازن ذلك بقيد مقابل في حساب الهبات.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

المثال الخامس: شراء مقيمين لأسهم في شركة أجنبية بقيمة قدرها 5000 وحدة نقدية بسحب على حساب مصرفي في الداخل.

مدين	دائن	
5000		الرأسمال طويل الأجل
	5000	الرأسمال قصير الأجل

تفيد هذه العملية مرة بالمدين ""قيمة داخله "" في نيد الرأسمال طويل الأجل ومرة بالدائن قيمة خارجة من نيد الرأسمال قصير الأجل "" خروج قيمة "" تتمثل في زيادة الالتزامات قبل الخارج

المثال السادس: تحقيق شركة أجنبية لأرباح في نشاطها في الداخل قدرها مليون وحدة نقدي أعادت استثمارها في مشروعها المحلي

مدين	دائن	
1000000		دخل استثمارات
	1000000	الرأسمال طويل الأجل

تفيد هذه العملية مرة بالمدين في بند دخل ""العائد"" على الاستثمار ""دخول قيمة"" هي الخدمة التي تمثلها الأرباح "" ومرة أخرى بالدائن في حساب الرأسمال طويل الأجل "" خروج لقيمة الاستثمار الإضافي.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبية في آخر فترته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف نتعرض في هذا المطلب إلى التوازن والاختلال فيه.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

1 - التوازن في ميزان المدفوعات :

رأينا مما سبق أن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات لا بد و أن يتعادل محاسبيا مع الجانب المدين (13) لكن لماذا الحديث عن وجود اختلال في ميزان المدفوعات -فائض وعجز- ؟ ومن هناك وجب التفرقة بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي .

1-1- التوازن المحاسبي: هو عبارة عن "تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة السهو والخطأ" (14)

ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ، ولأنه يدوم في الأجل الطويل ، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة(15).

1-2- التوازن الاقتصادي: هذا التوازن به يحكم الاقتصاديون على وضعية الميزان ولا يكون تحققه حتميا ،

وكن بتوافر ظروف اقتصادية ، سياسية ، وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان ، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان ، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة و تعويضية أو موازية (16).

فالعلاقات المستقلة هي التي تنشأ من تلقاء نفسها بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات ، أما العمليات الموازنة هي التي تنشأ بسبب العجز أو الفائض في الميزان وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي إذا توازنت العمليات المستقلة دون الحاجة إلى عمليات موازنة (أو وقائية) ويكون في حالة عدم توازن إذا تمخضت العمليات المستقلة عن فائض أو عجز يتطلب تحويلا رسميا عن طريق السلطات النقدية(17).

نشير كذلك الى أن توازن ميزان المدفوعات المحاسبي لا يعني ضرورة توازنه بالمفهوم الاقتصادي ، فقد يكون عجزا أو فائض في الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات كحساب العمليات الجارية أو حساب العمليات الرأسمالية لكن ميزان المدفوعات بمجمله متوازن محاسبيا .

2-الاختلال في ميزان المدفوعات:

1-2- مفهوم الاختلال :

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية ، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان مدفوعاتنا معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة ، ويقصد باختلال التوازن حالتي الفائض والعجز في ميزان المدفوعات ، والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

سالب لعدد معين من بنود الميزان التجاري⁽¹⁸⁾ ، وعادة يقاس إجمالي الفائض أو العجز في الميزان على أساس رصيد العمليات الجارية ورصيد العمليات الرأسمالية طويلة الأجل دون قصيرة الأجل لأنها عادة تكون ذات طبيعة وقائية .

2-2- صور الاختلال :

أ. الاختلال في صورة العجز: معناه الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، فقد تنخفض الصادرات من السلع والخدمات عن وارداتها منها وبالتالي يكون هناك عجزا في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات ويتم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري.

ب. الاختلال في صورة الفائض : وهو عبارة عن زيادة الحقوق عن الالتزامات التي يجب الوفاء بها ، يعني وجود أموال عاطلة قد تكون في غير صالح الدولة ولهذا لا يمكننا القول بان هذه الصورة ايجابية مثلا ارتفاع الصادرات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وقد يسبب تضخم داخلي ، ولمواجهة هذا الفائض يرفع من رصيد الاحتياطات الرسم أو تقرض إلى الخارج .

المطلب الرابع : دراسة لميزان المدفوعات الجزائري

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة تحويلية لميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل أرصدته خلال الفترة الأخيرة ، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر لمعرفة الوضعية الاقتصادية للدولة

1- تطورات ميزان المدفوعات من 1995-2005 :

عرفت فترة التسعينات جهدا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية ، فقد كانت هذه الفترة مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية والتي أثرت على الوضعية العامة لميزان المدفوعات وخاصة على ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر IDE خصوصا وتبين أهم التطورات لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1995-2005 من خلال سلسلة من موازين المدفوعات والذي يوضح معاملات الجزائر في السلع والخدمات

وتظهر هذه الأخيرة في الحساب الجاري وأيضا المعاملات التي تتضمن أصولا وخصوصا مالية مع العالم الخارجي ومعاملات تدون كتحويلات دون مقابل والتي يبرزها حساب ر المال كما هو مبين في الجدول الآتي:

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

جدول رقم 21

تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1995- 2005

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة البيان
21.72	11.12	8.84	4.36	7.06	8.93	0.02	1.12	3.45	1.2	2.2-	رصيد الميزان التجاري
4.78-	1.87-	1.37-	071.-	0.87-	1.36-	2.40-	0.66	2.29-	3.3-	4.4-	رصيد ميزان العمليات الرأسمالية
16.94	9.25	7.47	3.65	6.19	7.57	2.38-	1.78-	1.16-	2.1-	6.3-	رصيد الميزان الكلي

-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport avril 2004 , p :40.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport juillet 2005 , p :54.

- <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.html>

على مستوى الميزان الجاري :

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية فيستقبل رصيد كل حساب منهم فسجل حساب العمليات الجارية لميزان المدفوعات فائضا طول الفترة الممتدة بين 1995-2005 باستثناء سنة 1995 ففي سنة 2000 بلغ الفائض المحقق حوالي 9مليار دولار وفي سنة 2001 بلغ 7مليار دولار لينخفض هذا الفائض إلى 4.36 مليار دولار سنة 2002 وحسب هذا الفائض هو ارتفاع محسوس في الصادرات التغطية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

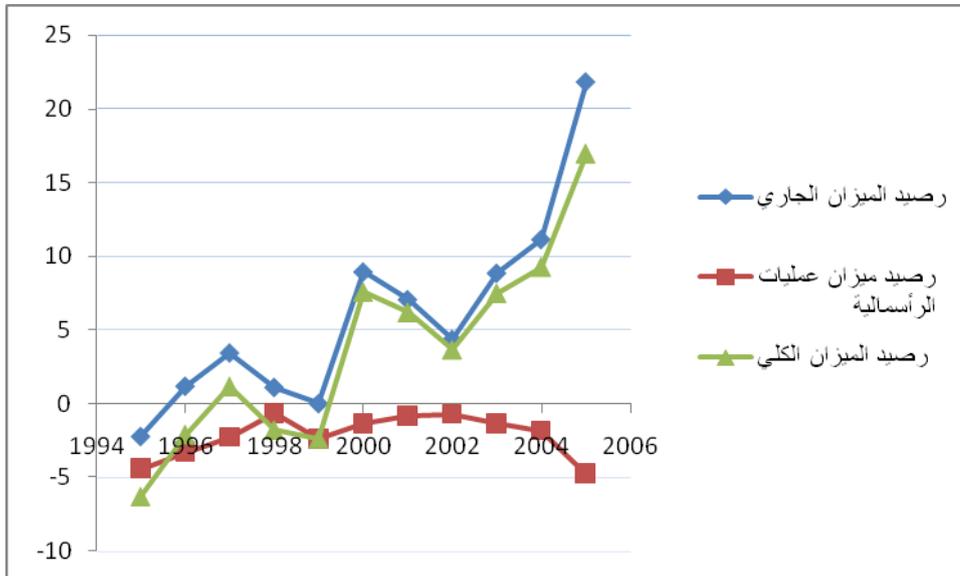
على مستوى حساب رأس المال :

يعتبر الحساب الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى الحركة الاستثمارية الأجنبية ، وقد عرف ميزان حساب رأس المال رصيذا سلبيا طول فترة الدراسة، فنلاحظ إن اكبر عجز سجله في الفترة المدروسة كان خلال سنتي 1995 و2005 أين قدر العجز 4.4 و 4.24 مليار دولار على التوالي نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج وبسبب تفاقم المديونية الخارجية واللجوء إلى إعادة الجدولة بالنسبة لسنة 1995 والتقليص المعتبر للديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية في سنة 2005، حيث يوضح الشكل الآتي تطور رصيد الميزان الجاري و رصيد ميزان العمليات الرأسمالية و الرصيد الكلي:

الشكل رقم 07

تطور رصيد الميزان الجاري و رصيد ميزان العمليات الرأسمالية و الرصيد الكلي خلال الفترة 1995-2005

الوحدة : مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم 21.

ومنه نقول أن حساب رأس المال واجه أثناء هذه الفترة عجزا مستمرا ، غير أن الفائض المسجل في الحساب الجاري ساهم في تغطية هذا العجز بمعنى أن ميزان المدفوعات عرف عجزا خلال 1995، 1996، 1998، 1999 ، بينما حقق خلال السنوات الأخرى من الفترة المدروسة فائضا ، فتوجد أسباب ساهمت في اختلال

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات منها ما يتعلق بالميزان التجاري وأخرى تتعلق بعناصر حساب رأس المال ، لكن يعتبر سعر البترول في الأسواق العالمية أهم الأسباب باعتباره المادة الرئيسية في الصادرات الجزائرية.

2- تغير حصيلة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2006-2009 :

بعدها قمنا بتحليل الوضعية العامة لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1995-2005 سنقوم بدراسته في الفترة 2006-2009 فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 22

تطور حصيلة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 2006-2009

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

السنة	2006	2007	2008	2009
البيان				
رصيد الميزان الجاري	28.95	30.54	34.45	0.41
رصيد ميزان العلميات الرأسمالية	-11.22	-0.99	2.54	3.45
رصيد الميزان الكلي	17.73	29.55	36.99	3.86

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية أنظر

www.banqued'algerie.dz

Rapport 2009.Evolution économique et monétaire en Algérie banque d'Algérie

voir www.banqueofalgeria.dz

على مستوى الميزان الجاري: عرف الميزان الجاري

فائضا طول سنوات الفترة 2006-11 فقدت الفائض المحقق سنة 2006 بـ 28.95 مليار دولار و 30.54 مليار دولار سنة 2007 وبلغ أوجه سنة 2008 حيث حقق فائضا قدر بـ 21.04 مليار دولار خلال السداسي الأول أما (PIB من %السداسي الثاني قدر بـ 13.41 مليار دولار أي ما يعادل 34.45 مليار دولار في العام الكامل (20) وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول فبلغ البرميل أعلى قيمة له قدرت بأكثر من 145 دولار للبرميل

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

عن سنة 2007 وانخفض الفائض سنة 2009 إلى 0.41 مليار دولار %الواحد فزيادة الصادرات بـ 29.5 لانخفاض سعر البترول فوصل سعر البرميل الواحد إلى 62.95.

على مستوى ميزان العمليات الرأسمالية : عرف هذا الحساب عجزا قدره 11.22 مليار دولار سنة 2006 وذلك راجع لانخفاض قيمة الدولار مقابل الاورو ، أما في نهاية سنة 2007 كان في وضعية جيدة بحيث كان شبه معدوم (0.99 مليار دولار وهذا يعكس حالة المديونية الخارجية بحيث حملة التصفية التي قامت بها الدولة الجزائرية أنت بثمارها فانخفض صافي التدفقات النقدية نحو الخارج لكن من بداية سنة

2008 لوحظ أن حساب رأس المال حقق فائض قدره 2.54 مليار دولار و 3.45 مليار دولار سنتين 2008 و 2009 هذا الأخير بسبب المديونية الخارجية وارتفاع حركية القروض الخارجة مع ارتفاع حصتها لدى صندوق النقد الدولي من وحدات السحب الخاصة (19).

وأخيرا نشير إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فائضا طول الفترة 2006-2011 بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار والسبب الرئيسي في هذه الفوائض المحققة ارتفاع أسعار البترول الذي يؤدي بارتفاع حصيلة الصادرات، وعند انخفاض الصادرات سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 انخفض فائض ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار

المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات.

إن الجزائر تتبع بترولها وغازها بالدولار كعملة دولية تجري بها المبادلات الواسعة باتفاق بين جميع الأطراف ولكنها تستورد وتشتري حاجاتها من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية وغير ذلك من ضروريات الاقتصاد، من البلدان الأوروبية ذات العملة الغالية "الأورو" بنسبة كبيرة بالمقارنة مع البلدان إلي تتبع بضائعها بالدولار، ونظرا للاتساع الكبير في الفارق بين المليتين، فإن الجزائر تتكبد خسائر تزيد على مئات الملايين لدولارات وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

- المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري.
- المطلب الثاني: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان الجاري.
- المطلب الثالث: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري.

تراجع سعر صرف الدولار مقابل الأورو بنسبة تفوق 31.1% منذ صدور الأورو كعملة أوروبية موحدة، وقد واصل الدولار هبوطه حتى تجاوز 1.4579 دولار⁽²⁰⁾ مقابل الأورو كما انخفض الدولار أيضا مقابل سلة من

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

العملات الرئيسية، ونظرا للدور الذي يلعبه للدولار في الاقتصاد الوطني، فإن هذا الانخفاض المستمر إلى تأثير كبيرا على الاقتصاد الجزائري وبما أن شريك الاقتصاد الأول للجزائر هو الاتحاد الأوروبي ، مما يعني أن تسوية المبادلات التجارية معظمها تتم بالاورو أي أن ارتفاع سعر صرف الأورو يكلف الجزائر خسارة تتمثل في الفارق بين سعر صرف الدولار والاورو ، وقبل التطرق إلى أثر ارتفاع الاورو مقابل الدولار على الميزان التجاري سنقوم بالتطرق إلى دراسة هذا الأثر على كل من الصادرات والواردات.

1-أثر انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الصادرات :

لاشك أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو له أثر على الصادرات ، إلا أن هذا الأثر ليس بالدرجة المتوقعة على الواردات ، على الأقل في المدى القصير ، وذلك لكون أغلب الصادرات الجزائرية من المنتجات النفطية ، والتي تتجاوز 97 من إجمالي الصادرات إلا أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو يؤثر على أسعار المحروقات . وخاصة إن أسعار المحروقات مرتبطة أساسا بتراجع قيمته الدولار مقابل الاورو.

إن ارتفاع سعر البترول ووصوله إلى أرقام قياسية جراء انخفاض الدولار مقابل الأورو حد من تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات الجزائرية ويخفي هذه المشكلة على الأقل مؤقتا إلا أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يقلل من القدرة الشرائية لعائدات الجزائر (بحكم أنها بالدولار) ، وهذا ما ذهب إليه "عبد اللطيف بن اشنهو " (الوزير السابق للمالية) بقوله: "أن برميل النفط المقدر بـ 50 دولار لا يساوي سوى 30 دولار في الحقيقة ، وبالتالي فإن متوسط الأسعار سنة 2005 هي ذاتها التي سجلت سنة 2000"⁽²¹⁾ ولتحليل أثر تغير سعر الصرف على الصادرات ندرج الجدول التالي:

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الجدول رقم 23

مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة

الصادرات

الوحدة : النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التغير النسبي في الصادرات	74.42	11.74-	1.75-	29.87	31.74	43.78	18.15	10.16	31.81	43.08-
التغير النسبي في سعر البترول	55.3	11.42-	1.77-	15.02	33.20	41.33	20.51	14	33.37	37.63
التغير النسبي في سعر الصرف	16.38	2.20	5.31-	15.87-	8.93-	1.89-	3.54-	8.36-	3.85-	2.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، رقم 11 سبتمبر 2010

- **Rapport statistiques de commerce extérieur de l'algerie période : Année 2009, voire : www. Douanes.dz**
- **<http://www.ons.dz/comptes/monnaie.html>**

من خلال الجدول السابق يتضح أن التغيرات في الصادرات الجزائرية كانت غير متوافقة مع التغير في أسعار الصرف في أغلب الأحيان. ففي سنة 2001 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو بـ 2.20 % عوض أن ترتفع قيمة الصادرات انخفضت قيمتها بـ 11.74 % عن السنة السابقة . أما في سنة 2003 انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو بـ 15.87 % عوض أن تنخفض الصادرات ارتفعت بـ 29.87 % عن السنة السابقة.

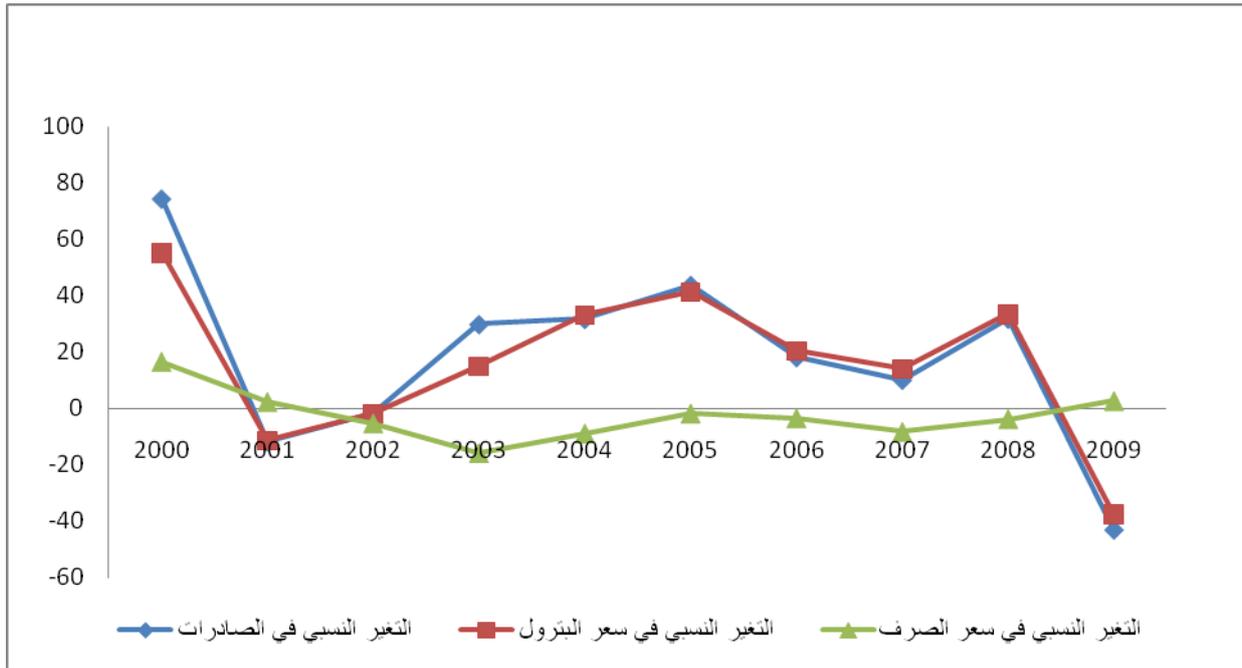
كذلك نسب التغير كانت متباعدة ومتعكسة في أغلب السنوات باستثناء سنتي 2000، 2002 فعندما انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو سنة 2005 بنسبة 1.89 % ارتفعت الصادرات بنسبة 43.78 % عن السنة السابقة

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

ويظهر من خلال الجدول السابق التوافق بين التغير في سعر البترول والتغير في التي سعر الصادرات ويعود ذلك إلى هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة. على الصادرات الجزائرية بنسبة لا تقل عن 9.7% والشكل التالي أكثر توضيحا للعلاقة بين نسب التغير لسعر الصرف وسعر البترول وقيمة الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم 08

نسب تغير أسعار الصرف وسعر البترول والصادرات في الفترة 2000- 2009



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم 23 .

نلاحظ من المنحنى البياني أعلاه ما يلي:

- يوجد ارتباط كبير بين التغير في سعر البترول والتغير في الصادرات وهذا ما يؤكد أن لسعر البترول أثر كبير على الصادرات ، بل أن الصادرات في الجزائر تعتمد كلياً على أسعار البترول والكمية المصدرة منه.
- لا يوجد توافق بين التغير في سعر الصرف والتغير في أسعار البترول، وذلك لأن أسعار البترول تتأثر بالكثير من المتغيرات.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

2. أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الواردات:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من الدول الأوروبية كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة إذ أن أكثر من 50% من واردات الجزائر تتم تسويتها بالاورو ويلعب القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا دورا كبيرا في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، غير أن هذا الواقع يؤثر كثيرا على فاتورة الواردات نظرا لارتفاع قيمة الاورو في مقابل الدولار، الذي تحد من القدرة الشرائية كعائدات الجزائر النفطية التي تعد بالدولار الأمريكي، فمن خلال الجدول التالي نلاحظ أن كلفة الواردات التي يتم دفع قيمتها بالاورو أكبر مما هي عليه إذ ما تم تقييمها بالدولار.

الجدول رقم 24

الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الأوروبي بعمليتي الدولار والاورو

خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: المليون أورو والمليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الأوروبي (بالاورو)	57413	6558	7082	7039	8138	8903	8949	10261	14714.68	14908
معدل	-	14.79	7.99	0.60-	15.61	9.40	0.51	14.66	43.39	1.31
سعر صرف الدولار مقابل الاورو	1.087	1.111	1.052	0.885	0.806	0.791	0.763	0.722	0.7012	0.7177
قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الأوروبي (بالدولار)	5256	5903	6732	7954	10190	10900	11726	14427	20985	20772
معدل النمو	-	12.30	14.04	18.51	26.94	11.47	4.21	21.17	45.45	1.01-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات

www.douane.dz

انظر الموقع

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

ارتفاع قيمة الاورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح بين 1.1 دولار إلى 1.48 دولار مقابل 1 واحد اورو في أكتوبر 2009 كأعلى حد قياسي تسجله العملة ،أضحى يمثل عبئا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الأوروبي.

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه منذ سنة 2003 أي مع انخفاض قيمة الدولار نلاحظ كلما زاد انخفاض الدولار أمام الاورو وازداد الفرق بين التقييمين ، وبالتالي فان تكلفة الواردات بالاورو اكبر ما هي عليه فمثلا ما تم استيراده من منطقة الاتحاد الأوروبي سنة 2008 قدر بـ 147.4 مليون اورو اي بمعدل نمو قدر بـ 43.39 عن سنة 2007 ، في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمته 20985 مليون دولار بمعدل نمو قدر بـ 45.45 % عن سنة 2007 أي أن تكلفة الواردات التي يتم دفعها بالاورو زادت بنسبة اكبر من هي عليه نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي ، كما ذكر سابقا أن ارتفاع سعر صرف الاورو مقابل الدولار أدى إلى زيادة تكاليف الواردات التي بدورها أدت إلى ارتفاع معدل السعر ، وبالتالي زيادة التضخم المستورد وللتوضيح أكثر ندرج الجدول التالي الذي يوضح التغيرات النسبية لسعر الصرف الدولار مقابل الاورو والتغير النسبي في قيمة الواردات وسعر البترول.

الجدول رقم 25

مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الاورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات
الوحدة : النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التغير في الواردات	4.35	1.39	26.68	10.90	34.76	5.57	8.49	28.78	42.88	40.47
التغير في سعر البترول	55.3	11.42	1.77	15.02	33.20	41.33	20.51	14	33.37	37.63
التغير في سعر الصرف	16.38	2.20	5.31	15.87	8.93-	1.89-	3.54-	8.36-	3.85-	53

المصدر : من إعداد الطلبة بالاستعانة ببيانات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات انظر الموقع :

www.douane.dz

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

يتضح من خلال الجدول رقم 25 التغير في سعر الصرف له أثر سلبي على التغير في الواردات، كما يلاحظ أيضا، التغير في سعر البترول والتغير في الواردات غير متوافق فمثلا في سنة 2009 ، عندما ارتفع سعر البترول بنسبة 15.02% انخفضت قيمة الواردات بنسبة 10.90% وذلك أن الواردات تتأثر بمدى الاحتياجات وبرامج التنمية بالدرجة الأولى.

وبعد التطرق إلى كل من الصادرات والواردات ، ندرج الجدول التالي والذي يبين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول.

الجدول رقم 26

مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول

الوحدة : النسبة المئوية.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التغير في رصيد الميزان التجاري	263.31	25.15-	29.13-	66	28.128	78.86	28.67	9.88-	22.4	98.62
معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الاورو	16.38	2.2	5.31	15.87-	8.93-	1.89	3.54-	8.36-	3.85-	مع53
معدل التغير في سعر البرميل	55.3	11.42-	1.77	15.02	33.2	40.33	20.51	14	33.37	33.63

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، انظر الموقع

www.douane.dz

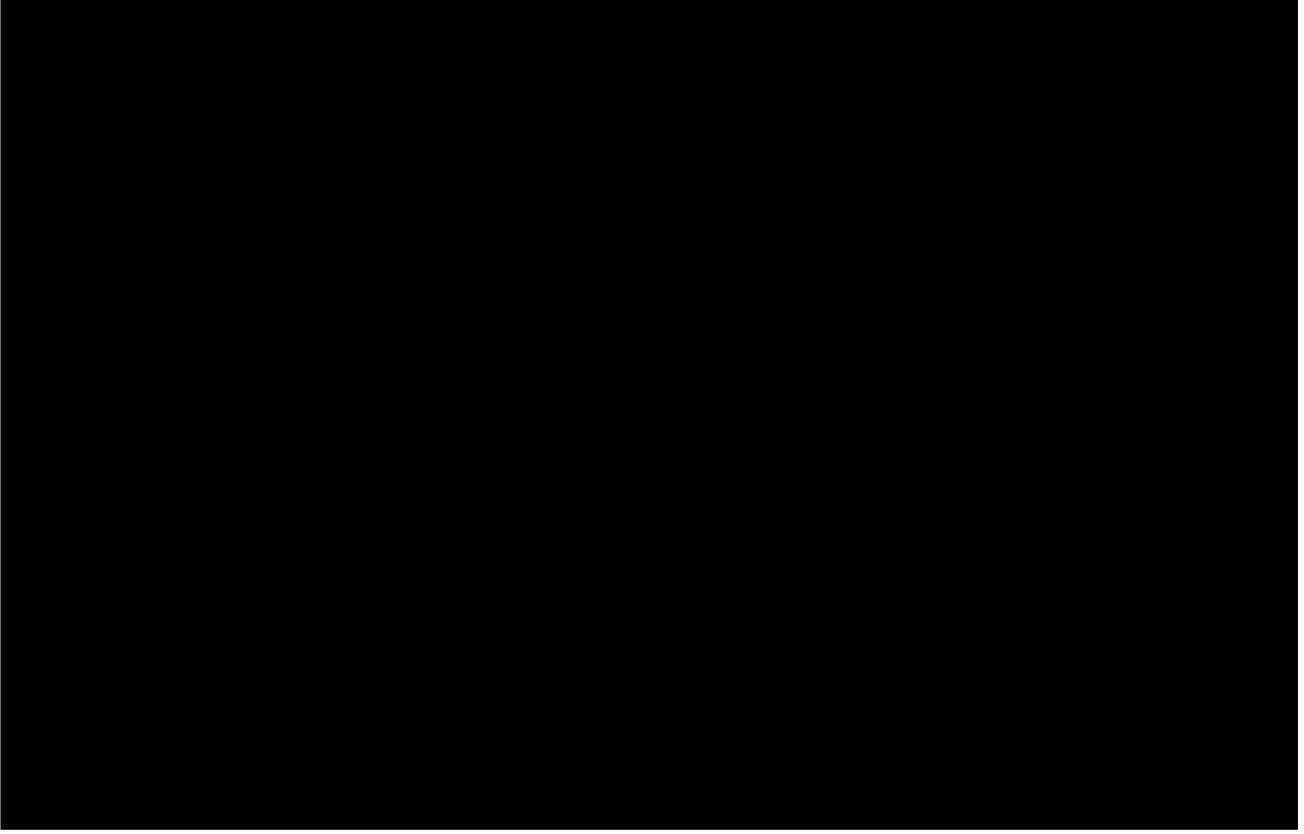
والشكل رقم 09 يبين بصورة واضحة العلاقة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف

وأسعار البترول

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

الشكل رقم 09

مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الاورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 26.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن التغير في سعر الصرف لا يؤثر بصورة واضحة على الميزان التجاري لان التغير في سعر البترول أكثر بكثير من التغير في سعر الصرف ، إذ أن ارتفاع أسعار البترول وزيادة صادرات الجزائر من النفط ، ساعد على تخطي مشكلة انخفاض سعر الصرف ، وبالتالي فان الجزائر عوضت خسارتها بارتفاع أسعار البترول وزيادة الكمية المصدرة منه.

لذا يمكننا القول أنه يوجد ارتباط كبير بين التغير النسبي في البترول والتغير النسبي في الميزان التجاري هذا لان الميزان التجاري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات البترول ومن خلال البيانات السابقة تخلص إلى أن التغير في سعر البترول هو المتحكم الأول في كل من الصادرات والميزان التجاري.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الميزان الجاري.

بعد التطرق إلى الميزان يتم التطرق لرصيد الميزان الجاري والذي هو من مكونات ميزان المدفوعات ولدراسة اثر تغير سعر الصرف على رصيد الميزان الجاري ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 27

تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التحويلات الصافية	0.79	0.674	1.070	1.752	2.462	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63
الرصيد التجاري	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.72	28.91	30.54	34.45	0.41
معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو	16.38	2.2	5.310-	15.87-	8.93-	1.89-	3.54-	8.36-	3.85-	2.53

Source :<http://www.ons.dz>

نلاحظ أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة في كل السنوات إلا أننا نلاحظ انه بعد سنة 2002 بدأ يرتفع بقيمة أكثر من السنوات السابقة ،ومرد ذلك إلى ارتفاع في سعر صرف الأورو مقابل الدولار وذلك لان معظم التحويلات التي تحصل عليها الجزائر متأتية من الجالية الجزائرية الموجودة في أوروبا وبخاصة فرنسا .

كما نلاحظ تطورا كبيرا في رصيد الحساب الجاري باستثناء سنة 2009⁽²²⁾ إذ لا يوجد أي ارتباط ظاهر وجلي بين تغير سعر الصرف والرصيد الجاري. وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول، وكما ذكرنا سابقا أن ارتفاع أسعار البترول كان له الدور الكبير في إخفاء معالم هذه المشكلة على الأقل في المدى القصير.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر ميزان المدفوعات، ولدراسة اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 28

مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات و التغير في ميزان التجاري و التغير في سعر صرف الدولار مقابل الاورو و التغير في سعر البترول

الوحدة : النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	20,86
معدل التغير في ميزان التجاري	263,31	-25,15	-29,13	66	28,12	87,86	28,67	-188	22,4	18,62
معدل التغير في سعر الصرف	16,38	2,2	5,31	-15,87	-8,93	-1,89	-3,54	-8,36	-3,85	2,53
معدل التغير في سعر البترول	55,3	-11,42	1,77	15,02	33,02	41,33	20,51	14	33,37	3,63

Source : <http://www.ons.dz>.

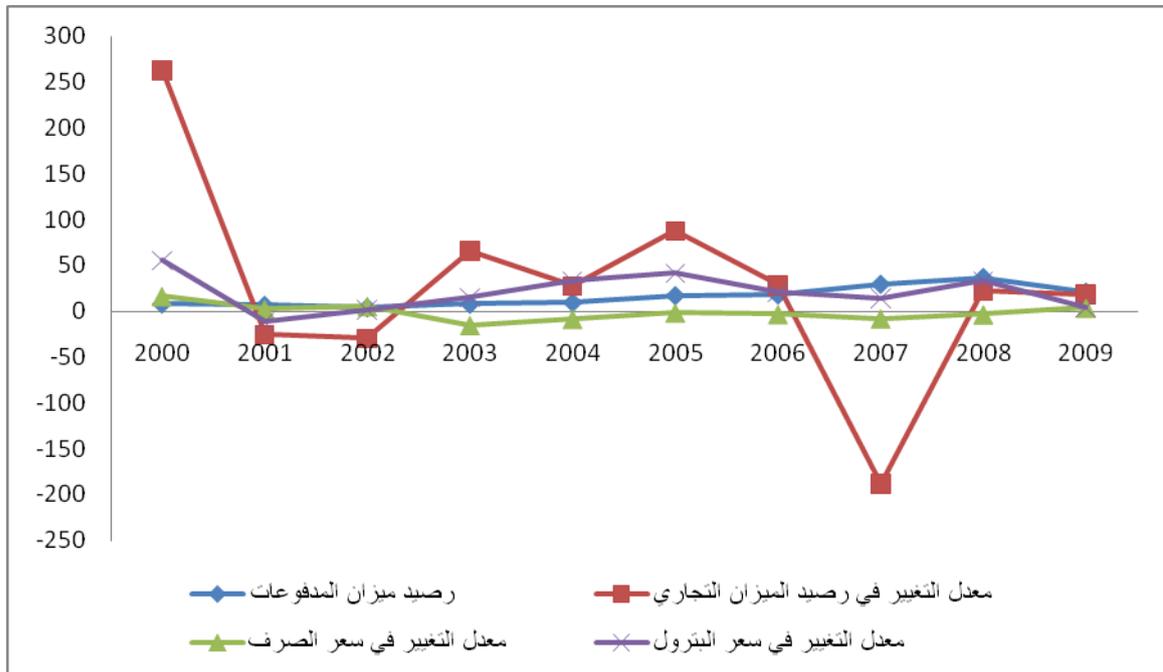
- Rapport des douanes statistiques du commerce extérieur d Algérie période 2009.voire le site : www.douanes.dz.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

والشكل التالي يوضح العلاقة بين كل من سعر الصرف وسعر البترول ورسيد الميزان التجاري ورسيد ميزان المدفوعات.

الشكل رقم 10

مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات و التغير في ميزان التجاري و التغير في سعر صرف الدولار مقابل الاورو و التغير في سعر البترول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 28.

يتضح من المنحنى السابق أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لم يتبع تغير سعر الصرف، ونلاحظ ارتفاع مستمر في رصيد ميزان المدفوعات باستثناء سنة 2009، رغم انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو وبالتالي فمعدل الارتباط ضعيف جدا بين السعر صرف ورسيد ميزان المدفوعات. إلا أننا نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يتبع بالدرجة الأولى سعر البترول، وهذا ما أدى إلى عدم ظهور مشكلة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات بشكل واضح.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

وبعد تحليل البيانات السابقة وباعتبار الميزان التجاري هو أهم عنصر في ميزان المدفوعات يمكن أن نستنتج أن أسعار البترول هي التي لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد الجزائري ككل، مما يجعل تأثير سعر الصرف محدود.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري أدت إلى تكبده خسائر مالية جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو وذلك ناتج عن ازدواجية التعامل التجاري بين القطبين، لأن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات هو شبه كلي.

فمن خلال دراسة اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري تبين إن الميزان التجاري هو البيان الأكثر تأثراً فالواردات مقومة بالاورو وبالمقابل الصادرات مقومة بالدولار، إن انخفاض قيمة الدولار مقابل الاورو يجعل من قيمة الصادرات اقل قوة شرائية مقابل ارتفاع فاتورة الواردات، إلا أن ارتفاع سعر البترول كان له بالغ الأثر في تقليص الخسائر الناجمة عن هذه المشكلة.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

تهميش الفصل الثالث:

<http://stat.wto.org/country>

(1)

profile/WSDBCountryPFRW.aspx?language=E&country=dz

(2) سامية مقعاش ، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف الدكتور صالح عمر الفلاحي، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخصر ، باتنة ، 2006-2007 ، ص:139

(3) يعود الانخفاض في الصادرات سنة 2001 إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي كنتيجة لتداعيات أحداث 11 سبتمبر .

(*) الإحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2011.

(4) أسامة المحبوب ، العولمة الإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة العالمية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2001، ص: 127-128

(5) إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2002 ص: 231

<http://www.ULUM.NL>

(6)

(7) محمود يونس محمد، عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2009 ، ص197

(8) Claude Dufloux , Michel Karline, la balance de paiement , Economica, paris, 1994, p :39

(9) Josette Peyrard , Gestion Financière , 5eme edition , Viubert, Paris , 1999, P :40

(10) موسى سعيد مطر، التبقيري نوري موسى ياسر المومني، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى، دار ضفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص:15

(11) ،(12) بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 2003 ، ص230.

(13)،(14) محمود يونس محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 215 .

(15) عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، ص:150.

الفصل الثالث.....اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات

(16) عادل حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص:40.

(17) احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص: 52 .

(18) محمود يونس محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص:215.

(19) <http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=132229>

(20) النشرة الاحصائية لبنك الجزائر، رقم 11، سبتمبر 2010 ، ص:58 انظر الموقع :

www.banque d'algerie.dz

(21) حفيظة صوالي، جريدة الخبر ، 2009/12/10 وللمزيد اطلع على الموقع :

<http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=108905&idc=49&date.insert=2008507>

(22) يعود الانخفاض في قيمة التحويلات إلى الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا .

الخلاصة

إن التغييرات السريعة في عالم اليوم تفرض تحديات كبيرة ، وفي نفس الوقت تقدم فرصا لا حدود لها، إذ أن هذه التغييرات تحتم على الدولة استخدام استراتيجيات متجددة ومسايرة للتسارع الكبير في التحولات الاقتصادية العالمية .

لقد ارتبطت إشكالية البحث بموضوع بالغ الأهمية ،إلا وهو إبراز اثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري ،ومن خلال الفصول الثلاث للبحث ،تمت معالجة تلك الإشكالية،وفي الفصل الأول تم استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة ومختلف الأنظمة النقدية التي عرفها العالم من النظام النقدي في ظل قاعدة الذهب إلى النظام النقدي الدولي الحالي.

إما في الفصل الثاني فقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الوحدة النقدية الأوروبية بإبراز مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها وصولا إلى العملة الأوروبية الموحدة ، كما تضمن هذا الفصل

موضوع المنافسة بين كل من الدولار والاورو ، وذلك منذ ظهور الاورو ، إذ تبين أن سعر الصرف بين الدولار والاورو تميز بانخفاض كبير وغير متوقع في السنوات الأخيرة ،مما كان له الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي ، وخاصة على تلك الدول التي تتميز بازواجية العملات في معاملاتها التجارية .

وفي الفصل الثالث حاولت الدراسة تحليل اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري ،اذ تبين أن أسعار المحروقات هي المحددة لمختلف الوضعيات التي مر بها ميزان المدفوعات الجزائري سواء كانت حالات عجز أو فائض ، كما اتضح أن الميزان التجاري هو البيان الأكثر تأثرا بتغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو، إذ أن يرفع تكاليف الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي .

ومن خلال دراسة هذا الموضوع يمكن أن نرجع أسباب هذه الخسائر التي تعاني منها الجزائر جراء انخفاض الدولار مقابل الاورو إلى ما يلي :

- الاعتماد الكلي على إيرادات المحروقات مع العلم أن أسعار المحروقات تتميز بالتقلبات المفاجئة مع العلم أن أسعار المحروقات تتميز بالتقلبات المفاجئة والتي لا يمكن التحكم أو حتى التنبؤ بها .
- تركز معظم معاملات الاستيراد للجزائر مع المنطقة الأوربية لتصبح اغلب مدفوعاتنا بالاورو .
- عدم كفاءة القطاع الزراعي الذي بمقدوره أن يكون مصدرا كبيرا للإيرادات وذلك لتوفر كل الإمكانيات التي من شأنها جعل هذا القطاع من أهم القطاعات، إلا انه ورغم كل الإمكانيات المتاحة نجد أن الجزائر تعتبر من اكبر مستوردي القمح في العالم.
- عدم فعالية قطاع الاستثمار الذي نجد انه محصور في مجالات محدودة، إذ أن معظم الاستثمارات الأجنبية موجهة إلى قطاع المحروقات.
- وحتى يبنى اقتصاد متطور لا بد من وجود اصلاحات نشطة وفعالة تمكن من تقليص أخطار التقلبات في أسعار الصرف على التوازن الخارجي ،ومن ذلك تم تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:
- ترقية والتنويع الصادرات خارج المحروقات ،ولن يتأتى ذلك إلا باللجوء إلى تفعيل القطاعات خارج المحروقات (الإنتاجي،الصناعي.....)وذلك باستغلال الموارد المتاحة استغلالا من شأنه أن يجعل هذه القطاعات فعالة.
- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، والمساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان نمو فعلي ،من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل هذه المؤسسات .
- دعم الاستثمارات الأجنبية والشراكة الإنتاجية والسعي لتوجيه الاستثمارات في مجال التجارة والأنشطة الإنتاجية مما يساهم في تقليص الواردات .
- دعم قطاع السياحة الذي من شأنه أن يحقق مدا خيل كبيرة للدولة ،وخاصة وان الجزائر تملك مقومات هائلة في مجال السياحة .
- الاحتفاظ بالاحتياطي الصرف على شكل سلة من العملات الدولية خاصة الاورو والدولار وذلك لتخفيف من التغيرات في سعر الصرف.

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	السعر التوازني للعملة في نظام الصرف العائم	10
02	الثعبان النقدي داخل النفق	50
03	تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو في الفترة 1999-2007	75
04	تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995-2011	92
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2009	94
06	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-2009	102
07	تطور رصيد الميزان الجاري ورصيد ميزان العمليات الرأسمالية ورصيد الميزان الكلي في الفترة 1995-2009	113
08	نسب تغير أسعار الصرف وأسعار البترول والصادرات في الفترة 2000-2009	118
09	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات	122
10	مقارنة بين معدل في ميزان المدفوعات والتغير في سعر الصرف الدولار مقابل الأورو	125

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قيم التعادل الأصلية لبعض العملات بدلالة الدولار الأمريكي سنة 1946	27
02	قيمة حقوق السحب الخاصة في 31 أوت 1998	33
03	الأوزان و العملات الأوروبية المكونة للإيكو	53
04	كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية	54
05	النسب المحققة لعجز الموازنة للدول الأعضاء جانفي 1998	59
06	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المحققة في جانفي 1998	60
07	نسبة معدل التضخم المحققة لدول الإتحاد في جانفي 1998	60
08	معدلات أسعار الفائدة في الأجل الطويل المحققة في جانفي 1998	61
09	وضعية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على ضوء معايير "ماستريخت"	63
10	أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى الأورو في جانفي 1999	66
11	بعض المعلومات الرقمية حول الدول المشاركة في الإتحاد الأوروبي	68
12	تطورات صادرات الجزائر في الفترة 1995-2010	87
13	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة 1995-2010	89
14	تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995-2011	91
15	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1995-2009	93
16	العملاء العشر الأوائل للجزائر سنة 2009	96
17	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة 1995-2010	98
18	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 1995-2009	101
19	الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2009	103

106	ميزان المدفوعات الدولية وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي	20
112	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1995-2005	21
114	تطور حصيلة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2006-2009	22
117	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات	23
119	تطور الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الأوروبي بعملة الدولار والاورو خلال الفترة 2000-2009	24
120	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات	25
121	مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول	26
123	نطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان التجاري	27
124	مقارنة بين معدل في ميزان المدفوعات والتغير في سعر الصرف الدولار مقابل الأورو	28

فهرس المحتويات:

	شكر وتقدير
01	مقدمة
05	الفصل الأول: النظام النقدي الدولي، النشأة والتطور
05	المبحث الأول: سعر الصرف وسوق الصرف
06	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
06	1- تعريف سعر الصرف
06	2- التسعير (تحديد أسعار العملات)
06	2- 1- سعر الصرف العاجل
07	2- 2- سعر الصرف الأجل
07	3- الأسباب التي تدعو إلى تحويل العملات
07	3-1- المعاملات التجارية
08	3-2- الاستثمارات الأجنبية
08	3-3 - دفع الفوائد و الأرباح والقرض
08	3-4- المساعدات الأجنبية
08	3- 5- نفقات السفر والسياحة
08	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة
09	1- العوامل الاقتصادية الأساسية (المباشرة)
09	1-1- الطلب
09	1-2- العرض
11	2- العوامل المالية والنقدية
11	2-1- معدلات التضخم النسبية
11	2-2- معدلات الفائدة النسبية
11	2-3- رصيد الميزان التجاري للبلد

12	4-2- مستويات الدخل النسبية
12	3-عوامل أخرى
12	3-1- تدخل الحكومة
12	3-2- التوقعات
12	3-3- العوامل السياسية والعسكرية
12	3-4- العوامل المتداخلة
13	المطلب الثالث: سوق الصرف
13	1- ماهية سوق الصرف
13	2-المتدخلون في سوق الصرف
13	2-1- البنك المركزي
14	2-2- سماسرة الصرف الأجنبي
14	2-3- البنوك التجارية وبنوك الأعمال
15	2-4- المستخدمون التقليديون
15	3- خصائص سوق الصرف
15	المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي بريتون وودز
16	المطلب الأول : ماهية ووظائف النظام النقدي الدولي
16	1- ماهية النظام النقدي
17	2-وظائف النظام النقدي الدولي
17	2-1- أداة لحل مشكلة السيوليات الدولية
18	2-2- أداة لتسوية المدفوعات الدولية
18	المطلب الثاني : نظام قاعدة الذهب
19	1- الأشكال المتعددة لنظام قاعدة الذهب
19	1-1- نظام المسكوكات الذهبية
19	1-2- نظام السبائك الذهبية

20	3-1- نظام الصرف بالذهب
20	2- دور المملكة البريطانية المتعددة في ظل قاعدة الذهب
21	3- نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب
22	4- انهيار قاعدة الذهب
23	المطلب الثالث : النظام النقدي الدولي في فترة ما بين الحربين
24	المبحث الثالث: النظام النقدي لبريتون وودز
24	المطلب الأول: مؤتمر بریتون وودز
24	1- المشروع البريطاني والمشروع الأمريكي
26	المطلب الثاني: ماهية نظام بریتون وودز والمؤسسات المنبثقة عنه
26	1- ماهية نظام بریتون وودز
28	2- المؤسسات المنبثقة عن نظام "بریتون وودز"
28	1-2- صندوق النقد الدولي FMI
28	2-2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD
29	المطلب الثالث: وسائل السيولة الدولية
30	1- الدولار الأمريكي
30	2- حقوق السحب الخاصة DTS « Droits De Tirage Spéciaux »
30	1-2- ماهية وحدات حقوق السحب الخاصة
31	2-2- كيفية تقييم الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة
34	المطلب الرابع: انهيار نظام بریتون وودز
34	1- إلغاء تحويل الدولار إلى
35	2- الذهب اتفاقية السيتمونيان
36	المبحث الرابع : النظام النقدي الدولي الحالي والتعويم المدار
36	المطلب الأول : مفهوم وظروف نشأة نظام تعويم أسعار صرف العملات
37	المطلب الثاني : التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي (مؤتمر جامايكا)

	الفصل الثاني: العملة الأوروبية الموحدة
44	المبحث الأول: التطور التاريخي لمحاولات الوحدة النقدية الأوروبية
45	المطلب الأول : لمحة تاريخية
47	المطلب الثاني : السوق الأوروبية المشتركة
49	المطلب الثالث : النظام النقدي الأوروبي
49	1-نظام الثعبان النقدي
49	1-1- هدف إنشاء الثعبان النقدي ومبادئه
50	1-2- أسباب فشل نظام الثعبان النقدي
51	2- النظام النقدي الأوروبي EMS
51	1-2- وحدة النقد الأوروبية
53	2-2- آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية
55	2-3- التسهيلات الائتمانية المتبادلة
56	3-تقرير ديولور
56	المبحث الثاني: الوحدة الاقتصادية النقدية
57	المطلب الأول: معاهدة ماستريخت
58	المطلب الثاني: مراحل الوحدة النقدية
58	المطلب الثالث: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية
62	المطلب الرابع: الدول التي حققت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية
64	المبحث الثالث : العملة الأوروبية الموحدة
65	المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية الموحدة "الاورو"
67	المطلب الثاني: كيفية حساب الأورو ، فئاته وأشكاله
67	1- كيفية حساب الأورو
67	2- فئات الأورو وأشكاله
67	1-2- فئات العملة الأوروبية الموحدة

67	2-2- شكل الأورو
67	المطلب الثالث: الدول المنضمة للوحدة النقدية الأوروبية والدول غير المنضمة
68	1- الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي
69	2- الدول غير المشاركة في الاتحاد الأوروبي
69	المطلب الرابع: مزايا ومخاطر العملة الأوروبية الموحدة
70	1- مزايا العملة الأوروبية الموحدة
70	2- مخاطر وعيوب العملة الأوروبية الموحدة
71	المبحث الرابع : ظهور الأوروانخفاض الدولار.... الأسباب والنتائج
71	المطلب الأول: الهيمنة العالمية للدولار
71	1-الدولار بعد بريتن وودوز
72	2-هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي
73	3-أثر سيادة الدولار على العملات الأجنبية الأخرى
73	3-1-الأثر على المارك الألماني
73	3-2-الأثر على الين الياباني
74	3-3-الأثر على الجنيه الإسترليني
74	3-4- أثر الدولار على الفرنك الفرنسي
74	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدولار مقابل الأورو
76	المطلب الثالث : أثر انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي
77	1-اثر انخفاض الدولار على الاقتصاد الأمريكي
77	1-1- الآثار الايجابية
77	1-2- الآثار السلبية
77	2-الآثار الناجمة لانخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي
77	2-1- الآثار على أوروبا و اليابان
78	2-2- الأثر على الدول العربية

78	2-3- الآثار على الدول التي ترتبط عملتها بالدولار
79	3- تأثير الدولار على سعر النفط
	الفصل الثالث: اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري
85	المبحث الأول : التجارة الخارجية الجزائرية
86	المطلب الأول: الصادرات
88	1- التركيبة السلعية لصادرات الجزائر
92	2- التوزيع الجغرافي للصادرات
97	المطلب الثاني: الواردات
97	1- التركيبة السلعية لواردات الجزائر
100	2- التوزيع الجغرافي للواردات
104	المبحث الثاني : ميزان المدفوعات الجزائري
104	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وهيكله
104	1- تعريف ميزان المدفوعات
105	2- هيكل ميزان المدفوعات
107	المطلب الثاني : منهج القيد في ميزان المدفوعات
109	المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
110	1 - التوازن في ميزان المدفوعات
110	1-1- التوازن المحاسبي
110	1-2- التوازن الاقتصادي
110	2-الاختلال في ميزان المدفوعات
110	1-2- مفهوم الاختلال
111	2-2- صور الاختلال
111	المطلب الرابع : دراسة لميزان المدفوعات الجزائري
111	1- تطورات ميزان المدفوعات من 1995-2005

114	2- تغيير حصيلة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2006-2009
115	المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات
115	المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري
116	1-أثر انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الصادرات
119	2- أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقبل الاورو على الواردات
123	المطلب الثاني : أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الميزان الجاري
124	المطلب الثالث: اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد ميزان المدفوعات
129	خاتمة
131	قائمة المراجع
136	قائمة الأشكال
137	قائمة الجداول
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الفرنسية
	الملخص باللغة الانجليزية

الملخص:

إن التحولات الاقتصادية الدولية أفرزت انعكاسات هامة على الساحة الاقتصادية، خاصة تلك التي مست أسواق المال، إذ بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الاورو أدنى مستوياته في الفترة الأخيرة، مما اثر على كل اقتصاديات العالم؛ سواء منها النامية أو المتقدمة، والجزائر كدولة نامية تتميز بازدواجية في التعاملات النقدية إذ إن اغلب إيراداتها مقومة بالدولار وأكثر من 50% من وارداتها مقومة بالاورو .

ويهدف هذا البحث إلى تبين اثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ تم التطرق إلى اثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات بكل عناصره. وخلصت هذه الدراسة إلى إن التغير في سعر الصرف يكلف الاقتصاد الجزائري خسائر معتبرة، خاصة على مستوى الميزان التجاري، إذ أن اغلب صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات من نפט وغاز، والتي تقوم بالدولار، في حين يتم تقويم اغلب الواردات بالاورو كونها متأتية من دول الاتحاد الأوروبي . إلا إن ارتفاع سعر البترول في الآونة الأخيرة كان له بالغ الأثر في تغطية هذه الخسائر الناتجة عن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الدولار، الاورو.

Résumé

Les mutations économiques ont produit des conséquences importantes dans le domaine économique, en particulier celles qui touchent les marchés financiers, de ce fait; le taux de change du dollar américain contre l'Euro a connu son plus bas seuil dans ces derniers temps, ce qui a généré des retombées sur les économies de tous les pays du monde, soit ceux qui sont en développement soit les pays développés.

Et comme l'Algérie est un pays en développement, caractérisé par une double dépendance dans les transactions monétaires car la majorité de ses revenus sont libellés en dollars et plus de 50% des importations sont libellées en Euros.

Le but de cette recherche est d'identifier l'effet de variation du taux de change de l'US dollar contre l'euro sur la balance des paiements de l'Algérie, ou nous avons traité l'effet de cette variation sur la balance des paiements avec toutes ses composantes.

Cette étude a conclu que la variation du taux de change cause des pertes considérables à l'économie Algérienne, en particulier au niveau de la balance commerciale, comme la plupart des exportations de l'Algérie est le carburant (pétrole et gaz) évaluées en US dollar, alors que la plupart des importations écoulées du pays de l'Union européenne sont évaluées en Euro. Toutefois, le prix élevé du pétrole dans ces derniers temps a eu un impact majeur sur la couverture de ces pertes résultant de la dépréciation du taux de change du dollar contre l'euro.

Mots clés: Taux de change, Balance des paiements, La balance commerciale, Dollar, Euro.

Abstract:

The international economic changes have produced important implications in the economic arena, especially those that touched the capital markets, amounting to U.S. dollar exchange rate against the euro lows in the recent period, which affected the economies of the world, whether developing or developed, and Algeria as a developing country characterized by dual In cash transactions for the majority of its revenues are denominated in dollars and more than 50 percent denominated in Euros. The aim of this research is to identify the effect of changing the exchange rate of U.S. Dollar against the Euro on the balance of payments of Algeria, having been addressed to the effect of changing the exchange rate of the dollar against the Euro on the balance of payments with all of its components.

And concluded that this study suggests that the change in exchange rate cost, saying the Algerian economy, especially at the level of the balance of trade, as most of Algeria's exports is the fuel of oil and gas, and you are in dollars, while most imports are evaluated in Euros as derived from states The European Union. However, the high price of oil in recent times has had a profound impact on the coverage of these losses resulting from exchange rate depreciation of the dollar against the Euro.

Keywords: exchange rate, Balance of payments, The trade balance, Dollar, Euro.

نعم بـعون الله تعالى